# أشغال الملتقى الوطني

## "تعزيز الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني: بين التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية"

**النادي الوطني للجيش**
**08 - 09 أفريل 2025**

« ضرورة توطيد التلاحم الوطني، من خلال استراتيجية تقوم على أساس التوازن في مجال التنمية، الذي من شأنه أن يرفع النقائص المسجلة في الماضي في بعض المناطق مقارنة مع مناطق أخرى ».

**مقتطف من كلمة السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني.**

« إلتحام الشعب مع قيادته ومؤسسات دولته يمثل حجر الزاوية، في بناء صرح الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار النسقي للدولة. في هذا الإطار، تشكل الخيارات الإستراتيجية التي حرصتم السيد الرئيس على اتخاذها، والهادفة لتكريس منطق الدولة الرائدة والاقتصاد الناشئ والجيش القوي وتمتين الجبهة الداخلية، منطقا عقلانيا وحكيما، يسمح لبلادنا من أن تصنع مستقبلها بضمان أمن وطني مستديم، قائم على تلاحم المؤسسات وتكامل الجهود، في ظل رؤية إستراتيجية، ترتكز على الكفاءات الجزائرية، وعلى نجاعة بنى الدولة الخادمة للوطن والمواطن».

مقتطف من كلمة السيد الفريق أول،
الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني،
رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي.

## جـلـــسة إفتتاح الملتقى

كلمة السيد اللواء، الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني..... 13
كلمة السيد العقيد، مدير المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ..... 16

## الجلسة الأولـى
## "التلاحم الوطني في الجزائر : تاريخ ثري وروابط متينة"

**التلاحم الوطني: من المقاومة الشعبية الوطنية إلى الجيش الوطني الشعبي**، البروفيسور جمال يحياوي..... 19

**رفعا للتحديات: الخدمة الوطنية رمز الوحدة الوطنية**، المقدم قويدر شعال... 23

## الجلسة الثانية
## "التلاحم الوطني من منظور التحولات الاستراتيجية والتطورات التكنولوجية: التكيف والصمود"

**تأثيرات السياق الجيوسياسي على الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني**، البروفيسور دورية ياسمينة بن طبيبل..... 34

## الجلسة الثالثة
## "الرأسمال البشري: محفز للتلاحم الوطني"

**الرابطة المقدسة جيش-أمة: الجيش الوطني الشعبي في خدمة الأمة**، العقيد مصطفى مراح..... 41

**ترقيـة دور المرأة الجزائريــة في تعزيــز التلاحــم الـوطنـي**، السيدة نصيرة عثامنة..... 46

**مشاركة ومسؤولية الشباب في مشاريع التنمية وفي مواجهة التحديات الأمنية**، الدكتور عبد الحليم بن بادة..... 50

## الجلسة الرابعة
## "تآزر الدولة-المجتمع وتعزيز الجبهة الداخلية"

**الجماعات المحلية: رافد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتلاحم الوطني**، السيد محمد فراري..... 63

**دور الدبلوماسية الجزائرية في ترقية الهوية الوطنية على الصعيد الدولي،** السيد رشيد مداح..... 72

**أثـر استعـراض القـوة على الشعـور بالفخـر والوحـدة الـوطنيـة،** العقيد حكيم طشوش..... 75

**المجتمع المدني: أساس التنمية الوطنية،** السيد بن صالح صالحي..... 79

**السياحة الداخلية: مساهمة في التنمية الاقتصادية والروابط الاجتماعية،** السيد موسى بن تامر..... 103

**الجلسة الخامسة**
**"روافد تعزيز التلاحم الوطني"**

**التربية وترسيخ ثقافة المواطنة في المناهج التربوية،** السيد محمد ضيف الله..... 108

**المرجعية الدينية الوطنية كأداة للتلاحم الوطني،** الدكتور ناصر الدين وراش.... 116

**التاريخ والذاكرة في خدمة الوحدة الوطنية،** البروفيسور حسين عبد الستار... 119

**الحفـاظ على الجبهـة الداخليـة في مـواجهـة الحـرب الإعلاميـة،** السيد عمار بن جدة..... 124

**الأمن المجتمعي كآلية لتعزيز الأمن الشامل من خلال التجربة الجزائرية،** البروفيسور قوي بوحنية..... 129

**الجلسة السادسة**
**الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني : أي آفاق؟**

**التـوازن الجهـوي والعدالـة الاجتماعيـة: رؤيـة استشرافيـة،** البروفيسور عبد الغني بن حامد..... 146

**مكافحـة الآفـات الاجتماعيـة، مهمـة في تعزيـز التلاحم الوطني ،** المقدم فريد درامشية ..... 171

**المقاربة التشاركية كآلية لمجابهة التحديات المجتمعية في الجزائر،** البروفيسور محمد بالخير..... 176

**المحاضرة الختامية**

**الحوكمة الذكية: نحو رؤية استشرافية،** البروفيسور عبد المليك مزهوده ..... **183**

**كلمة اختتام الملتقى**

كلمة السيد العقيد، مدير المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية ..... **201**

# جلسة إفتتاح الملتقى

# كلمة السيد اللواء،
# الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني،

**السادة المستشارين لدى رئيس الجمهورية،**

**السيدات والسادة الأمناء العامون للوزارات،**

**السيدات والسادة الألوية والعمداء، السيدات والسادة المديرين العامين، مجاهدونا الأجلاء،**

**السيدات والسادة رؤساء ومدراء المؤسسات والهيئات الوطنية والجامعات،**

**السيدات والسادة الإطارات، حضرات الضباط،**

**السيدات والسادة المحاضرون، الضيوف والحضور الكريم،**

يطيب لي أن أتوجه بأسمى عبارات الترحيب إلى الإطارات السامية للأمة والشخصيات الوطنية والثورية والضيوف الكرام الحاضرين معنا كل باسمه ومقامه، شاكرا لهم تلبية دعوتنا للمشاركة في هذا الملتقى الوطني الذي ينظمه المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية لوزارة الدفاع الوطني، والموسوم بـ «**تعزيز الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني: بين التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**».

يندرج تنظيم هذا الملتقى الوطني في إطار السياسة الحكيمة للقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي وعلى رأسها السيد الفريق أول، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الذي يولي اهتماما بالغا لكل ما يسهم في ترقية الحس الوطني ورص الصفوف من أجل تقوية الجبهة الداخلية وتعزيزها. يكتسي هذا الملتقى طابعا ذو أهمية من خلال الموضوع الذي يعالجه، خصوصا على ضوء التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة والعميقة الراهنة، التي تتسم باللاإستقرار وتصاعد التوترات والأزمات، مع كل ما ينجم عنها من تداعيات على العالم وكذا على منطقتها.

ولا يخفى عليكم بأنه وبحكم موقعها الجيوإستراتيجي الهام وشساعة حدودها، وثرواتها الغنية والمقدرات التي تحوز عليها وبالنظر لمكانتها بين الأمم بفضل مواقفها الثابتة والراسخة في دعم القضايا العادلة في العالم، فإن الجزائر تواجه تهديدات عديدة، من طرف جهات وأطراف معادية، تحاول استهداف أمنها وتماسكها ووحدتها.

ولسوء حظ هذه الأطراف المعادية، فإن هذه المحاولات المتعددة واليائسة، ستقوينا، حيث نمر بمرحلة حاسمة ويعود لنا دور إستنباط الدروس الصحيحة من أجل مستقبل بلادنا والحفاظ على وحدتها وسيادتها، وتذكر الماضي الاستعماري المرير والتجارب الأليمة لبعض البلدان الشقيقة التي شهدت انهيار أنظمتها حيث تجد صعوبة في استرجاع طريق السلم والأمن والازدهار.

وعليه، يتعين علينا جميعا العمل معا، للتكيف مع هذه التحولات على مختلف الأصعدة، وفي مختلف المجالات، وتوحيد جهود الجميع، في إطار تكاتف حقيقي في خدمة الجزائر، كما يجب علينا القضاء على خطاب الكراهية واليأس. هذه الجهود ستسمح بتعزيز الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني.

وسيتجسد ذلك في ظل وعي حقيقي لجميع المواطنين بضرورة مشاركتهم بفاعلية في المعركة المصيرية للنهوض بالبلاد التي قطعت أشواطا معتبرة بإطلاقها لمشاريع تنموية تستجيب لتطلعات الشعب الجزائري، إضافة إلى عودتها القوية إلى الساحتين الإقليمية والدولية، كما أن الجزائر اليوم لم تعد سوقا للبضائع الواردة من الخارج، فهناك إجراءات تستحق الثناء سجلت أيضا في مجال تنويع الصادرات خارج المحروقات.

**السيدات والسادة الحضور الكرام،**

أود التأكيد على أن تعزيز الجبهة الداخلية وتمتين التلاحم الوطني هي واجب وطني، فمثلما كان تحرير وطننا الغالي، واسترجاع سيادته واستقلاله من براثن المستعمر الغاشم قضية جامعة تجند وضحى في سبيلها نساء ورجال الجزائر الشرفاء، فإن الدفاع عن بلادنا ومقوماتها وصون وحدتها الوطنية، هو أيضا قضيتنا الحيوية والوجودية في الحاضر والمستقبل.

فأرضنا وتاريخنا وثراؤنا اللغوي ودیننا وثقافتنا، التي صقلت هويتنا الوطنية التي نفتخر بها ومشاريعنا الحالية والمستقبلية التي ستفتح آفاقا جديدة هي الأساس والضامن للتلاحم الوطني.

**السيدات والسادة الحضور الأفاضل**

إن تنظيم هذا الملتقى العلمي هو سانحة مواتية لتبادل وجهات النظر بين مختلف الأطراف الفاعلة حول التحديات والتهديدات التي تمس الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني بالإضافة إلى تعميق التنسيق بخصوص الآليات والسبل الكفيلة لتعزيزها أكثر، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية للحفاظ على الأمة الجزائرية المستقلة.

وإنني على يقين بأن هذا الملتقى العلمي، سيكلل بإصدار توصيات ومقترحات، من شأنها توحيد الجهود وتحديد عناصر استراتيجية وطنية من أجل تعزيز الجبهة الداخلية والتي ستهدم كل المحاولات الرامية للمساس بالوحدة والأمن الوطنيين.

في ختام كلمتي، أجدد الترحيب بكل من شرفونا بحضورهم وتلبيتهم الدعوة، متمنيا للأساتذة والخبراء، والضيوف المشاركين كل التوفيق، كما أشكر المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية على تنظيم مثل هذه الملتقيات.

أخيرا، أعلن عن الافتتاح الرسمي لأشغال هذا الملتقى.

**شكرا لكم على كرم الإصغاء**

**تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار**

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته**

# كلمة السيد العقيد،
# مدير المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية

**سيادة اللواء، الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني،**

**السادة المستشارين لدى السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني،**

**سيادة اللواء، المدير العام للمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة،**

**السيدات والسادة الأمناء العامون للوزارات،**

**السيدات والسادة الألوية والعمداء،**

**السيدات والسادة المديرين العامين،**

**مجاهدينا الأخيار،**

**السيدات والسادة رؤساء ومدراء المؤسسات والهيئات الوطنية والجامعات، حضرات الضباط، والإطارات الحاضرين وكذا المتابعين معنا عبر تقنية التحاضر عن بعد من النواحي العسكرية وهيآت التكوين، السيدات والسادة الإطارات، السيدات والسادة الأساتذة الباحثين والمتدخلين المختصين، الضيوف والحضور الكرام، كل باسمه ومقامه الكريم.**

طبقا لتعليمات القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي التي تحثنا دوما على المحافظة على الرابطة الصلبة جيش-أمة، التي ورثها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، من رحم أمتنا العريقة، يتشرف المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية بتنظيم هذا الملتقى الموسوم بـ «**تعزيز الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني: بين التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية**».

وبهذه المناسبة الطيبة، يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى سيادة اللواء، الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني، على تشريفه لنا بترؤسه شخصيا لهذا الملتقى الهام.

كما أرحب بالضيوف الكرام، وأشكركم كل باسمه ومقامه على تلبية الدعوة للمساهمة في فعاليات هذه التظاهرة العلمية الوطنية، والتي تمثل فضاءً للتفكير والتشاور بين إطارات المؤسسات المدنية والعسكرية حول المحاور والقضايا ذات البعد الاستراتيجي.

إن تنظيم هذا الملتقى الذي يضم باحثين من داخل وخارج الوطن، له دلالات عديدة في إطار السياق الدولي والجهوي، الذي يشهد تحولات جيوسياسية عميقة، متسارعة وغير عادية، تعيد تشكيل موازين القوى وتدفعنا للتساؤل حول طبيعة النظام الدولي الذي يتجه إليه العالم: هل هو ثنائي القطبين؟ هل سيكون ثلاثي أم متعدد الأقطاب؟

فماذا يمكن أن نفعل أمام هذا التطور السريع؟ إن النظام الدولي سيعتمد أكثر فأكثر على التجزئة والتفرقة لضمان بسط النفوذ والهيمنة. وتذكرنا التجارب السابقة في العالم، بأن أمما ودولا تفككت واندثرت بسبب تفرقها وشقاقها الداخلي ولم تدرك شعوبها أهمية الوحدة والتلاحم والوطني إلا بعد فوات الأوان.

فعلى عكس تلك الأمم، إن الجزائر كانت دوما ولا تزال قوية برجالها وحرائرها وهويتها وقيمها وعاداتها وتلاحمها وإرادتها وبمؤسساتها وبجيشها وبمختلف مواردها وبالتفافها حول جيشها الذي جاء من رحمها، وتقع جغرافيا في محيط إقليمي غير مستقر، بل، ومستهدف من بعض الأطراف الخارجية التي تسعى أن تجعل من جوارنا المباشر خاصة في منطقة الساحل والصحراء حلبة صراع للاستحواذ على الموارد الاستراتيجية، ومنطقة خصبة للتطرف والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية، هذه التهديدات التي يتصدى لها بيقظة وبسالة أبناء هذا الوطن المفدى المرابطين على طول الحدود.

فبواسطة تعزيز الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني بين الشعب وجيشه القوي ومختلف مؤسساته، يمكن تقوية الذرع الذي يحمي الوطن ويصون مواصلة تحقيق المشروع النهضوي الوطني، المتكامل والمتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية والفكرية وغيرها، لمسايرة التحولات العميقة التي يعرفها العالم. هذه التحولات يمكن اعتبارها فرصة إذن لتمتين التلاحم الوطني.

فخلال هذين اليومين، سنعمل معا وعلى مدار ستة محاور رئيسية، على تبادل الأفكار لحصر مختلف التحديات والتهديدات وإبراز الفرص المتاحة لإشراك كافة الأطراف الفاعلة، مع تحديد المرتكزات وتصور استراتيجية أو مسار وطني يهدف إلى تقوية الجبهة الداخلية وتعزيز التلاحم الوطني.

**شكرا لكم على كرم الإصغاء**

**والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار**

# الجلسة الأولى
# التلاحم الوطني في الجزائر:
# تاريخ ثري وروابط متينة

# التلاحم الوطني: من المقاومة الشعبية الوطنية إلى الجيش الوطني الشعبي

البروفيسور جمال يحياوي
أستاذ التاريخ

## مقدمة

من قلب النضالات التحررية التي خاضها الشعب الجزائري الأبي ضد الاستعمار الفرنسي، انبثقت جذور راسخة للمقاومة، ارتوت بدماء الشهداء وتطلعت نحو فجر الحرية. فقد تجسدت المقاومة في صور بطولية سطرت ملاحم الكفاح المسلح والعمل السياسي إلى غاية اندلاع ثورة التحرير المجيدة. هذه الملامح لم تندثر باسترجاع السيادة الوطنية، بل شكلت النواة الصلبة التي نشأ منها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، ليحمل على عاتقه مسؤولية حماية الوطن وسيادته، مؤكدا بذلك على استمرارية مسيرة البناء وفاء لشهدائنا الأبرار.

في هذه المداخلة سنتطرق إلى التلاحم الوطني عبر مختلف مراحل الكفاح المسلح التي مرت بها الجزائر إلى غاية استرجاع السيادة وتسليم المشعل للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني.

## I- لماذا الحديث عن التلاحم الوطني؟

لقد أصبح التلاحم الوطني عامل من عوامل ترسيخ أمن الدول، حيث تطوّر مفهوم التلاحم الوطني من عاطفة الانتماء الى تجسيد التلاحم في العمل الميداني والسلوكات الفردية.

إن التلاحم يقوم على أسس ومعالم واضحة، فهو يعني تحديد المواضيع ذات الأولوية والمشتركة بين أفراد الشعب، كالأمن السياسي، الأمن الغذائي، الأمن الثقافي... الخ، كما يعني إدراك المخاطر التي تهدّد الجميع: التطرّف، الهجرة غير الشرعية، الآفات الاجتماعية...الخ.

التلاحم عند الجزائريين يختلف عن باقي الشعوب، لأنه قائم على أسس تاريخية متينة وتجارب قاسية وتضحيات كبيرة وولد من رحم المعاناة الشعبية. فالتلاحم عند الجزائريين ليس مجرّد شعارات وشعور بالانتماء بل إستقراء للتاريخ وللماضي المجيد ورؤية مستقبلية حصيفة وجدار منيع لمواجهة كلّ الأخطار.

## II- المنطلقات التاريخية للتلاحم الوطني

### 1. مرحلة حروب المقاومة

أثبت مرحلة حروب المقاومة أن التوافق الدائم بين المقاومة الشعبية والنشاط العسكري المنظم هو الأمر الثابت دائما، فكلّ مناطق الوطن ساهمت في حركة التحرر،

وهذا يقتضي منّا تغيير منهجية ونمط معالجة المواضيع التاريخية بعيدا عن المدرسة الكولونيالية. على سبيل المثال لا الحصر، المقاومة الجزائرية في الجنوب الجزائري، المقاومة في منطقة القبائل، الثورة في الولايات التاريخية الستّة. المقاومة قام بها الشعب الجزائري بكل أطيافه: السياسيون، العلماء، العمّال، طلبة الزوايا، المرأة.

من أبطال المقاومة نجد الأمير عبد القادر، مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، الذي كان رمزا للبطولة والشجاعة والمقاومة، حيث استمر في مواجهة الاحتلال الفرنسي لسنوات واضطرّ لوقف القتال حفاظا على شعبه.

ومن أبطال المقاومة أيضا، خليفة الأمير البطل محمد بن علال الذي شارك في أولى العمليات العسكرية ضد الجيش الفرنسي بالمتيجة وجبال الأطلس البليدي، غير أنه قرر إخلاء مدينة مليانة حفاظا على أهلها من وحشية الفرنسيين وانسحب إلى قمم جبال الونشريس لمواصلة المقاومة والجهاد رغم صعوبة الظروف وحصار الجيش الفرنسي.

لقد حاول الجنرال بيجو، قائد الجيوش الفرنسية آنذاك، إغراء الأمير محمد بن علال، حيث طلب منه تسليم نفسه مقابل إعطائه كل أراضي أجداده وامتيازات عديدة، فردّ البطل محمد بن علال برسالة خالدة يحتفظ بها الأرشيف الفرنسي إلى يومنا هذا، جاء فيها: «.... من جبل الدخلة إلى واد الفضة .... أحكم، أجاهد، أعفو، هذا الحكم الذي أنفّذه باسم الله تعالى، وبشريعته، وخدمة لمولاي السلطان عبد القادر .... ماذا ستقدمون لي بدلا منه؟ أرض أجدادي التي سأسترجعها بالبارود كما أخذتموها منا بالبارود .... أو المال أو صفة الخيانة والعار...».

## 2. مرحلة الثورة التحريرية

أول نوفمبر 1954 هو تاريخ اندلاع العمل المسلّح في كل مناطق الوطن، حيث استلهم جيش التحرير الوطني في مواجهته لجيش الاحتلال من نضال وكفاح الأجداد. وقد تمتّنت هذه العلاقة بعد نشر بيان أول نوفمبر والذي يعد أول نداء وجهته جبهة التحرير الوطني الى الشعب الجزائري إيذانا بانطلاق ثورة التحرير المجيدة، جاء فيه «أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا نعني الشعب بصفة عامة».

إن هذا النداء الذي تم تلبيته يعكس التلاحم الكبير بين الشعب وجيشه في أكبر ثورة تحرّرية عبر مظاهر وصور يومية. فقوة الثورة الجزائرية كانت في تلاحم الشعب بجيشه والعمل الجماعي بعيدا عن كل أشكال الزعامة، كما تميزت بالانسجام الذي طبع عمل قادتها وجعلهم يقدّمون مصلحة الوطن على مصالحهم الشخصية.

خلال مسيرة التحرير، شهدت الثورة المجيدة مشاركة كل أطياف المجتمع الجزائري وذلك إمانا منهم بأن الثورة هي السبيل الوحيد لاسترجاع السيادة الوطنية وطرد المستعمر الفرنسي، حيث انخرط في الثورة المناضل الشرس، العلماء، والسياسي المحنّك، والمثقّف المستنير، ورجل الأعمال، والفنّان المبدع، والطالب المجدّ، والمرأة في الريف وفي المدينة، وحتى الأطفال.

خلال حرب التحرير قدم الشعب الجزائري الدعم للمجاهدين وأكد وقوفه إلى جانب جيش التحرير الوطني في تصدّيه للجيش الاستعماري. ومن صور التلاحم الوطني أيضا، نجد جندي جيش التحرير هو المقاتل، الطبيب، المحافظ السياسي، المعلّم، ضابط الحالة المدنية، والقاضي الشرعي.

لقد أنجبت الجزائر أبطالا فضلوا الشهادة في سبيل الحرية والاستقلال. وهنا نتوقف عند مقولة الشهيد الرمز مصطفى بن بولعيد في 16 فيفري 1955: «لا أطلب شيئا يخصني شخصيا، فحياتي لا قيمة لها، أنا مستعد للإمضاء على أي وثيقة أعترف فيها أنني أقبل بقتلي رميا بالرصاص إذا كان موتي ينقذ الجزائر».

## 3. محطّات فارقة أثبتت التلاحم بين الجيش والشعب

**- هجومات 20 أوت 1955:**

شكلت هجمات الشمال القسنطيني، بقيادة الشهيد البطل زيغود يوسف حدثا مفصليا في مسار الثورة التحريرية المجيدة، حيث اتسمت بعنصر المفاجئة ما جعل فرنسا الاستعمارية تقابلها بانتقام وقمع وحشي في حق الجزائريين المدنيين. ومما يجعل هذه الهجمات منعرجا حاسما، كونها أكسبت الثورة الجزائرية في عامها الأول طابعها الشعبي، وأكدت أن الثورة متواصلة إلى غاية تحقيق النصر واسترجاع السيادة الوطنية.

**- إضراب الـ 8 أيام التاريخي (28 جانفي - 04 فيفري 1957):**

يعد هذا الاضراب من بين الأحداث البارزة في الثورة الجزائرية، حيث اتفق أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، التابعة لجبهة التحرير الوطني، على شن إضراب لمدة ثمانية أيام، وقاموا بتوعية السكان بضرورة التزود بالمواد الضرورية وتم نشر البيانات المناشير وإحداث لجان على مستوى الخارج لإنجاح الإضراب. انطلق الاضراب في وقته المحدد، حيث اعتصم الجزائريون في بيوتهم منذ اليوم الأول من الاضراب، وكان رد فعل الاستعمار هو قمع المواطنين واعتقالهم وإجبارهم على العدول عن الاضراب.

**- مظاهرات 17 أكتوبر 1961 ترجمت التلاحم بين الجزائريين في الدّاخل والخارج:**

خرج الجزائريون في مظاهرات سلمية في شوارع باريس والذين قدر عددهم بالآلاف. هذه المظاهرات شهدت واحدة من جرائم فرنسا الاستعمارية، ولكن هذه المرة في العاصمة الفرنسية باريس، حيث ارتكبت مجزرة في حق الجزائريين المهاجرين ونكلت بأجسادهم، وذلك بأمر من محافظ باريس السفاح موريس بابون. حيث تشير الأرقام إلى مئات الشهداء الذين اغتيلوا بوحشية والبعض منهم تم رميه في نهر السين.

**- الأعمال الإرهابية التي نفّذتها منظمة الجيش السري OAS:**

ضمت منظمة الجيش السري OAS كل من منظمة الأقدام السوداء والجنرالات الذين رفضوا استقلال الجزائر. ارتكبت المنظمة جرائم حرب من خلال قتل وإعدام العديد من المواطنين الجزائريين، كما نفذوا عمليات تفجيرية في الأحياء السكنية وقاموا بإحراق جامعة الجزائر وبعض المدارس.

## III- الجيش الوطني الشعبي نموذج للتلاحم الوطني

اكتسب الجيش الوطني الشعبي مكانة خاصة في وجدان وقلوب الشعب الجزائري منذ الاستقلال باعتباره سليل جيش التحرير الوطني، حيث حمل المشعل لإكمال مسيرة الدفاع عن الوطن والحفاظ على السيادة الوطنية، إذ أستمد الجيش الوطني الشعبي أسس بنيته من جيش التحرير الوطني الذي فرض تقاليده خلال سبعة سنوات من العمل المسلّح ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم.

إن الدور الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي يعكس التلاحم الوطني الذي ورثه من جيش التحرير الوطني الذي ولد من رحم الشعب وسيبقى منحازا دائما للشعب ضد كل محاولات ضرب الاستقرار الوطني.

## IV- التلاحم مع الشعب في القضاء على مخلفات قرن وثلث قرن من السياسة الاستيطانية

بعد استرجاع السيادة الوطنية، تجاوب الجيش الوطني الشعبي مع متطلّبات الشعب بتكليف إطارات لتسيير المؤسّسات، كما عمل على تحقيق تكافؤ الفرص بين كل أبناء الشعب من خلال إنشاء مدارس التكوين عبر الوطن، كما ساهم الجيش الوطني الشعبي في نزع الألغام الفردية التي زرعها الاستعمار الفرنسي على طول الحدود الشرقية والغربية، وهو ما يؤكد التلاحم مع سكان المناطق الحدودية، الذين عانوا من أخطار هذه الألغام والتي تسببت في سقوط العديد من الضحايا صغارا وكبارا.

يواصل الجيش الوطني الشعبي حمل الأمانة بكل فخر واعتزاز لحماية الوطن، وسندا قويا للشعب في كل الأزمات التي مر بها منذ الاستقلال، إذ نجده دائما في الصفوف الأولى لمساعدة المواطنين خلال الكوارث الطبيعية إلى جانب قيامه بالتكفل الصحي للمواطنين في المناطق النائية، كما يظل الجيش الوطني الشعبي سدًّا منيعًا ضد كل الاختراقات التي تحاول المساس بوحدة الشعب وتهدد التماسك الاجتماعي.

في هذا السياق، أكد الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أول السعيد شنقريحة أن « تلاحم الشعب وجيشه يشكل القوة الكامنة التي تحفظ بلادنا».

## الخاتمة

بإمكان التلاحم الوطني أن يتعزز بالتأسيس لنشر ثقافة السلم والتعايش والتسامح في بيئة جزائرية متنوعة، تميّزها المشارب الثقافية المتعدّدة وتزيّنها العادات والتقاليد المتنوّعة والمتجانسة مع قيمنا السمحاء. فنحن شعب نقش إسمه بأحرف من ذهب في التضحية من أجل السيادة. فحدودنا رسمت بالدماء وليس ببنود اتفاقيات وتوافقات وتنازلات، وضربنا ولا نزال نقدم أروع الأمثلة في التلاحم الوطني وتعزيز الجبهة الداخلية. ولهذا وجب على الباحثين المتخصّصين في العلوم الانسانية والاجتماعية تقديم الأطر العلمية والمنهجية، ووضع الخطط التي تسمح بالتفاعل الإيجابي بين كل أفراد المجتمع. وعليه، إن إحداث مواصلة تجسيد تنمية حقيقية ومستدامة وشاملة وضمان الاستقرار والأمن لا يتحقّق إلاّ بالتلاحم الوطني.

# رفعا للتحديات: الخدمة الوطنية رمز الوحدة الوطنية

المقدم شعال قويدر
مديرية الخدمة الوطنية

## مقدمة

إن واقع الجزائر غداة الاستقلال كان يمثل كل مخلفات مرحلة طويلة من الحرمان والاستغلال والهيمنة، فالوضعية التي كانت قائمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كانت تملي حجم التأخر الذي يجب تداركه والتحولات الكبيرة التي كان ينبغي القيام بها لإعادة بناء الاقتصاد ومؤسسات الدولة.

وعن الذات الوطنية، فاسترجاع السيادة الوطنية رافقه استرجاع الهوية التي غيّبها الاستعمار لمدة 132 سنة، وبالتالي كان على جيل الاستقلال، إلى جانب إعادة البناء والحفاظ على السيادة، تمتين الوحدة الوطنية والحفاظ عليها أيضا من خلال الالتحام حول المشروع المجتمعي ومؤسسات الدولة، فكانت الخدمة الوطنية واحدة من هذه المؤسسات.

في هذه المداخلة، نحاول إبراز عوامل الحفاظ على الهوية والوحدة الوطنية التي تذكيها مدرسة الخدمة الوطنية، انطلاقا من ظروف تأسيسها في حد ذاتها والتي كانت بمثابة هبة وطنية موحدة لمجابهة ظروف صعبة تميزت بها مرحلة ما بعد الاستقلال، ثم من خلال المهام المسندة لها والمبادئ التي قامت عليها ومختلف المرامي والأبعاد الروحية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي وضعت لها من خلال مختلف النصوص والمواثيق التأسيسية، ثم سنتطرق في الأخير إلى التحديات التي تواجهها مؤسسة الخدمة الوطنية.

## المحور الأول: تأسيس الخدمة الوطنية، خطوة في مسار الوحدة الوطنية

### 1. الظروف والأهداف

اعتمدت دول عديدة نظام الخدمة الوطنية أو العسكرية وتختلف التسميات من بلد لآخر، لكنها تشترك في الهدف وفي النشأة، غير أن الخدمة الوطنية في الجزائر لديها ميزتها من حيث التأسيس، إذ ارتبطت بمسيرة التحرير وتحوير جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، إذ كان احتضان ثورة التحرير الوطنية من طرف الشعب والتفافه حول جيش التحرير الوطني أكبر دليل على نجاعة الترابط واللحمة بين الأمة وجيشها. وللحفاظ على ديمومة هذه المعادلة الاستراتيجية والحيوية تم تبني خيار الخدمة الوطنية.

كما ارتبط تأسيس الخدمة الوطنية في الجزائر بالظروف التي شهدتها البلاد منذ اندلاع الثورة التحريرية إلى السنوات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية، والتي استدعت توحد كل القوى الحية للأمة في إطار منظم، والتي عرفت:

- الاعتداء المغربي على الأراضي الجزائرية سنة 1963 أو ما يسمى بحرب الرمال الذي جعل القيادة العليا للبلاد تدرك أنها في حاجة الى قوة احتياطية إلى جانب الجيش الوطني الشعبي يحمي الوطن ويدافع عنه،

- الاعتداء الصهيوني على الأراضي العربية سنة 1967 الذي شهد تطوع الشباب الجزائري للالتحاق بالجبهة بعد أن استفاد من فترة تكوين لتعزيز قوات الجيش الوطني الشعبي المعينة لهذه المهمة. دفعت هذه الهبّة الشبانية بالقيادة السياسية آنذاك للتفكير في تثمنيها وتنظيمها بما يتماشى ومتطلبات الدفاع والتنمية،
- معركة البناء والتشييد والتنمية الوطنية، كما كانت تسمى وقتها، التي اقتضت تجنيد كل القوى من أجل ربح هذه المعركة لاسيما وأن الجزائر خرجت من مرحلة الاحتلال منهكة في كل بناها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

هذه الظروف وغيرها عجّلت بإنشاء الخدمة الوطنية، ليعلن رئيس الجمهورية هواري بومدين في 05 جانفي 1968، بمناسبة انعقاد الاجتماع الثاني لإطارات البلاد: «ومن الأهداف المقررة والتي تخص الجيش الوطني الشعبي الخدمة العسكرية الإجبارية. لأن الأزمة الأخيرة التي عاشها الشرق الأوسط، والحالة الصعبة التي عرفتها البلاد، ووضع الشبيبة الجزائرية نفسها التي بلغت أوجها بموقفها الثوري من القضية، وما يفرضه هذا الموقف من التزامات، كل هذا دفعنا إلى اتخاذ هذا القرار الذي يجب أن يدرس في السنة الحالية، ونحاول الشروع في تطبيقه».

في تلك الظروف، تم بموجب الأمر 68-82 المؤرخ في 16 أبريل 1968، سن خدمة وطنية لمدة سنتين (02)، إجبارية على كل مواطن يبلغ من العمر 19 سنة كاملة، ليتم تجنيد أول دفعة ابتداء من 21 أبريل 1969.

## 2. المهام

استمدت الخدمة الوطنية مهامها من الوثائق التأسيسية، فقد أسند لها النص الأساسي لإنشائها مهمة إشراك كل المواطنين في تحقيق الأهداف السامية للدولة، خاصة ذات الفائدة الوطنية المتعلقة بتسيير مختلف القطاعات الاقتصادية، الإدارية وكذا تلك التي تلبي احتياجات الدفاع الوطني.

كما ورد في ميثاق الخدمة الوطنية بعدها «تجنيد الطاقات البشرية للبلاد من أجل مشاركة كل المواطنين البالغين من العمر 19 سنة مشاركة فعالة وكاملة وذلك خلال سنتين في تشييد البلاد ومهام التنمية الضخمة بقصد تحقيق وتوطيد الأهداف العليا للثورة».

ومن خلال التعاريف الواردة في الوثائق التأسيسية، فقد أسند للخدمة الوطنية مجموعة من المهام:

- تكوين الشباب عسكريا وتزويدهم بثقافة الدفاع،
- تعزيز مفهوم الوطنية والولاء للوطن،
- تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية للدولة،
- تقوية الوحدة والتلاحم الوطنيين بين الشعب وجيشه،
- ترقية الشباب ثقافيا واجتماعيا بتعليمهم وتكوينهم وإدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية،
- مزج المواطنين من مختلف الطبقات الاجتماعية والمستويات الفكرية المختلفة،

- تعبئة الشباب لتحقيق المهام الكبرى للتنمية، خصوصا لصالح المناطق الأكثر حرمانا.

### 3. المبادئ

- يرتكز تجنيد الشباب على مجموعة من المبادئ الأساسية التي يمكن من خلالها استلهام بعض تجليات تعزيز الوحدة الوطنية من خلال مؤسسة الخدمة الوطنية، نذكر منها:
- مبدأ العدالة والمساواة: يضمن مبدأ العدالة والمساواة المساهمة في الأعمال المشتركة وفي نفس المهام وفي نطاق واحد من طرف مدعوين قد أتوا من نواح ومستويات ثقافية واجتماعية ومهنية مختلفة. كذلك بناءً على هذا المبدأ فإن الدعوة للخدمة الوطنية تشمل بدون تمييز كل المواطنين البالغين من العمر 19 عاما، وهو ما يمكن من تدعيم الوحدة الوطنية بتجاوز كل الاختلافات الجغرافية والاجتماعية والثقافية.
- يقتضي هذا المبدأ كذلك أن يكرس كل جزائري وقتا من حياته ونصيبا من جهده لمصلحة الدفاع عن الأمة وأمنها دون مقابل، كما فعل في الماضي أسلافه الذين لم يترددوا في التضحية بحياتهم في سبيل استعادة الحرية.
- مبدأ الإسهام المتبادل: يهدف إلى تسهيل الاندماج الاجتماعي والمهني للشباب عن طريق تكوينهم وتدريبهم وتشبعهم بالثوابت الوطنية وتدعيم حسهم المدني، بالمقابل فإن هؤلاء الشباب يقدمون خلال فترة الخدمة الوطنية خدمات للمجتمع في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

من خلال النصوص الأساسية للخدمة الوطنية، يتضح أن المبادئ والأهداف التي قامت عليها كانت قد ركزت وشملت جميع الأبعاد والمقومات التي يبنى عليها المجتمع من اقتصادية وثقافية واجتماعية وروحية إلى جانب البعد الأمني والعسكري.

## المحور الثاني: أبعاد الخدمة الوطنية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية

يوحي نص ميثاق الخدمة الوطنية بعبقرية التأسيس للخدمة الوطنية في الجزائر من جهة، وخصوصية النموذج الجزائري من جهة أخرى، حيث أسس لحلول جديدة وأصيلة لترقية الإنسان وتحقيق المشروع الاجتماعي، حيث ارتسمت معالم هذا النموذج على المستوى القيمي في مجموعة من القيم الاجتماعية والقيم العلمية والفكرية والوطنية والشخصية والأخلاقية، وعلى صعيد تحقيق المشروع الاجتماعي في البعد التنموي والاقتصادي.

سمحت هذه الأبعاد بتكوين تصور شامل لدور مؤسسة الخدمة الوطنية في بناء الوحدة الوطنية بصفة عامة وكذا تعزيز الرابط بين الجيش الوطني الشعبي والشعب.

### 1. البعد الروحي للخدمة الوطنية

يمكن استنباط هذا البعد من نص ميثاق الخدمة الوطنية الذي يصف الخدمة الوطنية بأنها «تلقن كل واحد مفهوم الواجب والمسؤولية والتضحية والإخلاص»، «كما تعتبر أسلوبا جديدا للنضال ضد الأنانية والسلبية».

إن تعزيز البعد الروحي أو الإعداد الروحي من بين أهم العمليات التي تجعل الفرد مندمجا وفاعلا في مجتمعه، حيث يقوم هذا البعد على تلقين الأخلاق الفاضلة من مجاهدة

النفس والانتصار للحق والوطن ونكران الذات والصبر والثبات والتعاون وتحمل المسؤولية.

تتجلى أهمية البعد الروحي للخدمة الوطنية في اكتساب هذه القيم السائدة في المجتمع بصورة عامة والمؤسسة العسكرية بصورة خاصة، وهنا يبرز دور الخدمة الوطنية كمرحلة من مراحل التنشئة الاجتماعية، والتي تمثل التأثير الذي يقع على الفرد في بيئته، بداية من الأسرة ثم المدرسة ثم في مرحلة معينة المؤسسة العسكرية من خلال الخدمة الوطنية.

فالخدمة الوطنية كما يتفق أغلب الدارسين لها هي محطة عبور الأفراد إلى عالم المواطنة، أو يمكن القول، هي أداة الدولة لإدخال الأفراد في الطابع الوطني العام.

**يكتسب المواطن الشاب خلال مرحلة الخدمة الوطنية مجموعة من القيم:**

- الإيمان بحب الوطن وتكريس روح المواطنة والوفاء،
- روح الواجب والتضحية،
- الانضباط والصرامة واحترام مبادئ وقيم كل المؤسسات،
- احترام الكرامة الإنسانية أي احترام ومساعدة الغير،
- روح التعاون والاتحاد.

**العوامل المساعدة على التنشئة في مرحلة الخدمة الوطنية:**

- يفرض نظام الخدمة في وحدات التكوين، عدم بقاء الفرد بمفرده ولا للحظة واحدة تقريبا، فهو في اتصال وثيق ومستمرّ بالمجموعة، ما يعني انصهار الفرد في المجموعة وانصهار المجموعة في الفرد،
- في المؤسسة العسكرية، تزول كافّة حواجز الاتّصال الفيزيائيّ بالآخرين، من خلال الأعمال والتدريبات والتمارين الجماعية،
- العلاقة بين الأوامر المعطاة وتنفيذها بوفاء، يعتمد في الحقيقة بشكل كبير على مدى الالتزام لدى أفراد الخدمة الوطنية تجاه المجموعة،
- الالتزام ذاته المعبر عنه يعتبر ضامنا لتماسك أكبر بين الأفراد.

## 2. البعد الإنساني للخدمة الوطنية

شارك أفراد الخدمة الوطنية، على مدى أكثر من خمسين سنة، ولا يزالون، في العديد من المهام الإنسانية، حيث تبقى صور التضامن ومدّ يد العون راسخة في أذهان الكثيرين، ولعل من أرقى هذه الصور تلك التي خلدت مآثر هؤلاء الشباب في الوقوف إلى جنب الفئات الأكثر هشاشة، من خلال:

- التدخل للقيام بالأعمال الإنسانية أثناء الكوارث الطبيعية، مثل فيضانات سنة 2001 بباب الوادي وسنة 2008 بغرداية وكذا زلزال بومرداس سنة 2003، علاوة على مساهمتهم الدائمة في أشغال فك العزلة على المناطق الجبلية على إثر العواصف الثلجية والظروف الجوية الاستثنائية،

- المساهمة في ضمان حد أدنى من التغطية الصحية للمناطق الأكثر عزلة،
- المساهمة في حملات التلقيح،

- المحافظة على أمن واستقرار الساكنة خلال الفترات العصيبة التي عرفتها البلاد،
- انخراط الطبقة المتعلمة من أفراد الخدمة الوطنية، بمختلف التخصصات، من خلال الشكل المدني للخدمة الوطنية، في تجسيد خيارات الدولة في العديد من المجالات، ومنها مجانية العلاج والتعليم، وتعميمهما على جميع ربوع الوطن، وذلك في ظل نقص التأطير المسجل آنذاك في هذه القطاعات،
- المساهمة منذ 2009، في الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية لدى مجندي الخدمة الوطنية، وذلك تجسيدا لأحد أهداف الخدمة الوطنية المتمثلة في تكوين الشباب وتعليمهم لتسهيل اندماجهم في المجتمع،

إن هبة الشباب في أوج القوة والعطاء يرتدون البذلة المزركشة، لغوث ومساعدة السكان في أوقات عصيبة، ترسم في الذاكرة الجماعية للجزائريين أسمى معاني اللحمة والوحدة بين أبناء هذا الوطن.

### 3. البعد الاقتصادي للخدمة الوطنية

غداة الاستقلال، واجهت الجزائر على المستوى الاقتصادي إرثا استعماريا ثقيلا، تسببت فيه سياسة الاستعمار الفرنسي، لم تكن الجزائر حينها تتوفر على الموارد الاقتصادية، وخاصة منها المالية اللازمة لمواجهة هذا الوضع والانطلاق في معركة البناء والتشييد.

هنا تتجلى عبقرية التأسيس للخدمة الوطنية في المجال الاقتصادي، حيث اعتبر صانع القرار آنذاك أن الشباب الجزائري الذي كان يمثل العنصر الأكبر عددا من السكان، يمكن أن يكون هو نفسه الحل إذا ما تم ضبط وتأطير استخدامه.

لذا اعتبر ميثاق الخدمة الوطنية أنها «في نفس الوقت استثمار بشري واقتصادي، استثمار بشري لأنها تشكل ترقية الإنسان بتوعية وتكوين المدعوين، واستثمار اقتصادي لأنها تسمح بمضاعفة المردود الاقتصادي».

بهذا المفهوم، وفر قرار استحداث الخدمة الوطنية على الدولة الجزائرية المستقلة حديثا جهدا كبيرا وموارد مالية معتبرة وامكانيات مادية وبشرية ضخمة كان يجب تسخيرها لمعركة البناء، كما عادت المشروعات الاقتصادية التي قام بإنجازها شباب الخدمة الوطنية بالنفع الكثير على المجتمع الجزائري، وقد يكون أهم هذه المشروعات:

- تشييد القرى النموذجية، حيث كان لهذا المشروع الفضل في تحسين مستوى معيشة آلاف العائلات الجزائرية في المناطق الريفية وذلك من خلال إسكانهم سكنات لائقة وتوفير التعليم الاجباري والتغطية الصحية المجانية لهم، وتمكينهم من الاستفادة من الأنشطة الثقافية والرياضية.
- مشروع طريق الوحدة الإفريقية، الذي يندرج في إطار إقليمي، ويهدف إلى ربط 06 عواصم إفريقية بالجزائر ثم ربطها بأوروبا، من أجل فك العزلة وبعث استثمارات جديدة، وتطوير المبادلات التجارية بين هذه الدول، وكذا تحقيق منافع اقتصادية ومزايا اجتماعية لجميع السكان المجاورين لمسار الطريق.
- مشروع السد الأخضر، حزام غابي يمتد من الشرق إلى الغرب، ورغم كونه مشروعا إيكولوجيا بامتياز، إلا أنه لا يمكن فصل أهدافه الطبيعية عن تلك الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان ينتظر منه أيضا القضاء على البطالة والعزلة في المناطق التي مسها، وبالفعل كان لهذا الحزام الدور الكبير في بناء مئات القرى النموذجية.

كما شارك أفراد الخدمة الوطنية أيضا، في إنجاز الكثير من المشاريع المتصلة بالبنى التحتية، في جميع القطاعات، على غرار المؤسسات الاستشفائية والتعليمية والثقافية والمنشآت المائية والمطارات وشق الطرقات والسكك الحديدية.

مثل هذه الانجازات الاقتصادية والاجتماعية، التي تمكنت منظومة الخدمة الوطنية طوال مدة تجاوزت العشريتين من تجسيدها، كان من شأنها الحد بقدر معين من الاختلالات الجهوية والتفاوتات بين الريف والمدينة، وبالتالي الإحساس بالانتماء لنفس الوطن بمجرد الحصول على نفس الحقوق والعناية.

### 4. البعد الاجتماعي للخدمة الوطنية

تمكن الخدمة الوطنية الفرد من الاشتراك في قضية جماعية لخدمة الصالح العام والالتزام الكلي في خدمة الأمة من خلال أسلوب حياة جماعية، حيث يتلقى الشاب في مدرسة الخدمة الوطنية ما يربطه بهويته ويرفع حسّه بالانتماء للوطن، وهي الجوانب التي أوردها ميثاق الخدمة الوطنية:

«إن الخدمة الوطنية توطد وتدعم الروابط بين المواطنين وتدمجهم أكثر مع الشعب وقيمه الأصيلة والعميقة وثقافته، وذلك بإشعارهم على الوجه الأوفر بشخصيتهم الوطنية».

«إن الخدمة الوطنية هي طريقة حياة جماعية تساعد على المعرفة والتفاهم والتبادل المشترك، فهي بفضل التكوين الإيديولوجي تساهم في تحسين عقلية الشباب وتجعل كل واحد منهم يعيش فكرة الالتزام الكامل لخدمة الأمة، وهي تضمن نمو الوعي الوطني بتقوية الالتحام والوحدة بين جميع عناصره التي تكتسب بصفة عملية الشعور بالمشاركة المباشرة لإنجاز مهمة واحدة»

يمكن استخلاص بعض جوانب البعد الاجتماعي التالية:

- **العمل الجماعي:** العلاقات المهنية التي تربط مدعوي الخدمة الوطنية تدعم الجماعية وتنمي الميل إلى المحبة والتفاعل الاجتماعي وكل هذا يؤدي في الأخير إلى تقوية الانتماء للجماعة.
- **ترسيخ الهوية والانتماء الوطني:** تغرس الخدمة الوطنية في صفوف منخرطيها الشعور القوي الذي يربط بين الفرد ووطنه، من خلال الاعتزاز بالهوية الوطنية، والعمل على المحافظة على الوطن والتمسّك بقيمه وعاداته.
- **الولاء:** يتضمن احترام الرموز الوطنية والالتزام بالنظم والقوانين السائدة وتأييد الفرد لجماعته.

في الأخير يمكن حصر مجموعة من الفوائد والقيم التي ترسخها الخدمة الوطنية لدى الشباب:

- الاعتماد على النفس وتنمية روح الوعي والمسؤولية،
- التأقلم مع الحياة الجماعية،
- اكتشاف عادات وتقاليد جديدة من خلال الاحتكاك بالآخرين،
- اكتشاف مناطق جديدة من خلال التنقل بين مختلف مناطق الوطن،
- التنمية الفكرية والبدنية،
- التأقلم مع محيط النشاط وزيادة الخبرة في العمل،
- زيادة الوعي باحتياجات الآخرين،
- اكتساب مهارات وخبرات جديدة،
- تعلم فنون القيادة واكتساب متطلبات اتخاذ القرار،
- النضج الاجتماعي وزيادة الوعي،
- اكتساب فهم جديد للعلاقات الإنسانية.

## 5. الخدمة الوطنية والدفاع الشعبي

يأتي تبني خيار الخدمة الوطنية كصيغة مثلى لتكوين المواطن عسكريا للقيام بواجبه الدفاعي في إطار الدفاع الشعبي، فقد ورد في الميثاق الوطني «إن الدفاع الوطني الشعبي

يقتضي إيجاد صيغة ناجعة لتكوين الشعب عسكريا حتى يستطيع القيام بواجبه الدفاعي بكل فعالية».

فعلا، فقد أبلى أفراد الخدمة الوطنية في العشرية السوداء، البلاء الحسن، في الدفاع عن الوطن، أمام همجية الإرهاب التي كانت تستهدف الأمة، عندما لبوا نداء الوطن أثناء مختلف عمليات التعبئة وإعادة الاستدعاء للاحتياطيين، منتصف التسعينيات، حيث قدموا في ذلك أعظم الدروس في الاستبسال والتضحية، جنبا إلى جنب، مع إخوانهم من أفراد الجيش الوطني الشعبي، العاملين والمتعاقدين.

## المحور الثالث: التحديات والرهانات

منذ إنشائها، عرفت الخدمة الوطنية عدة تطورات ارتبطت أساسا بتغير مهام الجيش الوطني الشعبي تماشيا مع التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد. وبعد سنة 1989 أصبحت مهام أفراد الخدمة الوطنية تنحصر في الدفاع الوطني والحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية وعن وحدة وسلامة التراب الوطني، مثل بقية أفراد الجيش الوطني الشعبي، إلا أن دور الخدمة الوطنية بقي محوريا وأساسيا، فهي دائما الرابط القوي بين الشعب الجزائري وجيشه، انتماء أكدته التدخلات المثالية لأفراد جيشنا البواسل خلال كل الكوارث والمحن التي ألمت بالبلاد.

### 1. تكييف الخدمة الوطنية سنة 2014

تماشيا مع التّحوُّلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد، وكذا التطورات التي عَرِفَهَا المجتمع الجزائري في جميع المجالات، كان من الضروري مراجعة الإطار القانوني السابق قصد تكييفه مع التطورات الحاصلة في المجتمع، ومن ثمَّة جاء القانون رقم 14-06 المؤرخ في 09 أوت 2014، المتعلق بالخدمة الوطنية من أجل الاستجابة لتطلعات المواطنين الشباب وفي نفس الوقت، تمتين وتوطيد العلاقة جيش-أمة، حيث أدرج مجموعة من الإجراءات التحفيزية للمقبلين على أداء الخدمة الوطنية:

- تخفيض مدة الخدمة الوطنية إلى (12) شهرا،
- الرفع من قيمة الراتب الشهري،
- احتساب مدة الخدمة الوطنية الفعلية في حساب أقدمية الخدمة المطلوبة للترقية والتقاعد،
- إعادة الإدماج بصفة فورية في منصب العمل الأصلي أو منصب معادل حتى وإن كان خارج حدود المناصب المتوفرة في أجل لا يتعدى (06) أشهر،
- استفادة المواطن المعاد إدماجه في منصب عمله من كل الحقوق المكتسبة وقت التجنيد في الخدمة الوطنية،
- اعتبار مدة الخدمة الوطنية الفعلية كخبرة مهنية،
- استفادة المواطن الذي أدى التزامات الخدمة الوطنية من الأولوية في الترشح للتجنيد في صفوف الجيش الوطني الشعبي كمتعاقد أو كعامل حسب الفئة.

كذلك، أعطى دخول الجيش الوطني الشعبي مرحلة جديدة ترتكز على العصرنة والاحترافية بعدا آخر للخدمة الوطنية، حيث عملت القيادة العليا على إعادة تكييف هياكلها، وتفعيل مهامها وفقا لاستراتيجية جديدة تهدف إلى تكريس مبدأ اللامركزية في التسيير وتقريب إدارتها من المواطن، ومواكبة مسار الرقمنة.

تجسدت هذه الرؤية في إنشاء مراكز إقليمية للخدمة الوطنية على مستوى كل ولايات الوطن، أسهمت هذه المراكز في تسجيل حضور أوسع للجيش الوطني الشعبي عبر كافة أرجاء الوطن وبالتالي تقريبه من وسطه الطبيعي بالقرب من المواطنين في إطار السياسة الجوارية التي تهدف إلى خلق جو من الثقة والترابط مع المواطنين عبر ربوع الوطن الكبير.

وفي هذا الإطار، تم الاستعانة بحملات تحسيسية من أجل ترغيب المواطنين المعنيين في الامتثال لواجبات الخدمة الوطنية، من خلال إقامة لقاءات تحسيسية وأبواب مفتوحة على مستوى التراب الوطني لتعريف المواطنين عن قرب بحقوقهم وواجباتهم اتجاه الخدمة الوطنية.

كما تم اللجوء إلى بعض الإجراءات الاتصالية الأخرى:

- توزيع ملصقات إعلامية على مراكز الخدمة الوطنية والبلديات؛
- بث ومضات إشهارية مرئية ومسموعة على الإذاعات والقنوات الوطنية؛
- نشر إعلانات باللغة العربية والفرنسية عبر الجرائد ذات السحب الواسع؛
- إرسال رسائل قصيرة تحسيسية لمشتركي متعاملي الهاتف النقال.

## 2. الرهانات

تستدعي الوضعية الحالية التفكير في تكريس الخدمة الوطنية وتأكيد حضورها في حياة كل المواطنين، بتعزيز وتفعيل دور مختلف المتدخلين ابتداء من الأسرة والمدرسة والمسجد ومختلف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

- **الأسرة:** المحيط الأسري محدد أساسي لتصور الشاب عن الخدمة الوطنية، فالحماية المفرطة للأبناء من طرف الوالدين تجعل الشاب اتكاليا ولا يبادر لأداء الخدمة الوطنية، كما أن الطريقة السلبية لتعاطي الأبوين مثلا مع ذهاب أحد الإخوة أو الأقارب إلى الخدمة الوطنية تنمي الشعور لدى الآخرين بضرورة التهرب من هذا الواجب.

بدلا من ذلك، يمكن للأسرة أن ترسم لدى الأبناء تلك الصورة الناصعة للخدمة الوطنية، من خلال التعريف بفوائدها على الفرد وعلى المجتمع، والتذكير بواجب ونبل الدفاع عن الوطن والدين والشرف، وأن الدفاع عن هذه المقدسات لا يمكن أن يتولاه إلا أبناء الوطن بأنفسهم.

- **المدرسة:** باعتبارها مرحلة أساسية للتنشئة الاجتماعية وفضاء للتربية على المواطنة بامتياز، من خلال إعداد الشباب لاستيعاب وممارسة قيم المواطنة المسؤولة كأداء تحية العلم وحفظ النشيد الوطني، يمكن كذلك للمدرسة إعداد شباب المستقبل للتحلي بمسؤوليتهم في الدفاع عن الوطن وتحضيرهم لهذا الواجب.

لا ننسى هنا التذكير بالمجهود الذي تقوم بها وزارة التربية الوطنية من خلال إدراج درس حول الخدمة الوطنية في برنامج التربية المدنية للسنة الرابعة متوسط، والذي كان موضوع امتحان شهادة التعليم المتوسط لسنة 2024.

- **المسجد:** من خلال التركيز على الطابع الروحي بنشر حب التضحية في سبيل الوطن والدفاع عنه كقيمة روحية مستلهمة من صميم ديننا، مصداقا لقوله تعالى: «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم والله يعلمهم»، (سورة الأنفال، الآية 60).

- **القطاعات الوزارية ومؤسسات الدولة:** أدرج المشرع الجزائري في القانون رقم 14-06 المؤرخ في 09 أوت 2014، المتعلق بالخدمة الوطنية، إجراءات من شأنها إلزام المواطنين بتسوية وضعيتهم تجاه الخدمة الوطنية قبل الترشح للتوظيف في القطاع العام أو الخاص أو ممارسة نشاط حر «كل مواطن لم يبرر وضعيته القانونية تجاه الخدمة الوطنية، لا يمكنه أن يوظف في القطاع العام أو الخاص، أو أن يزاول مهنة أو نشاطا حرا» المادة 7.

إن الالتزام بتطبيق هذه الأحكام من طرف مختلف القطاعات الموظفة، من شأنه أن يلزم المواطنين الشباب الامتثال لواجبهم تجاه الخدمة الوطنية، وكذا ضمان تكافؤ الفرص عند التوظيف.

- **مؤسسات المجتمع المدني:** تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في تحقيق الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية، من خلال تعزيز المشاركة المدنية في القضايا التي تهم الأمة ومن بينها قضية الدفاع الوطني في إطار ما يفرضه التشريع الوطني المتعلق بالخدمة الوطنية. بحكم استقطابها لأعداد كبيرة من الشباب يمكن أن يكون لهذه المؤسسات دورا تحسيسيا حول مسألة الخدمة الوطنية.

- **الإعلام:** المحافظة على الرابطة جيش-أمة، تنطلق من معرفة الشعب للجيش الوطني الشعبي بشكل جيد، لذا يلعب مجال الإعلام والاتصال الخاص بالدفاع دورا فعالا في نشر الصورة القيمة والمشرفة عن الجيش للرأي العام.

بالموازاة يمكن أن تضطلع وسائل الاتصال العمومية والخاصة، لدورها الكبير في بناء الوعي المجتمعي، بمهمة ترقية صورة الجيش الوطني الشعبي عامة ومؤسسة الخدمة الوطنية بصفة خاصة، لمواجهة الصور السلبية والنمطية التي يتم التسويق لها لاسيما عبر منصات التواصل الاجتماعي.

## خاتمة

الخدمة الوطنية قرار تاريخي وخيار استراتيجي أحدث نقلة نوعية في تعزيز الهوية الوطنية وتنمية روح الانتماء والارتقاء بالعمل الوطني. فهي تمثل عنصرا أساسيا لهويتنا الوطنية وعاملا رئيسيا للمواطنة، تهدف إلى تعزيز الوعي بواجبات المواطنين تجاه الوطن وتضمن دوام الرابطة جيش -أمة، كما تغذي روح الدفاع التي لا غنى عنها وتساهم في تعزيز الجبهة الداخلية والتماسك الاجتماعي، كما أنها عامل اندماج شخصي يوفر لكل الجزائريين فرصة التوفيق بين الحياة المدنية والحياة العسكرية.

# الجلسة الثانية
## التلاحم الوطني من منظور التحولات الاستراتيجية والتطورات التكنولوجية: التكيف والصمود

# تأثيرات السياق الجيوسياسي على الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني

البروفيسور بن طبيبل دورية ياسمينة
جامعة الجزائر 03

## مقدمة

تتجلى الوحدة الوطنية في التلاحم الاجتماعي والسياسي الذي يجمع بين أفراد المجتمع في دولة معينة. تتجسد الوحدة الوطنية في شعور مشترك بالانتماء لهوية وطنية موحدة وإحساس بالولاء للوطن، حيث يشعر كل المواطنين بأنهم جزء من نفس الدولة وهو ما يدفعهم إلى تجاوز الفوارق بين ثقافاتهم ومعتقداتهم وقناعاتهم السياسية، وتعزيز القيم الجامعة ضمن إطار من التسامح والمساواة، والعمل معًا من أجل تحقيق المصلحة العليا للوطن وهي بناء دولة مستقرة قوية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية.

تمثل الوحدة الوطنية أساس الاستقرار الداخلي وتعد عاملا أساسيا في استدامة الدولة وتعزيز قدرتها على مواجهة الضغوط والأزمات مهما كان نوعها ومصدرها وحدتها. هذا ما يجعلها الهدف الأول لكل محاولات إضعاف الدول أو حتى إسقاطها في إطار ما يسمى بحروب الأجيال الجديدة.

## I. استهداف حروب الجيل الخامس للوحدة الوطنية

تُعرّف حروب الجيل الخامس بأنها استراتيجية غير تقليدية تستهدف الدول القومية من الداخل، عبر إضعاف شرعيتها ومؤسساتها، وتوظيف الفواعل غير الحكومية كأدوات رئيسية في تنفيذ العمليات التخريبية. تعتمد هذه الحروب على استراتيجيات التفكيك الاجتماعي والنفسي، باستخدام القوة الناعمة والصلبة بشكل متزامن، مما يجعلها أكثر تعقيدًا وخطورة من الحروب التقليدية.

تستهدف حروب الجيل الخامس الوحدة الوطنية بشكل مباشر، من خلال استراتيجيات غير تقليدية تهدف إلى تفكيك الروابط الاجتماعية واللحمة الوطنية عبر خلق الانقسامات الداخلية، وإضعاف ثقة المواطن في مؤسساته، وإثارة النزعات العرقية والطائفية والإيديولوجية. يتم ذلك عبر حملات تضليل إعلامي مكثفة، وتوظيف منظمات غير حكومية، واستخدام الحرب النفسية والسيبرانية، إلى جانب دعم حركات انفصالية أو احتجاجات موجهة. خطورة هذه الحروب تكمن في قدرتها على اختراق المجتمعات وتفكيكها من الداخل ومن ثم إضعاف الدول أو حتى إسقاطها دون الحاجة إلى أي تدخل عسكري.

## II. نتائج حروب الجيل الخامس على استقرار الدول

لاستيعاب فعالية حروب الجيل الخامس في تدمير الدول من الداخل عن طريق تفكيك وحدتها الوطنية، سندرج بعض الأمثلة الواقعية:

**- سوريا: الفوضى المنظمة والحرب الإعلامية**

قبل 2011، كانت سوريا دولة مستقرة، لكنها تعرضت لخطة محكمة بدأت بحملات إعلامية ممنهجة، إذ تم التلاعب بالرأي العام لإشعال الفتن الداخلية من خلال توظيف الهويات الفرعية واستخدام الانقسامات الطائفية (سُنّة/علويون/مسيحيون) والإثنية (عرب/أكراد) كأداة لتفتيت النسيج الاجتماعي، عبر خطاب كراهية انتشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تم بعد ذلك خلق كيانات موازية دعمت كل منها قوى خارجية (المعارضة، قوات سوريا الديمقراطية، داعش...)، مما حوّل سوريا إلى ساحة لصراعات بالوكالة خدمة لأجندات خارجية، وأدى إلى تآكل مؤسسات الدولة أفقدها سلطتها.

**- النتيجة:**

أكثر من 500,000 قتيل و12 مليون لاجئ حسب تقديرات الأمم المتحدة، وانقسام سوريا إلى مناطق نفوذ لقوى دولية (أمريكا، روسيا، إيران، تركيا) واستمرار حالة عدم الاستقرار لسنوات طويلة.

**- ليبيا: إسقاط الدولة عبر الفوضى المسلحة**

تم استخدام شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان لتبرير تدخل الناتو في 2011، بعد حملة إعلامية ضخمة ركزت على اتهام النظام الليبي بارتكاب «جرائم ضد الإنسانية». بدلاً من تحقيق الاستقرار المزعوم، سيطرت الميليشيات المسلحة على المدن، وانتشرت الجماعات الإرهابية وكل أنواع الجريمة المنظمة.

**- النتيجة:**

تفكك الدولة ونهب مواردها، وتحول ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي.

**- العراق: تفكيك الدولة عبر الطائفية والإرهاب**

بعد الغزو الأمريكي سنة 2003، تم تفكيك الجيش العراقي، وتُرك فراغ أمني سمح بظهور الميليشيات الطائفية، التي أُجج صراعها عبر الإعلام الموجه. في سنة 2014، سيطرت الجماعات الإرهابية على ثلث مساحة العراق في أيام معدودة، بفضل الدعاية الإلكترونية، وحرب الشائعات، وخلق الانشقاقات داخل الجيش.

**- النتيجة:**

بعد سنوات من الحرب، تم تدمير البنية التحتية، ومقتل مئات الآلاف، مما حول العراق من قوة إقليمية إلى دولة تتخبط في أزمات سياسية ومؤسساتية تزيد من تأجيجها التدخلات الخارجية.

**- السودان: تفكيك الدولة عبر الصراعات القبلية**

في سنة 2023، انفجر صراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، بسبب

تلاعب خارجي أدى إلى خلق انقسام داخلي، كما تم استخدام حملات إعلامية وشبكات تمويل خارجي لدعم كل طرف، مما أدى إلى تدمير العاصمة، ومقتل الآلاف من المواطنين، وانهيار مؤسسات الدولة.

**-النتيجة:**

دخل السودان في حالة فوضى، مما جعله عرضة للتدخلات الإقليمية والدولية.

**- الاتحاد السوفياتي:**

يُعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 واحدًا من أخطر الأمثلة على نجاح الحرب النفسية في تفكيك دولة عظمى دون الحاجة إلى مواجهة عسكرية مباشرة. فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في الغرب حملات إعلامية مكثفة من خلال التلاعب بالرأي العام، وحربًا ثقافية، وأدوات اقتصادية، ودعمًا للحركات القومية والانفصالية داخل الجمهوريات السوفيتية من أجل إضعاف الدولة السوفيتية من الداخل وزعزعة استقرارها.

يُعد هذا الحدث أكبر انهيار جيوسياسي في القرن العشرين، ودليل على أن الحرب النفسية يمكن أن تكون أكثر فتكًا من المواجهات العسكرية التقليدية، حيث نجح الغرب في إسقاط قوة عظمى من خلال التلاعب بالرأي العام، والاستغلال الاقتصادي، والتفكيك الداخلي، دون الحاجة إلى أي غزو عسكري مباشر.

## الخلاصة

حروب الجيل الخامس أثبتت أنها أخطر من الحروب التقليدية، لأنها تستهدف القضاء على الركائز البنيوية للدولة عن طريق تفكيك المجتمعات من الداخل، وذلك عبر نشر الفوضى، وتقويض مؤسسات الدولة، واستخدام الإعلام والتكنولوجيا كسلاح رئيسي. والنتيجة دائمًا تكون دولًا منهارة، وشعوبًا مشرّدة، واقتصادات مدمّرة، مما يفتح الباب أمام التدخلات الخارجية والسيطرة على الموارد والثروات. كما تكمن خطورة هذه الحروب في كونها غير ظاهرة، مما يجعل من الصعب الكشف عنها أو الرد عليها، وهذا ما يجعل منها أداة قوية لاختراق الدول وتقويض سيادتها بل وحتى إسقاطها دون غزو للأراضي بل ودون إطلاق رصاصة واحدة.

# III. حروب الجيل الخامس ضد الجزائر

لماذا استهداف الجزائر؟ أوّلًا، لموقعها الجيوستراتيجي، ثانيًا، لثرواتها المعدنية والنفطية، وثالثًا، لمواقفها السياسية الثابتة والراسخة، باعتبارها الدولة العربية الوحيدة التي لم تحد أبدا عن مساندة القضية الفلسطينية منذ استقلالها والتي ظلت ثابتة على موقفها الرافض للتطبيع. فعدم اعتراف الجزائر بالكيان الصهيوني ودفاعها عن حقوق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ومناصرتها الدائمة للقضايا العادلة، يجعلها عرضة لكل محاولات الاختراق والتقويض من قبل أطراف إقليمية ودولية.

في شهر ماي 2023، كشف تقرير نشرته صحيفة L'Expression عن وجود «مؤامرة غامضة ضد الجزائر»، حيث اجتمع في تل أبيب أعضاء في جهاز الموساد، إلى جانب خمسة

(5) مسؤولين في الاستخبارات الفرنسية واثني عشر (12) عنصرًا من المخابرات المغربية، بهدف إعداد خطة لزعزعة استقرار الجزائر.

وتتمثل الخطوة الأولى لهذه الخطة في إحكام الحصار على الجزائر عبر الدول المجاورة، وتطويقها بتهديدات أمنية، إذ تُعد الحدود الجزائرية مع ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي مصدرا لكل أنواع التهديدات الأمنية، نظرًا لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها هذه المناطق، والتي جعلتها بيئة خصبة لانتشار الجماعات الإرهابية، وشبكات التهريب، والتدخلات الأجنبية.

فمنذ انهيار الدولة الليبية في عام 2011، تحولت ليبيا إلى بؤرة للفوضى، حيث تزايد نفوذ الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية، مما أدى إلى تدفق غير مسبوق للأسلحة في المنطقة، ناهيك عن محاولات عناصر هذه الجماعات التوغل داخل الأراضي الجزائرية.

على الجانب الجنوبي، تُعد منطقة الساحل أحد أكبر التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر، إذ تمثل مالي والنيجر معاقل رئيسية للجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة. وقد أدى تصاعد النفوذ الأجنبي، سواء من قبل القوى الغربية أو القوى الإقليمية، إلى جعل المنطقة ساحة لصراع جيوستراتيجي يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري.

أما على الحدود الغربية، فيعتبر المغرب من بين الدول الأكثر تواطئا ضد الجزائر، إذ بعد تطبيع العلاقات بين المغرب والكيان الصهيوني سنة 2020، تعزز «التحالف الأمني» بين الطرفين، مما سمح للكيان بتزويد المغرب بأسلحة متطورة، منها طائرات مسيرة «هيرميس 900»، وأنظمة دفاع متقدمة، بالإضافة إلى برنامج التجسس بيغاسوس الذي تم استخدامه ضد شخصيات سياسية جزائرية.

وقد منح هذا التطبيع للكيان الصهيوني موطئ قدم بالقرب من الحدود الجزائرية، كما يتضح من التهديد الصريح الذي وجهه وزير خارجيته ضد الجزائر من على أرض المغرب، وهي المرة الأولى التي يوجه فيها الكيان تهديدا لدولة عربية من على أرض عربية أخرى. يضاف إلى كل ذلك، سعي الكيان لاستنزاف الجزائر عبر تغذية التهديدات الأمنية الإقليمية في منطقة الساحل والعمل على تعكير علاقات الجزائر مع هذه البلدان.

## IV. استراتيجية دولية ممنهجة لإضعاف الدولة عبر استهداف الوحدة الوطنية

تواجه الجزائر حربًا هجينة وممنهجة غير معلنة تُدار من قبل عدة قوى إقليمية ودولية، وتعتبر الوحدة الوطنية المستهدف الأساسي من هذه الحرب، كونها الضامن الأساسي لاستقرار الدولة وبقائها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. تهدف هذه الحرب إلى محاولة تقويض سيادة الدولة وزعزعة استقرارها بشكل تدريجي ومنهجي لضرب الوحدة الوطنية.

تعتمد الجهات التي تستهدف الجزائر على مجموعة من الاستراتيجيات التي تعمل على محاولة إضعاف الدولة من عدة زوايا، وتتلخص هذه الاستراتيجيات في المحاور التالية:

### أولًا: تفكيك الوحدة الوطنية عبر الفتن الداخلية

تبدأ هذه الحرب بمحاولة تفكيك النسيج الاجتماعي وخلق انقسامات داخل المجتمع الجزائري عبر إثارة الفتن، ودعم منظمات إرهابية مثل حركة رشاد وحركة «الماك»، وذلك عبر التمويل الخارجي والتغطية الإعلامية المكثفة والدعم السياسي من قبل عواصم أجنبية.

### ثانيًا: استهداف المؤسسات السيادية

لاسيما المؤسسة العسكرية ومختلف الأسلاك الأمنية، باعتبارها العمود الفقري للدولة والضامن الرئيسي لاستقرارها، وذلك من خلال محاولات تشويه سمعة الجيش الوطني الشعبي والتشكيك في نزاهة المؤسسات الدستورية.

### ثالثا: دعم التطرف والإرهاب

يعتبر نشر الفكر المتطرف ومحاولة التأثير على عقول الشباب لتجنيدهم في الجماعات الإرهابية من خلال الدعاية الإعلامية المتطرفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي أخطر التهديدات المجتمعية. ما يؤكد ذلك هو توريط بعض الشباب القصر في نشاطات مرتبطة بالتطرف، مما يشكل تهديدا خطيرا على النسيج الاجتماعي وعلى الوحدة الوطنية على المدى المتوسط والبعيد. بالإضافة إلى كل ذلك، يتم استغلال الفوضى في دول الجوار لإدخال عناصر إرهابية إلى الجزائر، حيث ثبت تورط أطراف إقليمية في محاولات تسهيل تسلل إرهابيين إلى الجزائر وتهريب الأسلحة عبر الحدود الجزائرية، لضرب الاستقرار الداخلي وزعزعة الأمن الوطني.

### رابعا: الحرب الاقتصادية

من خلال السعي لتعطيل الاستثمارات الأجنبية عبر نشر تقارير سلبية عن بيئة الأعمال في الجزائر وكذا الترويج لاحتمال تدهور مناخها الأمني، وكذا التلاعب بأسعار الصرف من خلال المضاربات في السوق السوداء عبر شبكات مالية مدعمة من جهات أجنبية، بالإضافة إلى تورط شبكات دولية في تهريب الأموال للخارج، مما قد يؤثر على اقتصاد الدولة ويعطل جهودها التنموية.

### خامسا: محاولة عزل الجزائر دبلوماسيا

وذلك باستخدام مؤسسات دولية مثل البرلمان الأوروبي لمحاولة تمرير قرارات مغلوطة تدين الجزائر في قضايا حقوق الإنسان وتروج لفكرة أن الجزائر «دولة منغلقة» و«غير ديمقراطية». كما يتم استغلال المنظمات الحقوقية الدولية لتمرير تقارير منحازة ومغلوطة ضد الجزائر، تهدف إلى تقويض شرعية الدولة على الساحة الدولية. إضافة إلى ذلك، تتعرض الجزائر إلى محاولات لعزلها دبلوماسيًا عبر دعم منافسيها الإقليميين في المحافل الدولية والعمل على إبعادها عن محيطها الإقليمي، كما حدث في منطقة الساحل من خلال التآمر الثلاثي بين المغرب والكيان الصهيوني ودولة الإمارات من أجل تقويض المساعي الدبلوماسية للجزائر في المنطقة وتحييد دورها الإقليمي.

## V. سبل التصدي لحروب الجيل الخامس ضد الجزائر

إن التحليل الدقيق لهذه الحرب يُظهر أنها ليست مجرد مؤامرات مزعومة، بل هي استراتيجيات قائمة على أسس علمية وذات أبعاد سياسية يتم تطبيقها على أرض الواقع لتحقيق أهداف جيوستراتيجية. رغم ذلك، فإن الجزائر تمتلك من المقومات ما يسمح لها لمجابهة كل التهديدات، معتمدة على وعي الشعب بالمخاطر المحدقة به، وعلى قوة وبصيرة مؤسساتها السيادية.

وعليه، فإن التصدي لهذه التحديات يتطلب استراتيجيات وطنية متكاملة تشمل عدة محاور:

1. تعزيز الوحدة الوطنية والهوية المشتركة: من خلال تكثيف الخطاب الوطني الذي يُبرز وحدة الشعب الجزائري وتاريخه المشترك، والعمل على تعزيز دور المؤسسات التربوية والإعلامية ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمجتمع المدني في نشر قيم التماسك الاجتماعي والتلاحم الوطني.
2. تحصين المؤسسات السيادية: من خلال مواصلة استراتيجية تعزيز قدرات الجيش الوطني الشعبي والأجهزة الأمنية، وتعزيز مكانتها داخل المجتمع، فضلاً عن تشديد القوانين ضد العمالة والتخابر لصالح القوى الأجنبية.
3. تعزيز الدبلوماسية الجزائرية: عبر تفعيل دور الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي للدفاع عن مصالحها، وكشف الحملات المغرضة التي تستهدفها، والرد على التقارير المنحازة الصادرة عن بعض المنظمات غير الحكومية، وتعزيز التعاون مع الدول الصديقة لمواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية، الإقليمية والدولية.

## الخاتمة

في إطار السياق الجيوسياسي الحالي، تواجه الجزائر عدة تهديدات خارجية وذلك من خلال محاولات يائسة، تقودها بعض القوى الدولية والإقليمية، تهدف لتفكيك الوحدة الوطنية وإضعاف المؤسسات السيادية. ومع ذلك، أظهرت الجزائر، بفضل تماسك شعبها ويقظة جيشها، قدرة بارزة على التصدي لهذه المخططات. لكن التحدي لا يزال قائمًا، ويتطلب مزيدًا من الوعي واليقظة الاستراتيجية الاستباقية من أجل إحباط كل أنواع المؤامرات مهما كان مصدرها. فالجزائر، بحكم تاريخها النضالي، قادرة على مواجهة هذه التحديات، من خلال الحفاظ على وحدة الصف الداخلي والتحصين الاجتماعي وتعزيز المناعة الوطنية ضد كل محاولات المساس بأمن واستقرار الدولة.

# الجلسة الثالثة
# "الرأسمال البشري: محفز للتلاحم الوطني"

# الرابطة المقدسة جيش-أمة: الجيش الوطني الشعبي في خدمة الأمة

العقيد مراح مصطفى
مديرية الإعلام والاتصال

## تمهيد

يقول إبن خلدون بخصوص أهمية التماسك الاجتماعي، «المجتمع وعمرانه لا يمكن أن يظهرا إلى الوجود من خلال تفرق جهود الأفراد وتبعثرها، فالإنسان الذي يدرك بفطرته سبل عيشه، يدرك كذلك ضرورة تعاونه وتماسكه مع الجماعة، إذ ليس في مقدور كل إنسان أن يوفر حاجاته لنفسه، إن ذلك يتطلب تماسكا وتعاونا بين الناس».

إن الحديث عن العلاقة جيش أمة هو حديث عن الارتباط التاريخي الوثيق بين مكونين أساسيين لدولتنا التي دفع ثمن استرجاع سيادتها خيرة أبناء هذا الوطن من جنود جيش التحرير الوطني وأبناء هذه الأمة.

هذه الأمة التي عرفت سيرورتها خلال مراحلها المختلفة التحاما جماهيريا بقوى المقاومة واحتضانها لها، لاسيما منذ أن وطأت أقدام المحتل الفرنسي أرض الجزائر سنة 1830، حيث نما الشعور بالمقاومة في كل أرجاء الوطن، فبرزت عديد المقاومات غدتها اللحمة الوطنية وأججت فيها الاندفاع والحمية نحو مقارعة العدو الغاشم، وقد أثبت شعبنا تعلقه بقادة مقاوماته على غرار الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي والمقراني ولالة فاطمة نسومر والشيخ آمود...وأمد تلك المقاومات بالمال والرجال حتى اندلاع ثورتنا التحريرية المجيدة التي قدم خلالها الشعب الجزائري دروسا أخرى في وحدته وتلاحمه مع جيش التحرير الوطني.

فمن عظمة ثورة نوفمبر المجيدة ذلك التلاحم الجماهيري المميز بين قيادة الثورة وجنودها، فقد كان الشعب الجزائري خير سند لجيش التحرير الوطني وللمجاهدين في تنقلاتهم وتأمين الطرق والمؤونة والاستعلام عن العدو، وقد صدق الشهيد البطل محمد العربي بن مهيدي حين قال «ارموا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب». هذا الشعب الأبي الذي آمن بقدرة هذه الثورة على تحريره من نير الاستعمار ووقف جنبا إلى جنب مع الثوار، حيث كلما سقط شهيد في ميدان الشرف إلا وقدم الشعب الجزائري عشرات الرجال والنساء والقصر ليكملوا المسيرة.

## I. دور الجيش الوطني الشعبي في بناء الجزائر المستقلة

واصل الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني غداة الاستقلال مسيرته بكل عزم، فهو الأداة الوحيدة آنذاك التي اتسمت بالتنظيم، فانخرط بقوة في مرحلة بناء الجزائر المستقلة، فقد عمل على تعزيز الجبهة الداخلية ومواجهة التنظيمات والحركات

التي عملت على زرع الفتنة والتفرقة في صفوف النسيج الاجتماعي الوطني، ووحدتنا الترابية خدمةً لأجندات خارجية، كما يسهم اليوم اقتصاديا في تعزيز التنمية الوطنية ودعم النسيج الصناعي الوطني. أما إنسانيا، فطالما كان الجيش الوطني الشعبي جاهزا مستعدا للتدخل لتنفيذ مهام إنسانية والتدخل بفعالية أثناء مختلف الكوارث والمحن التي تمس البلاد، إلى جانب تقديم الرعاية الصحية، خصوصا بالمناطق الحدودية والمعزولة، بالإضافة إلى الجهود الجبارة التي يبذلها الجيش الوطني الشعبي لصون السيادة الوطنية وتأمين كافة حدودنا البرية ومجالنا الجوي والبحري، في إطار التزامه بأداء مهامه الدستورية.

## II. أهمية ومظاهر الرابطة «جيش – أمة»

- **الخدمة الوطنية:** تعتبر الخدمة الوطنية البوتقة التي تنصهر فيها طاقات الأمة، فهي تمثل الفضاء الأمثل لالتقاء الشباب الجزائري من كل أرجاء الوطن من أجل هدف سامي وهو أداء واجب الخدمة الوطنية والمساهمة في الدفاع الوطني والجهد التنموي للبلاد.

- **التدخل الفعّال خلال الكوارث الطبيعية:** وقوف الجيش الوطني الشعبي إلى جانب الشعب خلال الكوارث الطبيعية بقدر قسوتها زادت أمتنا صلابة ورصت صفوفها خلف جيشها ورسمت أروع صور التضامن بين أفراد الوطن الواحد لتزيد هذه اللحظات المفعمة بروح تضامن شعبنا ثقة في عطاء جيشه وتمحو من ذاكرته الجماعية قسوة تلك الكوارث، على غرار زلزال الشلف بتاريخ 20 أكتوبر 1980، أو بومرداس 21 ماي 2003، فيضانات باب الواد بالجزائر العاصمة، بالإضافة إلى فك العزلة عن القرى والمداشر خلال فترات تساقط الثلوج...إلخ

- تجنده الكامل للتصدي لظاهرة الإرهاب: سجل الجيش الوطني الشعبي مرة أخرى وقوفه إلى جانب شعبه، فكان سببا في استتباب الأمن ونشر موجبات الطمأنينة في كافة ربوع وطننا وتمكن من اجتثاث هذه الآفة وقطع دابرها مسنودا في ذلك بالشعب الجزائري والخيرين من أبناء هذا الوطن، مؤكدا صفاء طينته ونقاء منشئه وعمق جذوره وتمكن من الحفاظ على الجمهورية ومجابهة الهمجية الإرهابية والمشروع الظلامي الذي كان يستهدف الدولة.
- الحفاظ على أسس الدولة الوطنية والسهر على العمل في إطار الدستور خلال الهبة الشعبية التي عرفتها بلادنا سنة 2019. حيث تجلت اللحمة بين الشعب وجيشه في أروع صورها، حيث قدما درسا عظيما للعالم أجمع في السلمية والحكمة والتبصر، وفي مواجهة كل المحاولات الدنيئة لأعداء الجزائر الذين حاولوا استغلال الظروف التي مرت بها الجزائر لتأجيج الأوضاع ومحاولتهم إشعال نار الفتنة بين أبناء الوطن الواحد.
- المشاركة في دعم المجهود الوطني لمكافحة جائحة كورونا كوفيد-19.
- التدخل أثناء حرائق الغابات ودعم المنظومة الصحية الوطنية في أقصى الجنوب...إلخ.

## III. لماذا علاقة «جيش – أمة» مستهدفة؟

لقد أثبتت مآلات التجارب التي شهدتها عديد الدول العربية من تدمير بعد تحريف مطالبها المشروعة، ارتكز أساسا على خلق هوة بين الشعوب وجيوشها باعتماد التحريض والإثارة وبث الأخبار الكاذبة بالاستناد إلى التضليل وخلق قصص إخبارية وهمية تستهدف مشاعر هذه الشعوب وعاطفتها هدفها التشكيك في إخلاص وولاء الجيش، وذلك لكون هذه المؤسسات رمز قوة الدول وتمثل صمام أمان الأوطان على مر التاريخ.

إن قوة الأمم ترتبط ارتباطا وثيقا بقوة جيوشها، وأعداء الجزائر يدركون جيدا قوة جيشنا وتلاحمه مع الشعب الجزائري، لذلك فهم يعملون بكل الطرق والأساليب الخبيثة على خلق هوة بين الشعب وجيشه.

## IV. كيف يتم استهداف الجزائر والعلاقة جيش أمة؟

- خلق تناقضات بين الدولة والمجتمع والتحريض على العنف والفوضى؛
- تشجيع خطاب العنف والكراهية والجهوية والتفرقة؛
- المساس بمصداقية المؤسسات والقذف والمساس بمسؤولي الدولة والشخصيات الوطنية والتشهير زورا لحياتهم الخاصة والادعاء أن ذلك حرية تعبير؛
- المساس بالرموز الوطنية وعزل المجتمع عن قادة رأيه، وبالمقابل خلق شخصيات مؤثرة وهمية ولكنها تحمل توجهات وقناعات تخدم أجندات خاصة؛
- التشكيك في الثوابت والقناعات الوطنية والقيم المجتمعية؛
- استغلال الإعلام الالكتروني لمهاجمة الجزائر ومحاولة تأليب الرأي العام ضد مؤسسات الدولة بنشر وبث الأخبار الكاذبة، وذلك بغية بث روح اليأس والإحباط في أوساط المجتمع؛
- محاولة إغراق المجتمع (تفشي استهلاك) بالمخدرات من أجل تحطيم الشباب، رأسمال المجتمع وقوته؛
- الهجرة غير الشرعية.

## V. لماذا استهداف الجيش الوطني الشعبي؟

لقد أكد السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني في كلمة ألقاها بمقر وزارة الدفاع الوطني أن «**الموقف الوطني الثابت لسليل جيش التحرير الوطني، أزعج أعداء الجزائر من الحاقدين والحاسدين والمتسترين بلوبيات ما زالت أسيرة ماض تولى إلى غير رجعة**»، مضيفا أن هذه اللوبيات «**معروفة في مهدها ومعروفة بامتداداتها ومعروفة بأدواتها ونحن لها بالمرصاد**»، وأضاف: «**لا عجب أن يسترسلوا في حملاتهم الهستيرية للنيل من معنوياتكم لأنهم لم يتعلموا من تجارب التاريخ، وإلاّ لأدركوا أن هذه الحملات اليائسة ضد سليل جيش التحرير الوطني ومهما تنوعت فنون وشرور أصحابها في التضليل لن تزيد شعبنا إلا التفافا حول جيشه، ولن تزيد جيشنا إلا انصهارا في الشعب**».

وأبرز السيد رئيس الجمهورية أن الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، قد ساهم في «**إنقاذ البلاد من المصير المجهول الذي كان مسطرا لها والقفز بها إلى عهد الأمل واستعادة الثقة بالنفس**». هذا هو «المغزى العميق لعبارة «**جيش شعب خاوة-خاوة**» التي رددتها حناجر الملايين في ربوع الوطن وعلى امتداد أسابيع وعلى مرأى ومسمع من العالم كله خلال الحراك الشعبي الأصيل سنة 2019.

كما أن عقدة نظام المخزن وأعداء الجزائر هي الجيش الوطني الشعبي، وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- العلاقة والصلة القوية التي تربطها بالشعب الجزائري، وبالتالي فإن ضرب هذه العلاقة القائمة والمساس بها سيفضي بالتأكيد إلى ضرب الاستقرار في مجتمعنا؛
- الانسجام الكبير بينه وبين مختلف القطاعات الأخرى ومؤسسات الدولة؛
- المستوى العالي الذي بلغه جيشنا من الاحترافية والجاهزية على مختلف الأصعدة، ما أخلط عديد الحسابات الدولية في المنطقة؛
- القدرة المشهودة وطنيا ودوليا للجيش الوطني الشعبي على دحر التنظيمات الإرهابية وإفشال مخططات مستخدميها؛
- الدور الكبير في محاربة الظواهر الاجتماعية المهددة لتماسك المجتمع، على غرار الهجرة غير الشرعية، آفة المخدرات...إلخ؛
- الدور الفعال في الإنعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة للبلاد في ظل المشروع النهضوي للسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني.

## VI. أسباب فشل محاولات المساس بالعلاقة المقدسة جيش- أمة

إن بلادنا لم تكن بمنأى عن تلك المحاولات الخبيثة لأعدائها، الهادفة إلى ضرب العلاقة الوثيقة واللحمة القائمة بين الشعب الجزائري وجيشه، لكن تلك المحاولات كان دوما مصيرها الفشل الذريع من منطلق الحقائق التالية:

- مستوى الوعي لدى الشعب الجزائري؛
- ثقة الشعب في جيشه؛
- خبرات وتجارب الشعب الجزائري من منطلق الأزمات التي عاشها وتجلي حقائقها؛
- التلاحم بين الشعب وجيشه الوطني الشعبي.

## VII. كيف يمكن مواجهة الحملات العدائية التي تستهدف علاقة الشعب بجيشه؟

- التوعية وتعزيز ثقافة الدفاع الوطني بمختلف مؤسسات ومستويات التنشئة الاجتماعية؛
- مواصلة تعزيز الذاكرة الوطنية بكل ما تحمله من قيم البطولة والتضحية في سبيل الوطن؛
- مواصلة إبراز إنجازات الجيش الوطني الشعبي وتضحيات أفراده في سبيل أمن واستقرار الوطن عبر مسيرة الجزائر المستقلة؛

- تعزيز وحدتنا الوطنية ورص جبهتنا الداخلية، إلى جانب المحافظة على ديناميكية التطور والتنمية، التي باشرتها الجزائر الجديدة وبلوغ الأهداف المسطّرة لتبوء الجزائر مكانتها المستحقة بين الأمم، جزائر سيّدة، قوية ومزدهرة.

## خاتمة

أمام انتشار الحروب بالوكالة وهشاشة الوضع الأمني في دول الجوار، أصبح الالتفاف حول الجيش الوطني الشعبي واجب وطني، فحماية سيادتنا الوطنية وسلامة ترابنا الوطني يتطلب جبهة داخلية قوية ومتينة وموحدة ومنسجمة على استعداد دائم لحماية الوطن من أي تهديد، حيث تشكل الرابطة القوية بين الشعب وجيشه، العروة الوثقى لمهمة الدفاع الوطني التي تُعد واجب مقدس لا يمكن التخلي عنه بأي مبرر كان، فالوحدة الوطنية والمشاركة الجماعية تشكلان ركيزة حماية الوطن والصخرة التي تتحطم عليها كافة الأطماع الرامية للمساس بسيادة الوطن وحرمته، فقوة الجزائر حاضراً ومستقبلا في تلاحم الشعب مع جيشه، فهي العنوان الدائم لقوة الجزائر ومن صميم الوفاء لتضحيات شهدائنا الأبرار.

**توصيات لتعزيز الرابطة المقدسة جيش-أمة**

- تعزيز ثقافة الدفاع الوطني من خلال:
- تخصيص آخر يوم في الأسبوع لتنظيم زيارات للتلاميذ إلى مقابر الشهداء؛
- إعادة إحياء المسرح المدرسي وتقديم مسرحيات للتلاميذ تتعلق بالثورة التحريرية وبطولات صانعيها؛
- بث الأفلام الثورية بالمدارس في حصص خاصة؛
- تعزيز البرامج الدراسية للأطوار التعليمية بدروس خاصة بفترة الثورة التحريرية وتسليط الضوء على تضحيات أسلافنا في سبيل استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال؛
- تعزيز البرامج الدراسية بدروس تسلط الضوء على وحشية الاستدمار الفرنسي وهمجيته؛
- إدراج زيارات التلاميذ إلى المتاحف الوطنية، المدنية والعسكرية في البرنامج الدراسي لتلاميذ المدارس وأطفال دور التنشئة الاجتماعية؛
- تعزيز البرامج الدراسية لمختلف الأطوار التعليمية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية بدروس تتعلق بالأدوار الريادية للجيش الوطني الشعبي في خدمة الوطن عبر مسيرة الجزائر المستقلة؛
- تعزيز البرامج التعليمية لمختلف الأطوار بدروس تبرز تضحيات أفراد الجيش الوطني الشعبي إلى جانب المخلصين في الحفاظ على الجمهورية ومجابهتهم لمختلف المخططات التي استهدفت الدولة وضرب استقرارها؛
- برمجة زيارات ميدانية لفائدة تلاميذ مختلف الأطوار التعليمية إلى بعض هياكل الجيش الوطني الشعبي، لاطلاعهم على تطور جيشهم ويوميات أفراده البواسل.

# ترقية دور المرأة الجزائرية في تعزيز التلاحم الوطني

السيدة عثامنة نصيرة
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

لقد تجلى حرص الدولة على احترام مبدأ عدم التمييز بين المرأة والرجل بتكريسه في التشريعات والبرامج، وكذا مبدأ العدالة الاجتماعية، والذي يؤكد عليه السيّد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في مختلف المناسبات ومن خلال برامج حماية ومساعدة مختلف الفئات الهشة، لاسيما عبر البرامج الموجهة لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة أو النساء ربات الأسر أو من هن في وضع صعب عن طريق استفادتهن من البرامج الاجتماعية الموضوعة من طرف الدولة.

وفي ذات الشأن، حرص السيّد رئيس الجمهورية على تدعيم القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات بزيادة الأجور ورفع معاشات التقاعد واستحداث منحة البطالة، وتمديد عطلة الأمومة... وغيرها من المكاسب التي تعززت بفضل مجمل القرارات السديدة.

وقد سمحت كل الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي اتخذتها الدولة، لاسيما التشريعية منها بتعزيز حماية المرأة وترقية حقوقها وتمكينها في جميع المجالات والذي من شأنه تشجيع انخراطها وإسهامها في تنمية الوطن وتعزيز دورها في مكافحة التطرف والإرهاب.

وتُعزز أحكام هذه النصوص القانونية، البرامج الوطنية الرامية لتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا، من خلال القضاء على الهشاشة الاجتماعية والبطالة وتحسين الظروف المعيشية للسكان سواء في المناطق الريفية أو الحضرية، كتدبير وقائي للقضاء على عامل من العوامل التي قد تتسلل إلى المجتمع عبر الفوارق الاجتماعية كوسيلة لاستغلال هذه الفئات المعوزة.

كما عزز دستور الفاتح من نوفمبر سنة 2020، مكانة المرأة في الساحة السياسية، ودعم تمكينها الاقتصادي وتشجيع تقلدها مناصب المسؤولية في مؤسسات الدولة والإدارات العمومية، فضلا عن حمايتها من كل أشكال العنف والقانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات الصادر في مارس 2021، وقبله تعديل قانون العقوبات سنة 2015 لتأمين المرأة من كل أنواع العنف بكل أشكاله، وصدور قانون حماية الطفل، كلها ركائز لضمان الحقوق.

وفي ذات الشأن، يعتبر عمل المرأة حقا دستوريا، يضمن لها التمتع بنفس الفرص مع الرجل في تقّلد المهـام والوظائف في الدولة، طبقا لأحكام المادتين 66 و67 من الدستور، كما تنص المادة 68 على ترقية التناصف في سوق الشغل والحق في تولي مناصب المسؤولية.

وقد ضمنت كل قوانين العمل نفس الحقوق للرجال والنساء في التوظيف، وتقاضي نفس الأجر مقابل نفس العمل في ذات المنصب، الحق في الترقية المهنية، الحق في التكوين بهدف تحسين الأداء واعتلائها مناصب المسؤولية، الحق في العطلة السنوية المأجورة، زيادة على عطلة الأمومة وامتيازاتها كتعويض مصاريف العلاج الطبي والصيدلاني الناتجة عن الحمل والولادة، الحق في الضمان الاجتماعي والتأمين على المرض والحوادث وما يقدمه من خدمات، في التعويضات، والحق في التقاعد والمعاش. كما تحظى المرأة بحماية من كل أشكال العنف أو تحرش جنسي يرتكب ضدها في أماكن العمل.

ويعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة مجالا حاسما من مجالات إعلان ومنهاج عمل بيجين، ومحورا جوهريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونمو شامل ومستديم لتوفير العيش الكريم، الذي يساعد على الحد من الفقر والبطالة، ويحقق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ويسمح للمرأة بتحسين ظروفها المادية والمعيشية وضمان استقلاليتها المالية، وهو من أكثر الوسائل فاعلية للنهوض بدور المرأة في المجتمع لتلعب دورها المنوط بها في تربية النشأ وتعزيز الروابط الأسرية في المجتمع.

في هذا السياق، خطت الجزائر خطوات هامة بإشراك المرأة للمساهمة في ترقية الاقتصاد الوطني عبر تمكينها اقتصاديا، فقد حظي هذا المحور باهتمام خاص من طرف السلطات العليا، وعملت على تعزيز عمل المرأة وتسهيل اندماجها في شتى المجالات والميادين من خلال القوانين والتشريعات ومختلف البرامج والآليات التي تم وضعها لإدماج المرأة وإشراكها في التنمية الوطنية.

يسجل برنامج الحكومة من بين أولوياته ترقية التشغيل ومكافحة الفقر والبطالة من خلال مقاربة اقتصادية قائمة على دعم استحداث النشاطات الاقتصادية المدرة للدخل وتطوير المؤسسات المصغرة والمتوسطة، وتعزز ذلك بتكثيف عمل الوكالات والهيئات الوطنية لدعم المقاولاتية، وصدور قانون المقاول الذاتي في ديسمبر سنة 2022، والتي يعمل قطاعنا الوزاري ميدانيا لتعريف النساء، لاسيما الريفيات والقاطنات بالمناطق النائية والجبلية والصحراوية، بكل البرامج والتراتيب التي توفرها الدولة في مجال التمكين الاقتصادي.

كما يتم تشجيع النساء على دخول عالم المقاولاتية، من خلال مختلف البرامج والآليات الخاصة بتمويل المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تسهيل إجراءات الوصول والاستفادة من القروض المالية المصغرة، وقد عرفت هذه الأجهزة إقبالا واسعا من النساء حاملات المشاريع، لاسيما في الأوساط الريفية وشوهدت ديناميكية واسعة في إنشاء النشاطات النسوية، وقد أسهم ذلك في ظهور العديد من المشاريع النسائية الناجحة، مما ساهم في خلق فرص للعمل وأنشطة مدرة للدخل، فضلا عن مرافقة المرأة في المراحل المختلفة لمشروعها بداية من الفكرة إلى تأسيس المشروع ونموه إلى غاية التسويق، بالإضافة للدورات التكوينية التي تستفيد منها في مجال التسيير المالي والإداري للمشروع أو المؤسسة.

فعلى سبيل المثال، مولت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية 30 نوفمبر 2024، 801 995 قرض، (988 623 للنساء أي بنسبة 62.66%، 813 371 للرجال بنسبة 73.34%).

ومن جهته، سجل المركز الوطني للسجل التجاري، عدد النساء اللائي يحملن صفة تاجر إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2024، 201.316 منهن 183.345 شخص طبيعي، و17.971 شخص معنوي.

كما يسجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء عدد النساء الناشطات المنتسبات للصندوق والمقدر بـ 289.134 سيدة في مختلف المجالات كالفلاحة والصناعة التقليدية والحرف والمهن الحرة وصاحبات الشركات...

ويساهم قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في هذا المسعى من خلال وضع برامج للتمكين الاقتصادي للمرأة، تستفيد منها النساء ربات البيوت والنساء الريفيات والحرفيات والحاملات لشهادات جامعية على السواء، خصوصا القاطنات في المناطق الريفية، بهدف تحقيق استقلالهن المالي والاكتفاء الذاتي لهن ولأسرتهن.

وقد بادر القطاع الوزاري بمعية مختلف القطاعات المعنية «البـرنامج الوطني لتشجيع المرأة على الانخراط في مسار الإنتاج الوطني» في فيفري 2021 وهو البرنامج الذي يشترك في تجسيده 11 قطاعا تحت إشراف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، سعيا لتنشيط ديناميكية إنشاء الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات المصغرة وتطوير المقاولاتية النسوية.

وتنفيذا لبرنامج السيّد رئيس الجمهورية وتعليماته الرامية إلى مواصلة ترقية المرأة الماكثة بالبيت وتعزيز تمكينه الاقتصادي، تم خلال شهر ديسمبر سنة 2024، إطلاق برنامج وطني للإدماج الاقتصادي للمرأة الريفية عقب إبرام اتفاقية إطار بين وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة لاستهداف أكبر عدد من النساء الريفيات من طرف الخلايا الجوارية للتضامن ومرافقتهن لإطلاق نشاطاتهن وإنشاء مؤسساتهن المصغرة من خلال الاستفادة من التدابير التي وضعتها الدولة.

وفي نفس المساعي، بادرت السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بتاريخ 19 فيفري 2025 بالتوقيع على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون مع قطاع الصناعة، بهدف استحداث آليات لتمكين المرأة الماكثة في البيت والأسرة المنتجة من المساهمة في مسار الإنتاج الوطني عبر دعم إنتاجية المجمعات والمؤسسات الصناعية، لاسيما في فرعي النسيج والجلود من خلال الاستفادة من مهاراتها المهنية بشكل فردي أو على شكل تعاونيات إنتاجية أو من خلال العمل في بيتها لتتيح لها فرصا للمساهمة في الاقتصاد الوطني.

كما ستتكفل الخلايا الجوارية التابعة لقطاع التضامن الوطني بالتنسيق مع مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن للولايات بالتقرب من النساء الماكثات بالبيت

وإعلامهن بالفرص المتاحة وإبلاغ المؤسسات الاقتصادية المعنية بقوائم النساء الماكثات بالبيت الراغبات في العمل وفق مخطط العمل الذي ستسطره اللجنة المشتركة للمتابعة والتقييم المنصبة لهذا الغرض.

وفي جانب آخر، تعمل مصالح القطاع حاليا على إطلاق برنامج الأسرة المنتجة، الذي يعتبر برنامجا اجتماعيا واقتصاديا يهدف إلى دعم الأسر ذات الدخل الضعيف والأسر المتواجدة بالمناطق النائية، بغية تحسين ظروفها الاقتصادية والمعيشية، وتشجيع المنتجات المحلية وتفعيل دور الأسرة في عملية التنمية، والقضاء على الاتكالية وتنمية روح العمل والطموح لديهم لتحقيق مشاريعهم. وتستفيد الأسر من المعدات والأدوات والمستلزمات المطلوبة لمباشرة نشاطها. وتتم مرافقة الأسرة من خلال الدعم التقني والاستشارة بالتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية على المستوى المحلي، كما تتم المرافقة من طرف الخلايا الجوارية للتضامن والجمعيات الناشطة في هذا المجال.

لقد عملت الجزائر في مجال التشغيل وبرامج الإدماج المهني وبرامج التمكين الاقتصادي لتخفيض نسبة البطالة لدى الرجال والنساء، لاسيما من خلال سياسة التعليم والتكوين المجانية القائمة على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة للالتحاق بهما، ونتج عنها تخرج نسبة عالية من الإطارات النسوية ذات مهارات وكفاءات، أهلتهن للولوج إلى عالم الشغل بكل جدارة واقتدار، ومكنت العديد من تولي مناصب صنع القرار في مختلف الميادين.

وبالموازاة، تتواصل جهود الدولة في دعم برنامج التعليم بمختلف أطواره بفضل مجانيته وإجباريته للجميع، وتشجيع الفتيات على مواصلة الدراسات العليا في الجامعات في مختلف التخصصات. وللإشارة، تسجل فئة الإناث نسبة عالية من المتخرجين من الجامعات والمدارس العليا المتخصصة، ما يسمح لهن بإيجاد مناصب عمل تضمن لهن الاستقلالية المادية وكذا المستوى التعليمي العالي الذي يعزز قدراتهن في مجال المساهمة في الحفاظ على أمن الوطن واستقراره.

في الأخير، يمكننا القول بأن المرأة تعتبر قوة لا يستهان بها في مناهضة كل أشكال التطرف وتعزيز التلاحم الاجتماعي، بحيث يبدأ دورها في الحد من ظاهرة العنف والتطرف الفكري بتأثيرها المباشر على محيطها الأسري بتربية الأطفال وتوجيه سلوكاتهم وتعزيز قيم التسامح لديهم لتسهيل اندماجهم في المجتمع. وسيتواصل المجهود الوطني لتطوير مختلف الآليات بهدف تعزيز إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني والحفاظ على الاستقرار الأسري.

# مشاركة ومسؤولية الشباب في مشاريع التنمية وفي مواجهة التحديات الأمنية

د. بن بادة عبد الحليم
المجلس الأعلى للشباب

## مقدمة

تحتل فئة الشباب مكاناً بارزاً ضمن السياسات التنموية والاستراتيجية للدول نظراً لما تشكله هذه الفئة من أهمية بالغة في المجتمع، فهم العمود الفقري الذي يشكل عنصر الحركة والحيوية نظراً لما يتمتعون به من طاقة منتجة وعطاء متجدد، ولما لهذه الفئة من قدرات تساعدهم على التنمية والتطور والقدرة على الإنتاج والإصرار للوصول إلى أهدافهم.

فئة الشباب التي تعتبر من بين أكثر الفئات تأثراً بالتغيرات والتحولات التي يمر بها المجتمع، ويشهدون مثلهم مثل غيرهم تجربة العولمة وما صاحبها من انضواء الثقافات المحلية ضمن إطار عالمي شامل بما يتضمنه من تيارات فكرية واجتماعية واقتصادية وسياسية، قد يكون أكثرها غير متوافق مع القيم والعادات والأعراف المحلية، لهذا كان من الضروري جداً الاهتمام برؤى ومشاكل وحاجيات الشباب، حيث أنّ الاهتمام بهم يعتبر في نفس الوقت اهتمام بمصير مجتمع وبمصير بلد ككل.

فالشباب يعتبر سلاح ذو حدين في أي مجتمع، فهم عنصر قوة بناءة إذا ما تم استخدامها وتوظيفها على أحسن وجه، فهم قادرون على العمل والإنتاج والعطاء والمشاركة بإيجابية في قضايا مجتمعهم ولعب دور فعال في عملية التنمية والحفاظ على الأمن في الدولة، وهم في نفس الوقت نقطة ضعف بالنسبة للمجتمعات والدول إذا ما تم تجاهل احتياجاتهم وآمالهم وطموحاتهم وإحساسهم بالمصير المجهول وانغلاق الأفق، هذا الأمر يحولهم إلى شباب سلبي منغمس في الآفات الاجتماعية وفي الفقر والبطالة، وبالتالي زعزعة بنية المجتمع وتهديدها بالانهيار، وهذا ما يجعلهم فرصة صائغة لقوى الشر التي تحاول استغلالهم وتوظيفهم ضمن مخططاتها لضرب الدولة وزعزعة أمنها وسلامة وحدتها ومتانة جبهتها الداخلية ولحمتها الوطنية.

ولعل خطاب السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، خلال تنصيب المجلس الأعلى للشباب قد أبرز الأهمية البالغة للشباب ضمن المجتمع الجزائري وأهم التحديات التي يجب رفعها من طرف هذه الفئة، حيث قال: « إنَّكم تُدركون - أيضا - مُسَاهَمَتكُمْ في تمجيد تاريخنا الوطني، لأنكم من سلالة الشهداء والمجاهدين، تَسِيرُونَ على نَهْجِهِمْ، وتَسْتَحْضِرُونَ المَبَادِئَ والقِيَمَ، التي وَرِثَهَا الشَّعْبُ الجزائري عَنْهُمْ، وحَمَى بها وِحْدَتَهُ وَتَمَاسُكَهُ، أَمَامَ المَكَائِدِ والمُنَاورَات، التي اسْتَهْدَفَتْ وَمَازَالَتْ تَسْتَهْدِفُ الأمة، وإنَّنا في هذا الظرف الذي يستدعي تَظَافُرَ جُهُودِ كُلِّ الأطْيَاف والمَشَارِبِ لتعزيزِ اللُّحْمَةِ الوطنية، وتَقْوِيَةِ الجَبْهةِ الدَاخليةِ، أَمَامَ مَا يُوَاجِهُنَا من تَحَدِيَاتٍ إقليميةٍ صَعْبَة ... وَرِهَانَاتٍ دوليةٍ مُعَقَّدة، نُرَاهِنُ بِكُلِ ثِقَةٍ على

شَبَابِنَا، الذي تَشُقُّ به الجزائرُ طَريقَهَا إلى الرِّفْعَةِ والسُّؤْدُدِ، مُعْتَزَّةً بشَبَابِهَا الطَمُوحْ ... فَأنتُمْ سَواعِدُ البِنَاءْ والنَّمَاءْ والوَفَاءْ».

الدولة الجزائرية ومن خلال توجيهات السيد رئيس الجمهورية، وإيماناً منها بأهمية هذه الفئة ودورها في المجتمع، قامت بجهود كبيرة جداً للنهوض بفئة الشباب والتمكين له على مستوى مختلف الأصعدة، من خلال حركية تنموية غير مسبوقة ومن خلال الإمكانيات المرصودة المالية والبشرية والتقنية لتوفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية للشباب باعتباره الفئة العمرية التي تحتل مكانة بارزة في المجتمع الجزائري، تلك الجهود حققت نتائج معتبرة وملموسة وغير مسبوقة لصالح الشباب، الذي يتنظر المزيد من أجل تمكينه على مستوى مختلف الأصعدة والمجالات.

من خلال كل ذلك جاءت هذه المداخلة لتطرح الإشكال التالي: فيما تتجلى مسؤوليات ومساهمات الشباب الجزائري ضمن مشاريع التنمية؟ وما هي أوجه تصديه لمختلف التهديدات الأمنية والتحديات التي يمر بها؟

للإجابة على هذه الإشكالية، قمنا بتقسيم المداخلة إلى ثلاث محاور يكون تفصيلها تباعاً وفق ما يلي:

## المحور الأول: الشباب الجزائري في ظل التحديات المهددة للتلاحم الوطني والجبهة الداخلية

لا يمكن التطرق لدور الشباب الجزائري في تعزيز صلابة الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني دون التطرق لأهم التحديات التي تعترض يوميات ذلك الشباب، خاصة إذا ما علمنا حجم التركيز الكبير الذي توليه قوى الشر المتربصة بالجزائر لاستهداف فئة الشباب باعتبارها أهم مكونات الأمة الجزائرية وخزانها البشري الثمين.

الشباب الجزائري مثله مثل غيره من أقرانه الشباب في مختلف دول العالم يواجه بعض التحديات، فمنها ما هو نابع من طبيعته العمرية، ومنها ما هو نابع من محيطه الخارجي إلى جانب عوامل يمكن تصنيفها إلى تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافية وهو ما سيكون تفصيله تباعا ضمن هذا المحور وفق ما يلي:

### أولاً: التحديات السياسية

يعتبر الوعي السياسي الذي تتجلى أهم صوره في المشاركة الفعالة ضمن مختلف الاستحقاقات السياسية خاصة الانتخابية منها سواء بالتصويت أو الترشح، من أهم العوامل المساهمة في تعزيز اللحمة الوطنية والجبهة الداخلية، بل يعتبر الوعي السياسي كذلك وما يترتب عنه من نتائج أحد أهم الآليات الفعالة لتحقيق التنمية المحلية ومواجهة المشاكل الأمنية المختلفة، ذلك أنه يؤدي بطبيعة الحال إلى تمكين الشباب من إيصال صوته والانخراط الفعال ضمن المنظومة السياسية للدولة ورسم التوجهات عن طريق الانخراط في الأحزاب ليتحمل من خلالها الشباب المسؤولية السياسية اتجاه نفسه ومجتمعه. ولعل جيل الثورة قد ضرب أروع مثال على ذلك من خلال الانخراط الفعال في مختلف الأحزاب والمنظمات المشكلة للحركة الوطنية التي كانت ترفض الوضع القائم آنذاك وتعمل على محاربة

المستعمر، مما أنتج لنا جيلاً مكوناً سياسياً وفكرياً وثقافياً، استطاع تحمل المسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتقه، بدءاً بمحاربة المستعمر وانتهاءً ببناء الجزائر المستقلة بعد طرد المستعمر منها.

## ثانياً: التحديات الاقتصادية

تزداد التحديات الاقتصادية في فترة الشباب نظراً لما تتطلبه هذه الفترة من حاجيات أهمها الاستقلال المالي الذي يمكن الشباب من التخطيط لمستقبله وفق أولوياته كبناء بيت أو تملكه والزواج والدخول في مشروع تجاري، كل ذلك يتطلب إمكانيات مالية لتحقيقها.

من أجل ذلك، قامت الدولة باتخاذ الكثير من الإجراءات الكفيلة بذلك مثل إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية للقرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث سهلت الدولة للشباب من خلال مختلف التدابير المتخذة عملية الاستفادة من القروض المصغرة والموسعة التي تمكنه من انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وهو ما يعتبر من أبواب المشاركة المفتوحة أمام الشباب للمساهمة في التنمية الوطنية، بحيث يستطيع الشباب أن يخلق عبرها منتوج محلي يقوم بتسويقه وتوفير فرص شغل. يقدر عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ تأسيسها وإلى غاية سنة 2020 أكثر من 427 381 مشروع.

## ثالثاً: التحديات الاجتماعية

هناك مخططاً أجنبياً من طرف قوى الشر التي تتربص بالجزائر بتواطؤ من بعض ضعاف النفوس داخل الجزائر من أجل إغراق البلاد بمختلف أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية، والمستهدف الأساسي من كل ذلك هو فئة الشباب. ولعلنا في هذا المقام نورد بعض الاحصائيات عما تم حجزه في سنة 2024 من القنب الهندي، حيث تجاوزت كمية المخدرات المحجوزة 60.5 طن من القنب الهندي، 70% من الكميات المحجوزة كانت في غرب البلاد، أين حاول المهربون تمريرها من المغرب نحو الجزائر[1]، أما إدارة الجمارك فقد حجزت وحدها أزيد من 8.5 طن من الكيف المعالج 570 كلغ من الكوكايين وقرابة 11 مليون وحدة من الأقراص المهلوسة عبر كامل التراب الوطني خلال 2024،[2] غير الكميات التي تم حجزها من طرف الجيش الوطني الشعبي وجهاز الأمن الوطني.

هذه الإحصائيات والأرقام لا تدع مجالاً للشك بأنّ فئة الشباب في الجزائر مستهدفة بطريقة منظمة تسعى من خلالها بعض الأطراف المعادية للجزائر لضرب البلاد في أهم مورد بشري بالنسبة لها وهم الشباب.

## رابعاً: التحديات الفكرية والثقافية

مع امتداد رياح العولمة على جميع بلدان ومناطق العالم، صار الشباب منفتحاً على العالم الخارجي الذي يعرض كماً هائلا من الخيارات والرؤى الفكرية التي تتراوح بين الدينية والعلمانية وبين القومية والكونية، وبين المادية والروحية، كل هذا مصحوباً بقوة الصورة

1. لمزيد من الاطلاع أنظر https://www.echoroukonline.com
2. مزيد من الاطلاع أنظر https://news.radioalgerie.dz/ar/node/58936

وإثارة الجدل، مما شكّل عاملاً قوياً في التأثير على هوية الشباب[3] . لقد أحدثت مواقع التواصل الاجتماعي تغييراً كبيراً في الجانب الثقافي للمجتمعات، وكانت وسيلة لنقل وتمرير مشاريع العولمة الثقافية، إضافة إلى ذلك، فقد رسمت مواقع التواصل الاجتماعي ملامح العزلة الاجتماعية مجسدة في خلق الشباب للعالم الافتراضي الخاص بهم، وانغلاقهم داخله بحساباتهم على الفيسبوك والانستغرام والتيك توك وغيرها، والمثير أنّ تلك الحسابات صارت بالنسبة له عالماً يحتويه أكثر مما يحتويه واقعه الاجتماعي، وهو ما أفرز مظهراً آخر على الصعيد الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب عدم انسياق الشباب الجزائري وراء ما يتم ترويجه في منصات التواصل الاجتماعي دون التأكد من مصدر المعلومات والأطراف التي تروجها.

## المحور الثاني: جهود الدولة الجزائرية لتمكين الشباب الجزائري في إطار التصدي للتهديدات الأمنية وتعزيز الجبهة الداخلية

في ظل التحديات الكبيرة التي يمر بها الشباب الجزائري سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى الفكري والثقافي، وما يمكن أن تمثله تلك التحديات من تهديد صريح لوحدة الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني، وما يمكن أن تمنحه من فرص لقوى الشر التي تستهدف الجزائر من أجل استغلال الشباب الجزائري ضمن مخططات ومشاريع لضرب استقرار البلاد ووحدتها الترابية ولحمتها الداخلية، باشرت الدولة الجزائرية بعد تولي السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون قيادة الدولة، سلسلة من الإصلاحات واتخاذ الكثير من الإجراءات من أجل التمكين الحقيقي للشباب الجزائري في مختلف المجالات، تلك الخطوات جاءت في نفس الوقت كمعالجة لمختلف التحديات التي أشرنا لها سابقاً واستجابة لصيحات وآمال عشرات الآلاف من الشباب الذين خرجوا في الحراك المبارك مطالبين بالتغيير ومنحهم المكانة التي تليق بهم كأهم فئة ضمن المجتمع الجزائري.

سوف نتطرق تباعاً من خلال هذا المحور لأهم الإجراءات التي تم اتخاذها لتمكين الشباب الجزائري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وثقافياً.

### أولاً: المجال السياسي

بعد اندلاع الحراك المبارك والذي كان وقوده الشباب الجزائري وما أفرزه من قيادة جديدة على رأس الدولة الجزائرية، هذه القيادة التي أدركت فعلاً ضرورة دمج الشباب في الحياة السياسية حتى يكونوا صانعي قرار ويتولوا زمام القيادة في تدبير عملي وفعلي لتسليم المشعل لهؤلاء الشباب، حيث تم القيام بتعديل الدستور الجزائري والاعتراف في ديباجته بالطاقة الهائلة للشباب الجزائري وبتطلعاته واصراراه على رفع التحديات المختلفة. لهذا بات من الضروري اشراكه الفعلي في عملية البناء وفي ضمان تكوين نوعي له[4]، هذا

3. إبراهيم إسماعيل، الإعلام المعاصر: وسائله، مهاراته، تأثيراته، أخلاقياته، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، 2014، ص288.

4. الفقرة رقم 19 من ديباجة الدستور الجزائري، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020.

الأمر نتج عنه مجموعة من الإصلاحات السياسية يمكن تفصيلها وفق ما يلي:

- اعتماد قانون جديد للانتخابات في سنة 2021 بموجب الأمر رقم 21-01 الذي تضمن العديد من المكتسبات في أخلقة العملية الانتخابية وضمان نزاهتها واستقلاليتها، كالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات؛
- قطع المال الفاسد في تمويل الحملة الانتخابية وإقرار حصة لفائدة الشباب (50% للرجال و50% للنساء و33% للجامعيين) ضمن القوائم الانتخابية، بالإضافة لدعم الشباب المترشح بصفته حر بمنحة مالية تقدّر بـ 300 ألف دج لتسيير حملاته الانتخابية؛
- دسترة المجلس الأعلى للشباب وتنصيبه يوم 20 جوان 2022، باعتباره أحد الآليات لتهيئة الشباب لتولي المسؤوليات. يتكون المجلس من 348 شاب منهم 232 منتخب بعنوان الولايات و116 معينون من طرف مختلف القطاعات ذات الصلة بالشباب مناصفة رجل وامرأة، ويتكون المجلس من 8 لجان متخصصة ومكتب تنفيذي وجمعية عامة. يعتبر المجلس تجربة نوعية وفريدة في القارة الأفريقية كون تشكيلته متنوعة ويعتمد المناصفة في عضويته، وينتخب ثلثي أعضائه بطريقة ديمقراطية عبر الصندوق، بالإضافة لدسترته ووضعه تحت وصاية رئيس الجمهورية الأمر الذي يكسبه قوة أكثر في الاقتراح والطرح؛
- وضع سياسة حكومية موحدة لصالح الشباب الجزائري من خلال المخطط الوطني للشباب للفترة من 2020 إلى 2024؛
- القيام بفتح المجال أمام الكفاءات الشبابة في تولي المسؤوليات في مختلف المناصب (وزراء، أمناء عامون، رؤساء دوائر ...).

## ثانياً: المجال الاقتصادي

في إطار خلق بيئة اقتصادية محفزة لصالح الشباب الجزائري من أجل المساهمة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية وفتح المجال أمام ظهور جيل شاب من رواد الأعمال الجزائريين، تم إقرار جملة من التدابير الكفيلة بتحقيق ذلك نذكرها وفق الآتي:

- إحداث وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة منذ سنة 2020 سمح بوضع سياسة خاصة لإنشاء المؤسسات وتعزيز الابتكار؛
- وضع إطار قانوني وتنظيمي خاص بالشركات الناشئة يمكنها من الحصول على امتيازات، حيث تمثل ذلك في إنشاء لجنة منح العلامة (المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2022)، تم منح أكثر من 2000 علامة «مؤسسة ناشئة»[5] و«حاضنة أعمال» و90 علامة «حاضنة» على المستوى الوطني، كما شهدت المنصة الالكترونية للمؤسسات الناشئة www.startup.dz، تسجيل 6000 شركة ناشئة ناشطة على المستوى الوطني؛
- استثمار الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة مبلغ قدره 1.2 مليار دينار لتمويل المؤسسات الناشئة مع 110 استثمارات في الأسهم تتراوح قيمتها بين 5 و 150 مليون دينار؛

5. لمزيد من الاطلاع أنظر https://www.aps.dz/ar/economie/159562-1000

- تشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة في الوسط الجامعي عن طريق استحداث «شهادة المؤسسة الناشئة» من خلال إنشاء جهاز «شهادة مؤسسة ناشئة/شهادة براءة اختراع»، حيث تم إحصاء 6000 مشروع من خلال هذا الجهاز، كما تم وضع مساحات لتوطين المؤسسات الناشئة داخل الجامعات؛
- إنشاء مراكز لتنمية المقاولاتية على مستوى مؤسسات التعليم العالي على الصعيد الوطني، بهدف تكوين الطلبة في مجال المقاولاتية؛
- إصدار القانون الأساسي للطالب المقاول، من أجل مرافقة الطلبة في مسارهم المقاولاتي وتحفيزهم على إنشاء مؤسساتهم الناشئة ومؤسساتهم المصغرة، مع تخصيص 1200 مكتب كفضاءات لإيواء المؤسسات الناشئة المستحدثة من قبل الطلبة؛
- استحداث صفة وشهادة الطالب المقاول؛
- إنشاء 84 حاضنة جامعية؛
- في إطار عملية ترقية ثقافة المقاولاتية وتسهيل إنشاء المؤسسات من قبل الشباب، قامت وزارة السكن والعمران والمدينة بتخصيص 11.146 محل 10.438 في إطار OPGI، و708 في إطار برنامج ADDL، منها 5.430 تم توزيعها؛
- زيادة عروض العمل عبر وكالات التشغيل على المستوى الوطني بعد رفع التجميد عن مئات الاستثمارات، حيث تم إحصاء 334 ألف عرض عمل مقدم من طرف المؤسسات سنة 2023 بنسبة زيادة بـ 38%، كما تم تسجيل زيادة في عدد التنصيبات بأكثر من 27% بـ 232 ألف تنصيب؛
- إصدار قانون المقاول الذاتي بموجب القانون رقم 22 - 23 المؤرخ في 18 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي، والذي تم من خلاله إنشاء الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، حيث سجل حوالي 42 ألف شاب في المنصة المخصصة لذلك من أجل الحصول على بطاقة المقاول الذاتي التي تم توزيع أكثر من 16 ألف بطاقة منها[6].

## ثالثاً: المجال الاجتماعي

- في إطار تحسين الوضع الاجتماعي للشباب الجزائري ومن أجل صون كرامته وحمايته من كل أشكال الاستغلال والابتزاز، تم اتخاذ جملة من التدابير نوجزها من خلال مايلي:
- اعتماد منحة البطالة التي يستفيد منها أكثر من مليوني شاب، والمقدر مبلغها بـ 15000 دج، مع التأمين الاجتماعي[7] ؛

6. لمزيد من الاطلاع أنظر https://dz.linkedin.com/company/anae.link

7. المرسوم التنفيذي رقم 23-10، مؤرخ في 26 جانفي سنة 2023، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 22-170، المؤرخ في 10 فبراير سنة 2022، الذي يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 05، مؤرخ في 29 جانفي سنة 2023.

- تم إدماج أكثر من 600 ألف جزائري في مناصب بالقطاعات العمومية وأغلبهم شباب (62 ألف أستاذ متعاقد تم إدماجهم في قطاع التربية الوطنية سنة 2023، و82410 أستاذ متعاقد سنة 2025، 12877 أستاذ تربية بدنية ورياضية تم توظيفهم في مرحلة التعليم الابتدائي سنة 2023، 9501 أستاذ لغة انجليزية تم توظيفهم في مرحلة التعليم الابتدائي منذ سنة 2022، توظيف 7630 من حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير البطالين)؛
- إدماج 321 ألف مستفيد من جهاز المساعدة على الادماج المهني في المؤسسات والادارات العمومية في مناصب عمل دائمة، وتوحيد الأجر الذي يتقاضاه المستفيدون من جهاز المساعدة على الادماج المهني الذي ارتفع إلى 13 ألف دج شهرياً؛
- بناء مئات الآلاف من السكنات بمختلف الصيغ وضمان نسبة 40% من السكنات الموزعة لفائدة الشباب أقل من 35 سنة، (المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08-142 المؤرخ في 11 ماي 2008 يحدد قواعد منح السكن العمومي الإيجاري)، مع العلم أنّ الجزائر سوف تقوم ببناء 2 مليون وحدة سكنية في السنوات الخمس القادمة والتي سوف تساهم في تخفيض معدل الاستفادة من السكن في الجزائر إلى 27 سنة.

## رابعاً: المجال الفكري والثقافي

لمواجهة الغزو الفكري والثقافي الذي يستهدف الشباب الجزائري حالياً من خلال مختلف منصات التواصل الاجتماعية وغيرها من الوسائل والأدوات، تم اتخاذ الكثير من التدابير من طرف الدولة الجزائرية لتعزيز الهوية وحماية المرجعية الوطنية والتي نذكر منها:

- افتتاح رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون يوم 25 فبراير 2024 لجامع الجزائر، هذا الصرح الديني الذي يعتبر أحد القلاع الشامخة التي سوف يناط بها مهمة تعزيز المرجعية الدينية للأمة الجزائرية وحمايتها في وجه التيارات الفكرية المتشددة والمتطرفة والدخيلة على المجتمع الجزائري، كما يعد ذلك الصرح الديني أحد أقطاب الوسطية ونشر التسامح والأخوة والرأي المعتدل؛
- لمواجهة خطابات الجهوية والكراهية والتمييز وما تشكله من تهديد للوحدة والتلاحم الوطنيين، بادر المشرع الجزائري بإصدار القانون رقم 20-05 المؤرخ في 28 أبريل 2020، المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، كآلية وقائية وردعية ضد كل من تسول له نفسه تهديد الوحدة الوطنية تحت أي شكل من الأشكال؛[8]
- مباشرة الجهات الأمنية بأمر من الجهات القضائية لحملة واسعة ضد صناع المحتوى الهابط وغير الأخلاقي، الذي أصبح يهدد قيم وأخلاق المجتمع الجزائري، في ظل الفوضى التي يشهدها هذا المجال والتي تم استغلالها من بعض الأشخاص في الترويج لمحتوى غير أخلاقي؛

8. القانون رقم 20-05 المؤرخ في 28 أبريل 2020، المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، المؤرخ في 29 أبريل سنة 2020.

- القيام بمراجعة المناهج التربوية وتضمينها مواد وأنشطة تساهم في غرس وتعزيز الهوية والقيم الوطنية، بالإضافة إلى نشر ثقافة المواطنة والتسامح والسلام لدى التلاميذ.

## المحور الثالث: رهانات وفرص انخراط الشباب الجزائري في التنمية المحلية وتعزيز التلاحم الوطني

بعد إبرازنا لأهم الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية التي تم اتخاذها من طرف الدولة من أجل تمكين الشباب الجزائري، وإيلائه المكانة التي تليق به باعتباره الفئة الأكبر في المجتمع، وهو الذي تقوم عليه التنمية المحلية ويعتبر عامل نجاح وكسب أي رهان أو استحقاق تقبل عليه الدولة.

يبقى على عاتق الشباب الجزائري اليوم أن يستغل تلك الفرص وينخرط بقوة في الديناميكية الجديدة التي تشهدها بلادنا في شتى المجالات، وأن يبرز نفسه كعامل مهم في الدفع بعجلة التنمية والحفاظ على الوحدة والتلاحم الوطنيين مثلما فعل أسلافه في الماضي، ولعلنا من خلال هذا المحور سوف نبرز أهم الرهانات التي يجب على الشباب الجزائري أن يستعد لكسبها أو الفرص التي يجب أن يستغلها لتحقيق ذلك.

### أولاً: سياسياً

تتطلب هذه المرحلة وعياً سياسياً كبيراً بالنسبة للشباب نظراً للتحديات والرهانات الداخلية والخارجية التي تمر بها البلاد، ويقصد بالوعي السياسي ما لدى الأفراد من معارف سياسية على المستوى المحلي أو العالمي نتيجة الثقافة السياسية التي يحصل عليها المواطنون داخل المجتمع، والتي تعد مؤشراً جيداً على التقدم أو التخلف السياسي من حيث إدراك المواطنين لدورهم في صنع القرار ومدى ظهور فكرة المواطنة[9] ، ويشمل الوعي السياسي مستويين نظري يشمل معرفة القيادات وإدراكها للقضايا السياسية ومناقشة المفاهيم السياسية كالدولة والأحزاب والعمل الحزبي والبرلماني، ومستوى الممارسة ويشمل المشاركة المباشرة كالترشح للانتخابات والتسجيل في القوائم الانتخابية، وتولي المناصب القيادية والانضمام للأحزاب .[10]

تشهد بلادنا اليوم حركية سياسية كبيرة تتمثل في مراجعة أهم القوانين المتعلقة بالنشاط السياسي والجماعات المحلية، مثل قانون الأحزاب وقانون الجمعيات وقانوني الولاية والبلدية، هذه القوانين التي تم من خلالها فتح ورش حقيقية للاستشارة، سوف تحمل معها تسهيلات وحوافز لصالح الشباب من أجل الانخراط الحقيقي في الحياة المدنية (الترشح في الاستحقاقات الانتخابية والانخراط في الأحزاب)، ضرورة أن يقوم الشباب بتولي

9. مام شكري إبراهيم، الإعلام العربي والوعي السياسي للمراهقين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، مركز القاهرة للكتاب، 2009.

10. ناجي عبد النور، حفصي محمد الأمين، دور تنظيمات المجتمع المدني في تفعيل الوعي الأمني للشباب الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، جويلية 2020، ص 07.

زمام القيادة والمبادرة لمواجهة التحديات. وبالتالي فكل الوسائل والسبل اليوم متاحة أمامه. فجيل الثورة لم يقم بتفجير الثورة التحريرية إلاّ بعدما تدرب وتكوّن جيداً ضمن الحركة الوطنية واكتسب من خلالها كل وسائل وأساليب القيادة والنضال والكفاح، وهو ما مكنه فيما بعد من تولي المناصب القيادية في الجزائر المستقلة والمساهمة الفعالة في بناء الدولة الجزائرية المنهكة اقتصادياً بسبب مخلفات وتركات الاستعمار الفرنسي.

إن المراجعة الشاملة لمختلف الآليات القانونية وما تضمنته أو سوف تتضمنه من تدابير تحفيزية لصالح الشباب خير دليل على توجه الإرادة العليا في البلاد إلى إشراك الشباب في تسيير البلاد. وفي إطار جهود الدولة الجزائرية لتمكين الشباب الجزائري من التصدي للتهديدات الأمنية وتعزيز الجبهة الداخلية في المجال السياسي، فقد تم إقرار قانون الانتخابات بوجوب أن تكون نصف القوائم الانتخابية من الشباب أقل من 40 سنة، بالإضافة إلى الدعم المالي الذي يحصل عليه الشباب المترشحون كأحرار من أجل تمويل حملاتهم الانتخابية، حيث تبين النتائج ما يلي:

وصول 134 شاب للمجلس الشعبي الوطني[11] أي ما نسبته 32.92% من مقاعد المجلس الشعبي الوطني، و18 شاب أقل من 40 سنة لعضوية مجلس الأمة ضمن التجديد النصفي سنة 2022 أي ما نسبته 31.03% من مقاعد التجديد النصفي لسنة 2022، و13 شاب أقل من 40 سنة ضمن التجديد النصفي سنة 2025 أي ما نسبته 22.41% من مقاعد التجديد النصفي لسنة 2025، و17 رئيس مجلس شعبي ولائي من أصل 58 مجلس ولائي، أي ما نسبته 29.31%، و339 رئيس مجلس شعبي بلدي من أصل 1541 مجلس شعبي بلدي، أي ما نسبته 21.99%، وصول 8774 عضو شاب إلى المجالس الشعبية الولائية والبلدية في الانتخابات المحلية سنة 2021، من أصل 27236 ألف منتخب في المجالس الشعبية الولائية والبلدية أي ما يمثل نسبة 33.52%. وهي نسب تاريخية لم يسبق تحقيقها منذ الاستقلال، مع وجود هدف للوصول إلى نسبة تمثيل لا تقل عن 60% من الشباب الجزائري ضمن المجالس الشعبية المنتخبة الوطنية والمحلية في الاستحقاقات القادمة، خاصة في ظل توفر الآليات والميكانيزمات القانونية الكفيلة بتحقيق ذلك، وفي ظل وجود الإرادة السياسية الصادقة لتمكين الشباب من تحقيق ذلك.

## ثانياً: اقتصادياً

تشهد بلادنا منذ سنة 2020، حركية اقتصادية غير مسبوقة في مختلف المجالات الصناعية والفلاحية وغيرها، هذه الديناميكية أو الحركية يعول كثيراً فيها على فئة الشباب من أجل الاندماج والانخراط فيها عن طريق المشاريع الابتكارية وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الانخراط في مجال الاستثمار الفلاحي وتربية المائيات،

11. الإعلان رقم 01/إ.م.د/21، مؤرخ في 23 يونيو سنة 2021، يتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الذي جرى يوم 12 يونيو سنة 2021، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، مؤرخ في 29 يونيو سنة 2021.

والتزود بسلاح العلم والتكوين اللاّزم الذي يؤهلهم ليكونوا واجهة وقاطرة تلك الحركية الاقتصادية.

حيث وفرت الدولة الجزائرية البنية التحتية اللازمة التي تكفل تحقيق تكوين نوعي لنخبة الشباب الجزائري في مختلف المجالات خاصة التقنية منها، في ظل الثورة الرقمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم والتي لا يجب لبلادنا أن تكون في معزل عنها، لهذا تم إنشاء شبكة من المدارس العليا التابعة للقطب التكنولوجي بسيدي عبد الله (الجزائر العاصمة)، وهي المدرسة العليا للرياضيات، المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي، المدرسة الوطنية العليا للأنظمة المستقلة، المدرسة الوطنية العليا لعلوم النانو والنانو تكنولوجيا، المدرسة الوطنية العليا للأمن السيبراني، بالإضافة إلى ما توفره المدارس العليا والمؤسسات والجامعات المنتشرة عبر كافة ربوع الوطن من تكوين نوعي لفئة الشباب الجزائري من أجل تأهيلهم لتحمل مسؤولياتهم في النهوض بالبلد والمساهمة في ديناميكية التنمية التي تشهدها بلادنا. وزارة الدفاع الوطني هي الأخرى تحصي الكثير من المدارس العليا المتخصصة التي تضمن تكوين نوعي لفائدة الشباب المنتسب للجيش الوطني الشعبي.

قطاع التكوين والتعليم المهنيين لم يكن في معزل عن ذلك، حيث باشر هو الآخر تحيين مدونة تخصصاته لتوائم وتواكب الحركية الاقتصادية للبلاد، حيث تم فتح تخصصات نوعية تهدف لتكوين اليد العاملة التي تحتاجها مختلف المشاريع المنطلقة عبر كافة ربوع الوطن مثل تخصصات السكك الحديدية والمناجم والصيد البحري وتحلية مياه البحر.

صرح رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون[12] عقب تدشينه للمصنع الضخم لتحلية مياه البحر بكاب جنات ولاية بومرداس على هامش لقائه بمجموعة من الشباب الذين سيتخصصون في تقنيات تحلية مياه البحر، قائلاً: «شكراً لكم أنتم أول مدرسة جزائرية لتحلية مياه البحر، نحن نعول عليكم وأتمنى أن تكونوا قدوة لولايات أخرى» وهكذا - يضيف رئيس الجمهورية - «سيكون إدماج حقيقي بين وزارات الطاقة، الري والتكوين المهني، أتمنى لكم مستقبل زاهر»، وتابع رئيس الجمهورية قائلا: «ما دمنا في سياق الاحتفالات المخلدة للذكرى الـ 70 لاندلاع الثورة التحريرية المباركة، لابد من ربط الأحداث والانجازات لنستذكر ما قام به سلفنا الصالح الذي واجه أقوى الجيوش خلال الثورة التحريرية، ولا يسعنا -والحمد لله- إلا أن نفتخر ونتباهى بما فعلته سواعد أبناء وبنات بلدنا الكريم».

ونوه رئيس الجمهورية بذات المناسبة بـ «الإنجاز الوطني الخالص» لمصانع تحلية مياه البحر، حيث أكد في هذا الصدد أن «الدراسة جزائرية والانجاز جزائري والتقنيين والاطارات والعمال كلهم جزائريون»، مبرزاً أنّ هذا الانجاز الذي تحقق في ظرف قياسي (26 شهرا) هو «حلم كل جزائري».

12. مزيد من الاطلاع أنظر https://news.radioalgerie.dz/ar/node/61353

كما يتم حالياً العمل على بروز جيل جديد شاب من رواد الأعمال والمقاولين، عن طريق مختلف التحفيزات الممنوحة لتحقيق ذلك، حيث تم تسجيل منح أكثر من 16 ألف بطاقة مقاول ذاتي، وأكثر من 2000 وسم مؤسسة ناشئة من أصل 6000 طلب مقدم لمنح وسم مؤسسة ناشئة/براءة اختراع، كلها كانت مقدمة من طرف فئة الشباب خاصة الجامعيين منهم، في مؤشر واضح وحقيقي يبرز رغبة الشباب الجزائري في الانخراط ضمن مسعى تحقيق تنمية شاملة في البلاد، وبالتالي تحقيق الأمن للبلاد في مختلف مجالاته خاصة الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي.

## ثالثاً: اجتماعياً

لعل من أهم وأبرز صور مساهمة الشباب في تنمية المجتمع وتعزيز اللحمة الوطنية اجتماعياً، تتمثل في تولي الشباب دور إيجابي من خلال مساهمته الفعالة في بناء مجتمعه عن طريق محاربة أي محاولة لتفرقة المجتمع باستعمال خطابات الكراهية والتنمر والتمييز والجهوية، بالإضافة إلى الانخراط في الأعمال التطوعية والإنسانية، وهنا نستذكر مساهمة الشباب الجزائري القوية خلال الجائحة الصحية العالمية، حيث شهدنا كيف تحرك الشباب من أجل اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لحل المشاكل في مجتمعاتهم المحلية، عن طريق توفير وسائل وأدوات التعقيم واقتناء لوازم الوقاية والعلاج من الجائحة، وتوفير المستلزمات الطبية والغذائية للمرضى والعائلات المحتاجة، جنباً إلى جنب مع مختلف السلطات.

لقد كان الشباب هم المستجيبون الذين تصدروا الخطوط الأمامية لمواجهة جائحة كوفيد-19، حيث تم تعبئتهم واستنهاض جهودهم في جميع أنحاء الجزائر. فهم عاملون صحيون، ونشطاء، ومبتكرون، وأخصائيون اجتماعيون، وعاملون في مجال الخدمة المجتمعية،[13] حيث ساهموا في التخفيف من عبئ الجائحة عن طريق التطوع وعن طريق مختلف المساعدات التي قاموا بتوزيعها، كما لا يفوتنا التنويه إلى مختلف المبادرات التي تبناها الشباب عن طريق جمعيات ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة الإدمان والآفات الاجتماعية. لهذا ينتظر اليوم من الشباب الجزائري أن يتهيكل ضمن منظمات وجمعيات المجتمع المدني وذلك تكويناً لنفسه وخدمة لمجتمعه خاصة في المرحلة القادمة التي تتطلب الكثير من تظافر الجهود، وهو ما يتم العمل عليه حالياً عن طريق مراجعة القانون العضوي للجمعيات من أجل منح تسهيلات أكثر لممارسة العمل الجمعوي وتثمينه.

## رابعاً: فكرياً وثقافياً

في ظل العولمة والانفتاح الثقافي الفكري برزت الكثير من التهديدات على المجتمعات بسبب ما أطلق عليه الغزو الفكري والثقافي، حيث ساهمت الثورة العلمية والتكنولوجية في جعل العالم قرية صغيرة منفتحة على بعضها في مختلف المجالات، وأصبحت أبرز أدوات الغزو الفكري والثقافي هي وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة التي تبث وتسوق يومياً وفق خوارزميات مضبوطة ما يجب أن يسمعه أو يراه المستعمل لتلك المواقع.

13.https://arabstates.unfpa.org/ar/news/

يبرز الدور الأساسي للشباب الجزائري في التحلي بالوعي واليقظة والتصدي لكل الأفكار الدخيلة على المجتمع الجزائري وعاداته وتقاليده، أو تلك التي تهدف إلى زعزعة استقرار ولحمة الأمة الجزائرية، ويكون التصدي لها من خلال:

- تعزيز الوعي في أوساط الشباب من خلال المحتوى الهادف عبر مواقع التواصل الاجتماعي لمواجهة المحتوى الهدام واللاأخلاقي الموجه للشباب الجزائري؛
- تعزيز الدفاع عن الثوابت الوطنية وقضايا الأمة الجزائرية؛
- الاعتزاز بالتاريخ والعادات والتقاليد والثقافة الجزائرية وترويجها والدفاع عنها والتعريف بها، في ظل محاولة طمسها وتبنيها من طرف جهات معادية للجزائر؛
- تعزيز نشر خطاب التسامح والوسطية والوحدة الوطنية، والابتعاد عن خطاب التطرف والكراهية والتمييز والجهوية؛
- مواصلة حث الشباب الجزائري للانخراط بإيجابية في دعم مؤسساته الأمنية المكلفة بالتصدي لكل مظاهر الإجرام والسلوكيات المهددة للوحدة الوطنية، سواء من خلال التبليغ عن مرتكبي تلك الجرائم وعدم التستر عنهم، أومن خلال توعية الشباب بأنّ المؤسسات الأمنية ومنتسبيها يعتبرون من أفراد الشعب والتعاون معهم هو تعاون مع جهة مكلفة بحماية الوطن والشعب، وكذا توعية الشباب للانخراط بقوة من أجل الالتحاق بالخدمة الوطنية من أجل تأدية واجبه الوطني، حيث تعتبر الخدمة الوطنية مدرسة تكوينية للشباب الجزائري في شتى المجالات.

## خاتمة

لا يمكن أن نتكلم عن التنمية أو تعزيز الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني وحماية الأمن القومي للبلاد، بمعزل عن الشباب، الذين تنشأ الثروة بهم ولهم في الوقت نفسه، وعليه فإن المستوى الحقيقي لتنمية مجتمع ما يتوقف على نوعية مورده البشري، والشباب يقوم بدور أساسي في جميع جوانب التنمية، وبالتالي فإنّ طاقتهم ودوافعهم ورؤيتهم هي العوامل الأساسية للتغيير الاجتماعي الإيجابي، وهذا يعني المساهمة بإيجابية نحو تطوير المجتمع وتحسين أدائه بما يعود وينعكس بالإيجاب على أفراده، فلا يمكن إهمال الأهمية القصوى لتفعيل دور الشباب في العملية التنموية، باعتبار أنّ هذه الشريحة هي الأقدر على تحديد أولوياتها واحتياجاتها، ولا يمكن أن تكون تنمية حقيقية فاعلة وناجحة دون أن تكون مشاركة حقيقية للشباب باعتباره القوة الكامنة للمجتمع.

كما يجب النظر لفئة الشباب على أنهم جزء من المجتمع وأساس مستقبله، والعمل على دعم انتمائهم للهيئات السياسية والمدنية وإشراكهم بشكل حقيقي وفعّال ضمن مراكز اتخاذ القرار، ذلك لأنهم هم الواجهة الأساسية التي سوف تتقدم الصفوف لمواجهة أي تهديدات أمنية أو تحديات تقليدية أو غير تقليدية يمكن أن يمر بها المجتمع والدولة ككل.

# الجلسة الرابعة
# تآزر الدولة ـ المجتمع
# وتعزيز الجبهة الداخلية

# الجماعات المحلية: رافد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتلاحم الوطني

السيد فراري محمد
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

## مقدمة

تعتبر البلدية والولاية الجماعات المحلية للدولة، ويمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، هذا البعد المزدوج للمجالس المنتخبة مكرس صراحة من خلال قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، وقانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 12 فيفري 2012، بالإضافة إلى نصوص أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي.

في هذا الإطار، ولمباشرة مهامها وصلاحياتها، تتوفر الجماعات المحلية على وسائل مالية تضمن لها تغطية نفقاتها، تتشكل أساسا من موارد جبائية وموارد غير جبائية لاسيما منها الإعانات التي تمنحها الدولة وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

لذلك تعتبر الجماعات المحلية هي المحرك الأساسي للتنمية على مستوى إقليمها، وذلك بصفتها الطرف الأكثر دراية بحاجيات وأولويات مواطنيها وبحكم الطابع التشاركي الذي يميز تسييرها، سواء من خلال المجالس المحلية المنتخبة أو من خلال المجتمع المدني الذي ينقل احتياجاته إلى هذه المجالس، وقد سعت الجزائر منذ الاستقلال لإرساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية في إطار أول قانونين للبلدية والولاية الذين منحا لهما صلاحيات واسعة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد تبعت ذلك إصلاحات واسعة مست الجماعات المحلية كهيئات لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية والتجهيز والاستثمار للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي، واتخاذ القرارات وإعداد البرامج التنموية وخطط الإنفاق العام، باعتبارها مسؤولة على تلبية متطلبات واحتياجات المواطنين، لذلك فإن قدرة هذه الجماعات اللامركزية على تحقيق التنمية على مستوى إقليمها تشترط توفر الموارد المالية الضرورية.

من هذا الباب فإن الجماعات المحلية ليست فقط امتداد للدولة على المستوى المحلي بل تعد جماعات استراتيجية فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتسعى دوما لإرساء تنمية إقليمية متوازنة والدفع بالاقتصاد المحلي وتحسين الخدمات العمومية.

ومن ثم فمن الضروري تعزيز قدراتها وتثمين سياسات اللامركزية الفعالة لجعلها محركًا أساسيًا للتلاحم الوطني.

لذلك تعمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على تجسيد هذه النظرة الاستراتيجية الجديدة من خلال تعزيز دور الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتلاحم الوطني.

في هذا الشأن، التزم السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال عهدته الثانية بمباشرة إصلاح شامل للتنظيم الإقليمي وتعزيز آليات الحكامة المحلية، مع تعزيز الدور الاقتصادي للجماعات المحلية في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني.

لذلك ترتكز هذه المداخلة على دور الجماعات المحلية في إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهم التحديات التي تواجهها لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التماسك الوطني.

## المحور الأول: دور الجماعات المحلية في إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تلعب الجماعات المحلية دورا أساسيا في إرساء قواعد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك في تعزيز التماسك الوطني باعتبارها كيانات لامركزية للدولة، فهي تضمن تنفيذ السياسات العامة بالقرب من المواطنين قدر الإمكان، وبالتالي تعمل على تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة.

### 1. الجماعات المحلية كمحرك للتنمية الاقتصادية

تعمل الجماعات المحلية على تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال عدة تدخلات لاسيما:

- تطوير البنية التحتية الاقتصادية، لاسيما من خلال:
  - التخطيط الإقليمي لتحسين شبكات النقل والطرق لدعم التجارة والاستثمار،
  - إنشاء مناطق نشاطات وتهيئتها وتوفير الظروف لجذب الاستثمارات،
  - دعم الاقتصاد الرقمي من خلال تعزيز التحول التكنولوجي.
- تحفيز الاستثمار والمقاولات المحلية، لاسيما من خلال:
  - تبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء الشركات والمقاولات الصغرى،
  - توفير تحفيزات ضريبية لدعم الاستثمارات الاقتصادية،
  - تشجيع المؤسسات الناشئة ومرافقة الشباب على إطلاق مشاريعهم.
- دعم الفلاحة والصناعة والسياحة المحلية، لاسيما من خلال:
  - تقديم برامج لدعم الفلاحين والصناعات التقليدية عبر التمويل والتسويق،
  - تطوير السياحة الجبلية والريفية لتعزيز التنمية المستدامة،
  - تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص لتطوير المشاريع الاقتصادية وخلق فرص العمل.

## 2. الجماعات المحلية كفاعل محوري في التنمية الاجتماعية

باعتبارها الحلقة الأقرب للمواطنين، تساهم الجماعات المحلية في ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية وتحسين ظروف معيشة السكان وخلق فرص العمل وتعزيز العدالة الاجتماعية، لاسيما من خلال:

- تحسين الخدمات الأساسية عبر توفير التعليم والخدمات الصحية في المناطق الحضرية والريفية وتعزيز الخدمات الاجتماعية لبعض الفئات كالأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة،
- ترقية السكن وفضاءات العيش ومكافحة الإقصاء الاجتماعي،
- دعم الإدماج الاجتماعي والمشاركة المواطنية من خلال تشجيع المجتمع المدني والجمعيات المحلية على تنفيذ مشاريع اجتماعية وتنموية،
- تعزيز الهوية الثقافية والمحافظة على التراث من خلال برامج ثقافية وفنية،
- مكافحة التهميش والفقر من خلال برامج دعم اجتماعي وتمكين اقتصادي،
- دعم المبادرات الشبابية وبرامج التكوين المهني لزيادة فرص العمل.

## 3. الجماعات المحلية كعامل للتماسك الوطني

تساهم الجماعات المحلية في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وضمان التنمية العادلة بين المناطق، لاسيما من خلال:

- تعزيز الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، لاسيما من خلال الميزانيات التشاركية والمشاريع التضامنية وإشراك فعاليات المجتمع المدني....إلخ)،
- الحد من الفوارق التنموية من خلال تنفيذ سياسات تتكيف مع خصوصيات كل منطقة،
- تقليل الفوارق الاجتماعية من خلال دعم المناطق المهمشة عبر مشاريع تنموية تعزز العدالة الجهوية والاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة لتقليل التفاوت بين المناطق وتحسين فرص التشغيل والتنمية الاقتصادية على المستوى المحلي،
- تعزيز الحياة المجتمعية من خلال تنشيط الفضاءات الثقافية والاجتماعية لخلق روابط قوية بين أفراد المجتمع،
- تشجيع المبادرات الثقافية والرياضية والمجتمعية التي تعمل على تعزيز الروابط الاجتماعية والتقليل من الآفات والانحراف.

## المحور الثاني: التحديات التي تواجهها الجماعات المحلية لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتلاحم الوطني: مستجدات مشروع قانون البلدية الجديد

تواجه الجماعات المحلية تحديات جديدة تعيد تعريف دورها واستراتيجياتها التنموية، وتتطلب هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، التكيف المستمر للإطار القانوني والتنظيمي والهيكلي بهدف تلبية حاجيات المواطنين وضمان التنمية المستدامة والشاملة.

### 1. التحديات الاقتصادية والمالية

- **الاستقلالية المالية والتحسين المستمر للموارد:**

إن تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية يتطلب تنويع مصادر تمويلها وإدخال أشكال جديدة للحد من التبعية المالية للتمويل المركزي الذي تضمنه الدولة حاليا (الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتفويضات المرافق العمومية المحلية والرسوم المحلية والقروض،...إلخ)، حيث وصلت نسبة التمويل المركزي لضمان التسيير العادي للجماعات المحلية ما يقارب 40% من الاحتياجات المالية السنوية للبلديات والولايات، لذلك فإن البحث عن مصادر تمويل بديلة يعد أكثر من ضروري. من جهة أخرى فإن التحكم في الإنفاق العام أصبح أمرا ضروريا لضمان جودة الخدمات مع احترام القيود الميزانية.

في هذا الإطار جاء مشروع قانون البلدية الجديد بإصلاحات جوهرية لتحسين مالية البلديات وتعزيز صلاحياتها في مجال الجباية المحلية، لاسيما الـرسـوم التي يرخص القانون بتحصيلها لفائدتها، حيث يتداول المجلس الشعبي البلدي لتحديد تعريفاتها وإقرار إجراءات لتحسين تحصيلها.

كما أكد المشروع على دور الدولة في تعزيز الاستقلالية المالية للبلدية وضمان توزيع منصف للإيرادات بهدف ضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي والتكفل الأمثل باحتياجات سكان البلديات الأقل تنمية، ونص كذلك على ضرورة مرافقة كل مهمة جديدة يعهد بها إلى البلدية أو تحول لها من قبل الدولة، وتخصيص الموارد المالية الضرورية للتكفل بها بصفة دائمة.

- **خلق شراكات اقتصادية والرفع من جاذبية الأقاليم:**

لتحقيق تنمية مستدامة وتعزيز الموارد المالية، يمكن للجماعات المحلية تبني نهج الشراكة الاقتصادية مع مختلف الأطراف، هذه الشراكات تساهم في تحسين الخدمات وجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.

في هذا الإطار جاء مشروع قانون البلدية بميكانيزمات جديدة لتفعيل الدور الاقتصادي للبلدية من خلال ترقية الاستثمار الاقتصادي المحلي والمقاولاتية، لاسيما عن طريق:

- إنشاء تهيئة وتسيير مناطق النشاطات المصغرة الموجهة لاستقبال مشاريع الاستثمارات التي تبادر بها المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- المبادرة بمشاريع استثمارات منتجة للمداخيل من خلال أخذ مساهمات باقتناء أسهم وسندات،
- إنشاء مؤسسات ومقاولات عمومية، والمبادرة والعمل في إطار الشراكة مع القطاع العام أو الخاص على إنشاء وترقية مؤسسات صغيرة ومتوسطة و/أو مؤسسات ناشئة،
- مرافقة المتعاملين الاقتصاديين وحاملي المشاريع عن طريق تسهيل الإجراءات للاستقرار على إقليمها،
- تحفيز المشاريع من خلال تثمين الإمكانيات والموارد المحلية ودعم جاذبية وتنافسية إقليمها.

من جهة أخرى وبالنظر إلى أهمية الشراكة مع المجتمع المدني وإشراك الجمعيات في تنفيذ المشاريع التنموية وتسيير المرافق العمومية، كرس المشروع التسيير الجمعوي لمرافق البلدية ذات الطابع الرياضي والثقافي والاجتماعي، هذا النمط من التسيير يهدف إلى ضمان المشاركة الواسعة للجمعيات المتخصصة وإضفاء الشفافية في تسيير الموارد المحلية وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة في تحقيق المصلحة العامة.

## 2. التحديات الاجتماعية والديمقراطية

- **تصحيح الفوارق التنموية:**

تشهد بعض الجماعات المحلية فوراق تنموية، لاسيما في مجال توزيع الفرص والخدمات بين المناطق والفئات الاجتماعية، لذلك يتطلب الوضع تصحيح الفوارق المسجلة وفق نهج شامل بهدف تعزيز التنمية المستدامة.

في هذا الإطار كرس مشروع قانون البلدية المبدأ الدستوري القاضي بتصحيح الفوارق وتوجيه التنمية نحو التكفل بالحاجات الاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية للبلدية، حيث تسهر البلدية على التهيئة المنسجمة والتنمية المستدامة لإقليمها بالاتساق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وأدوات التهيئة الإقليمية والقطاعية المنبثقة منه، بالإضافة للمخططات التنموية البلدية.

كما تعمل البلدية على ترقية وتطوير الفضاءات الريفية وضمان تقديم خدمات عمومية داخل المناطق الجبلية، والسهوب، والواحات، والمناطق الصحراوية وتشجيع التنمية الريفية، لاسيما في مجال الربط بالكهرباء وفك العزلة.

هذا وقد أكد المشروع على مبدأ التكفل الأمثل باحتياجات سكان البلديات الأقل تنمية تطبيقا لأحكام المادة 17 من الدستور وذلك من خلال:

- تكريس مبدأ ضمان الدولة للاستقلالية المالية للبلدية وضمان توزيع منصف للإيرادات بهدف التكفل الأمثل باحتياجات ساكنة البلديات الأقل تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي،

- إنشاء وكالة تدعى «وكالة التضامن والتنمية للجماعات المحلية» تعمل من أجل المساهمة في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية والسهر على تنمية متوازنة للأقاليم،

وقد أعطى مشروع القانون الدور الهام لوكالة التضامن والتنمية للجماعات المحلية التي ستعمل على وضع نظام وطني للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

- **تعزيز مشاركة المواطنين:**

تعد مشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي عنصرا أساسيا لتحقيق تنمية مستدامة وعدالة اجتماعية، فعندما يكون للمواطنين دور فعال في تحديد الأولويات ومراقبة الأداء، تتحسن جودة الخدمات وتتعزز الثقة بين المواطن والإدارة المحلية.

لذلك فإن مشاركة المواطنين ليست مجرد خيار، بل ضرورة لضمان حوكمة جيدة وتنمية محلية مستدامة، فكلما زاد إشراك المجتمع في اتخاذ القرارات، كلما أصبحت السياسات المحلية أكثر فعالية واستجابة لاحتياجات السكان.

ونظرا للرهانات الجديدة في مجال الحكامة المحلية، يطالب المواطنون بمزيد من الشفافية والتشاور في تسيير الشؤون المحلية (الميزانيات التشاركية، طلب رأي المواطن والمشاورات العامة والمساهمة والمشاركة في تحديد أولويات التنمية المحلية...إلخ) وكذا تعزيز الشفافية في إدارة الموارد لضمان العدالة في التوزيع.

في هذا الصدد جاء مشروع قانون البلدية بأحكام جديدة هدفها ضمان تحسين الاستماع للمواطنين والتكفل بانشغالاتهم وكذا ضمان حقهم في الاطلاع على نشاطات الجماعات المحلية والقرارات والمداولات والوثائق الإدارية العمومية وتقديمهم للعرائض والالتماسات التي تعنيهم.

كما تضمن المشروع تأسيس لهيئة تشاركية لدى المجلس، بموجب مداولة تمثل فضاءً دائما للتشاور والتفكير والاقتراح، تتشكل من مختلف الفعاليات المحلية بصفة تضمن المساهمة والمشاركة في تحديد أولويات التنمية المحلية وتحقيق النشاطات ذات المنفعة العامة وتدعيم الهيئات المنتخبة.

من جهة أخرى تم اعتماد آلية لاجتماع سنوي بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي وأعضاء الهيئة التشاركية لعرض نتائج العمل السنوي التشاركي للبلدية.

- **الإدماج ومكافحة البيروقراطية:**

غالبا ما تؤدي البيروقراطية إلى تعقيد الإجراءات وتأخير تنفيذ المشاريع التنموية، كما أن الإدماج الاجتماعي والاقتصادي يعد عنصرًا أساسيًا لضمان مشاركة جميع الفئات في التنمية. لذلك، تواجه الجماعات المحلية تحديات في مجال تسهيل الإجراءات وتعزيز الشفافية، مع توفير فرص عادلة لكل المواطنين، والتحسين المستمر للمرافق العمومية المحلية والوصول للخدمات العامة (التعليم والصحة والثقافة،...إلخ) لاسيما لفائدة الشباب والنساء، وتطوير السياسات المحلية بما يضمن مبدأ التوزيع المنصف.

في هذا الصدد أكد مشروع قانون البلدية على مبادئ الاستمرارية والتكيف المستمر والحياد والمساواة والانصاف في تقديم الخدمة العمومية عبر إقليمها. كما تعمل البلدية على ترقية أداء الخدمة العمومية ومكافحة كل الممارسات البيروقراطية.

من جهة أخرى يتيح التحول الرقمي إمكانية تحسين العلاقات بين المواطنين والمجتمعات (تطوير الإجراءات عبر الإنترنت، والبيانات المفتوحة والمنصات المشتركة،...إلخ)، لذلك أكد مشروع قانون البلدية على ضرورة تبني الطرق العصرية والحلول الذكية في تسيير المرافق العمومية الجوارية التابعة لاختصاصها، وإدخال استعمال الحلول الذكية في تسيير المدينة والتجمعات الحضرية والمرافق العمومية الجوارية وتعميمها ونشرها.

كما أكد على تدعيم مبدأ الشفافية في تسيير الشؤون العمومية المحلية من خلال إنشاء نشرة رسمية خاصة بالبلدية تصدرها كل ثلاثة أشهر ويتم نشرها بالصيغة الورقية و/أو الإلكترونية بهدف إعلام المواطنين بأعمال البلدية، لاسيما المتعلقة بالمرافق العمومية البلدية والوضعيات المالية المختلفة.

## 3. التحديات البيئية والمناخية

تسهر الجماعات المحلية على ضمان إطار معيشي نوعي يحترم متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، حيث جاء مشروع القانون الجديد بميكانيزمات تسمح للبلدية بـ:

- المساهمة في إعداد وتنفيذ السياسات الوطنية للوقاية من أخطار الكوارث والحد من آثارها،
- تبني وضمان تسيير مستدام يحافظ على البيئة في نظامه المتعلق بجمع وفرز ومعالجة وإعادة تدوير النفايات المنزلية،
- وضع حلول اقتصادية محافظة على البيئة ومستعملة للطاقات المتجددة في مجال الإنارة العمومية والكهرباء وصيانة الطرقات العمومية والمساحات الخضراء والمساحات العمومية،
- ترشيد استعمال الموارد الطبيعية وترقية الانتقال الطاقوي على المستوى المحلي،
- تعزيز الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح) وكفاءة الطاقة في المباني البلدية.

## 4. التحديات التكنولوجية والرقمية

• **التحول الرقمي للمجتمعات:**

يعد التحول الرقمي عنصرا أساسيا في تطوير المجتمعات وتحسين جودة الحياة، حيث تواجه الجماعات المحلية تحديات تكنولوجية من شأنها المساهمة بشكل كبير في تحسين إدارة الموارد، تمكين المواطنين، وتحقيق تنمية مستدامة.

يعتمد تطوير المدن الذكية على استخدام التقنيات الجديدة لتحسين الخدمات العامة (الإدارة الإلكترونية، الإضاءة الذكية وإدارة حركة المرور...إلخ)، لذلك يمكن للذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات أن تكون فرصا جديدة لتحسين الحكامة المحلية.

في هذا الصدد، أكد مشروع قانون البلدية على ضرورة تبني البلدية الطرق العصرية والحلول الذكية في تسيير المرافق العمومية الجوارية التابعة لاختصاصها، بالإضافة إلى إدخال استعمال الحلول الذكية في تسيير المدينة والتجمعات الحضرية والمرافق العمومية الجوارية، وتعميمها ونشرها.

• **الأمن السيبراني وحماية البيانات:**

قد يؤدي التحول الرقمي للخدمات العامة إلى تعريض المجتمعات لمخاطر الهجمات الإلكترونية وانتهاك البيانات الشخصية، لذلك فإن الجماعات المحلية ستجد نفسها أمام تحديات تأمين البنية التحتية الرقمية وتكوين المسؤولين المحليين لضمان استقرار الخدمات الرقمية وثقة المواطنين في التكنولوجيا.

في هذا الإطار، تعمل المحافظة السامية للرقمنة على إرساء أسس الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي بهدف تغيير نمط التسيير وإضفاء الشفافية ومحاربة جميع أنواع البيروقراطية، حيث تستند هذه الاستراتيجية على ركيزتين أساسيتين تتمثلان في قانون الرقمنة الذي ينتظر أن يرفع العراقيل ويسد الثغرات التي كانت موجودة من قبل وكذا الأمن المعلوماتي والسيبراني.

## 5. تحديات التعاون والحوكمة المشتركة

تلعب الحوكمة المشتركة والتعاون بين الجماعات المحلية دورا حيويا في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، حيث تواجه الجماعات المحلية العديد من التحديات التي تعيق التنسيق بينها، مما يؤثر على فعالية تنفيذ المشاريع وتحقيق الأهداف التنموية. لذلك أكد مشروع قانون البلدية الجديد على تعزيز آليات التضامن المالي من خلال استحداث مفهوم جديد للتضامن ما بين الجماعات المحلية. يمكن للبلديات التي تتوفر على موارد مالية كافية، أن تمنح إعانات أو مساهمات مالية لفائدة جماعات محلية أخرى.

كما جاء المشروع بتجسيد مبدأ التعاون ما بين البلديات وتأطيره من خلال استحداث لجنة إدارة مشتركة لتنفيذ نشاطات التعاون والإشراف عليها ومتابعتها، دون

اشتراط الامتداد الإقليمي، لاسيما من أجل تهيئة وتنمية مشتركة لأقاليم البلديات؛ إنشاء مرافق عمومية جوارية، إدارة وإنجاز وتسيير الممتلكات والتجهيزات المشتركة أو الترقية المشتركة للنشاطات الاقتصادية المربحة.

كما كرس المشروع إمكانية التعاقد في إطار الشراكة مع القطاع العام و/أو الخاص مع الأخذ في الاعتبار شروط الفعالية والجودة والمردودية ومستوى تلبية حاجات السكان وكذا الإمكانيات الخاصة بالبلدية.

وقد نص المشروع على تشجيع التعاون اللامركزي الأجنبي، بين بلدية جزائرية وبلدية أجنبية، بهدف تحقيق مصلحة مشتركة في شكل علاقات صداقة أو توأمة أو برامج أو مشاريع تنموية واستثمارية ومبادلات تقنية وثقافية وعلمية ورياضية.

## خاتمة

تعتبر الجماعات المحلية فاعلا أساسيا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتماسك الوطني، وهي تقوم باستمرار بتكييف أساليب عملها لتحسين رفاهية المواطنين وتعزيز الاقتصاد والتلاحم الوطني. ومن ثم، فمن الضروري أن نمنح لها الوسائل المالية والمؤسسية اللازمة لتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه. لذلك تواجه الجماعات المحلية تحديات متعددة تتطلب تحولات عميقة في النظام القانوني وأساليب التسيير، وستكون قدرتها على توقع هذه التحديات وإشراك المواطنين أمرا حاسما لضمان نجاحها على المدى الطويل.

من جهة أخرى، فإن الاستقلالية المالية هي شرط أساسي لضمان الاستقلالية الإدارية واستقلالية التسيير للجماعات المحلية. لذلك، فإن الدول ذات التجارب الرائدة في مجال اللامركزية والحكامة المحلية وبعد أن كرست مبادئ الاستقلالية في دساتيرها، اتجهت نحو سن نظام موحد للاستقلالية المالية (العهد الأوروبي للاستقلالية المالية) حتى أصبحت تعد كوثيقة قانونية عالمية للاستقلالية المحلية. لذلك، فإن التكريس الدستوري للاستقلالية المالية من شأنه أن يضمن للجماعات المحلية أهم مبدأ من مبادئ استقلاليتها المحلية، حيث يبقى للمشرع أن يرسم فقط محيط هذه الاستقلالية دون تدخل للسلطة التنظيمية.

# دور الدبلوماسية الجزائرية في ترقية الهوية الوطنية على الصعيد الدولي

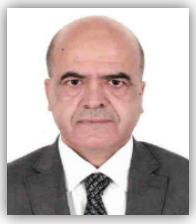

السيد رشيد مداح
وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والشؤون الأفريقية

## تمهيد

إنّ المتأمل في تاريخ الجزائر يُدرك جيدًا أن الهوية الوطنية هي نتاج مجموعة من القيم والثوابت التي تمسك بها الشعب الجزائري، بدءًا من الدين واللغة والعادات وصولًا إلى التاريخ الذي صقل شخصيته عبر الحقب الزمنية المختلفة. إن الموروث الثقافي والحضاري الغني الذي تزخر به الجزائر قد ساهم بشكل كبير في تشكيل هوية الدولة وتوجيهاتها العامة، بما في ذلك سياستها الدبلوماسية على الصعيد الدولي.

من خلال هذه المساهمة، سنسلط الضوء على دور الدبلوماسية الجزائرية في تعزيز الهوية الوطنية منذ استقلال الجزائر وصولًا إلى الرؤية الاستراتيجية الحديثة التي وضعها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والتي تهدف إلى تنشيط الدبلوماسية الجزائرية من أجل الدفاع عن مصالح الوطن ووحدته في مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية المتزايدة، وكذلك الحفاظ على التجانس المجتمعي والهوية الوطنية.

## I.ماهية الهوية الوطنية الجزائرية

رغم صعوبة إيجاد تعريف جامع للهوية الوطنية، يمكن القول إنها منظومة من القيم والمبادئ التي تحدد هوية المجتمع، وتساعد الأفراد على التعرف على الآخر بناءً على اللغة والتاريخ المشترك والثقافة الأصلية. ورغم محاولات الاستعمار الفرنسي في مسعاه لطمس الهوية الجزائرية، فإن مقاومة الشعب الجزائري منعت الاستعمار من تحقيق أهدافه.

تتكون الهوية الجزائرية من عدة عناصر أساسية تتداخل فيها اللغة، الثقافة، التاريخ، والوعي الجماعي. ويمثل الدستور الجزائري مرجعية قوية لهذه الهوية، حيث تنص المادة الأولى على أن «الجزائر جمهورية ديموقراطية شعبية، وهي وحدة لا تتجزأ»، بينما تؤكد المادة الثانية على أن «الإسلام دين الدولة»، وتذكر المادة الثالثة أن «اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية»، كما تنص المادة الرابعة على أن «تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية».

وقد تأثرت الهوية الجزائرية بعدة حضارات تعاقبت على الأراضي الجزائرية مثل الفينيقيين، الرومان، النوميديين والمسلمين. ساعد هذا التراكم الحضاري على تشكيل هوية متعددة الأبعاد، عربياً، إسلامياً، إفريقياً ومتوسطياً. كما أن التنوع الثقافي واللغوي في الجزائر يعزز وحدة الهوية الوطنية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

## II. الدبلوماسية الجزائرية والثبات على قيم ومبادئ الهوية الوطنية الجزائرية

الدبلوماسية الجزائرية هي ثمرة نضال طويل ضد الاستعمار الفرنسي، وقد تم تشكيلها وفقًا لمبادئ الحركة الوطنية الجزائرية. بعد الاستقلال، ورثت الجزائر إرثًا عظيمًا من القيم والمبادئ التي شكلت أساس سياسة الدولة الخارجية. من تلك المبادئ: احترام السيادة الوطنية، رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، دعم الشعوب المستعمرة، واحتضان الحركات الثورية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

لقد أثبتت الجزائر من خلال مواقفها الثابتة في العديد من القضايا الدولية، مثل القضيتين الفلسطينية والصحراوية، تمسكها بمبادئها. وقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية في بناء سمعة دولية طيبة، حيث تم اعتبار الجزائر دولة محايدة وموثوقة على الساحة الدولية، مما أتاح لها دورًا قياديًا في العالم العربي والإفريقي.

## III. محاور نشاط الدبلوماسية الجزائرية لترقية الهوية الوطنية على الصعيد الدولي

في ظل التهديدات الأمنية المتزايدة والصراعات العالمية، تقوم الدبلوماسية الجزائرية، بفضل توجيهات السلطات العليا، بالعمل على عدة محاور من أجل تعزيز مكانتها الدولية، وتحقيق أهدافها الأمنية والوطنية. ومن أبرز هذه المحاور:

- **الجالية الوطنية بالخارج وترقية الهوية الوطنية:**

تولي الجزائر اهتمامًا كبيرًا بالجالية الوطنية في الخارج، وتسعى إلى ترسيخ ارتباطها بالوطن الأم وتعزيز هويتها الوطنية. تم إنشاء العديد من المبادرات التعليمية والثقافية مثل:

- **تعليم اللغة العربية في إطار نظام «ألكو»:**

يتم تدريس اللغة العربية لأبناء الجالية الجزائرية في فرنسا منذ الاستقلال، وذلك عبر عدة مراحل قانونية وتنظيمية لضمان ترسيخ الثقافة الجزائرية في الخارج.

- **المدرسة الدولية الجزائرية في فرنسا:**

تأسست المدرسة الدولية الجزائرية لتوفير تعليم وطني صرف لأبناء الجالية الجزائرية، ويصل عدد التلاميذ في هذه المدرسة إلى 320 تلميذًا في مختلف المراحل الدراسية.

- **مشروع المدرسة الافتراضية الجزائرية:**

يهدف هذا المشروع إلى توفير تعليم عن بُعد لأبناء الجالية الجزائرية في الخارج، بما يعزز هويتهم الوطنية ويزيد من ارتباطهم بوطنهم الأم.

• **المخيمات الصيفية لأبناء الجالية:**

تم إقامة مخيمات صيفية في فرنسا للأطفال من أبناء الجالية الجزائرية، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز الانتماء الوطني وتقوية الروابط الثقافية مع الجزائر.

• **الدبلوماسية الثقافية:**

تسعى الجزائر إلى فتح مراكز ثقافية في العديد من البلدان مثل مصر وقطر وروسيا وتركيا وألمانيا وكندا. هذه المراكز تهدف إلى تعزيز الثقافة الجزائرية، وتعريف العالم بالقيم الجزائرية والتراث الثقافي.

كما نجحت الجزائر في تسجيل العديد من مواقعها التراثية المادية واللامادية في قائمة التراث العالمي لليونسكو (UNESCO)، مما يعزز مكانتها الثقافية على الساحة الدولية.

• **الدبلوماسية الدينية:**

تمثل الزوايا الجزائرية والطرق الصوفية مثل الطريقة التيجانية والقادرية مصدرًا مهمًا من مصادر القوة الناعمة للجزائر في إفريقيا. تسعى الجزائر إلى تفعيل هذا المورد الديني لتعزيز العلاقات مع دول الجوار، وتثبيت هويتها الوطنية من خلال تبني قيم التسامح والوسطية.

## خاتمة

وفي الختام، أود التأكيد على أهمية التنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة لتعزيز الهوية الوطنية وترقيتها على الصعيد الدولي. إن الدبلوماسية الجزائرية تلعب دورًا أساسيًا في حماية هذه الهوية وترويجها، وهذا ما يعزز مكانة الجزائر وسمعتها عالميًا.

# أثر استعراض القوة على الشعور بالفخر والوحدة الوطنية

العقيد حكيم طشوش
المدرسة العليا الحربية

## مقدمة

إذا أثبت التاريخ شيئا فهو أن التلاحم بين أبناء الوطن وجيشه يمثل قوة حقيقية، قادرة على إفشال المخططات العدائية التي تستهدف أمن البلاد واستقرارها، التي بذل فيها النفس والنفيس ليعيش مواطنوها في كنف الحرية والكرامة، معتزين بماضيهم وبأمجادهم، فخورين بعراقة أصولهم وعمق جذورهم وإنجازات جيشهم عبر مختلف الحقب التاريخية في الملاحم والمعارك والحروب.

ولعل أبرز النشاطات والتظاهرات والصور التي نحفظ بها تاريخنا المجيد الحافل بالبطولات والإنجازات وتذكرنا بأمجادنا وانتصاراتنا التي تعزز جبهتنا الداخلية، هي تلك الاستعراضات العسكرية المناسبتية التي تحمل في طياتها مغزى عميق وأثر بالغ في توطيد وتمتين العلاقة الوجدانية جيش-أمة، التي ما فتئت تنمو وتتبرعم لترسم أجمل صور التلاحم الوطني وتبعث أبهى وأصدق مشاعر الفخر التي تربط الجيش بشعبه، موطئة بذلك لأسمى معاني الوفاء والولاء والانتماء.

كما تعتبر الاستعراضات العسكرية، التي هي نوع من أنواع استعراض القوة، شكلا من أشكال الردع الاستراتيجي للدولة، التي تؤكد مكانتها الجيوسياسية في المنطقة وتبرز الانسجام التام بين القيادة السياسية والعسكرية تحت سلطة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، وهي فرصة لإظهار القدرات التي يحوزها الجيش الوطني الشعبي بدءً من العنصر البشري الكفء مرورا بالتسليح وامتلاك ناصية التطور، التي تبعث برسائل مفعمة بالثقة والطمأنينة للمواطنين من جهة، وأخرى من الترهيب والتحذير للأعداء من جهة أخرى.

## 1. الدلالات الرمزية للاستعراضات العسكرية أو استعراض القوة

**أ- رمزية المكان:** آخر استعراضين نظمهما الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني كانا بمناسبتي الذكرى الستون (60) للاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية (جويلية 2022)، والذكرى السبعون (70) لاندلاع ثورة نوفمبر المجيدة (نوفمبر 2024)، حيث كان الطريق الوطني رقم 11 المحاذي لجامع الجزائر، هذا المعلم الذي يعكس الأصالة الدينية والحصانة الحضارية للدولة الجزائرية، مسرحا لمرور مختلف المربعات، الآليات والعتاد، يقابله في الضفة الأخرى خليج الجزائر الذي يروي انتصارات وبطولات البحرية الجزائرية ويذكرنا بعصرها الذهبي. كما يقف مقام الشهيد في الأفق شامخا وشاهدا على قوافل الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم في سبيل الوطن.

**ب- رمزية الزمان:** رمزية الزمان تبدو جلية في مناسبتي الاستقلال وذكرى اندلاع الثورة المجيدة، كيف لا وهما يجسدان روح الفداء التي ميزت فترة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي ومناسبة لاستذكار أفواج الشهداء والمجاهدين من أبناء الجزائر في مختلف الحقب التاريخية، كما يظهر الاستعراض العلاقة الوجدانية بين جيش التحرير الوطني وسليله الجيش الوطني الشعبي.

## 2. رسائل الاستعراض العسكري

إن أي استعراض عسكري في العالم يحمل رسائل تخص تلك الدولة، حيث تختلف هذه الرسائل بحسب الأهداف والواقع الجيوسياسي الذي تعيشه الدولة المعنية، فاستعراض القوة أو الاستعراض العسكري يعتبر حدثا كبيرا من المنظور الاستراتيجي، بما له من أبعاد عسكرية وأمنية ودبلوماسية وقيمية واجتماعية، وبما يبرزه من قوة الدولة وهيبتها ومدى التطور الكبير الذي بلغته قواتها المسلحة، من حيث امتلاك القدرة على تحقيق الردع وحماية سيادة أراضيها ومصالحها الجيوسياسية.

ولعل أبرز الرسائل المتوخاة من الاستعراضات العسكرية التي نظمها الجيش الوطني الشعبي، عديدة ومتنوعة نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

**أ- تعزيز الشعور بالفخر والانتماء للوطن**

الاستعراض العسكري أثبت أن الجيش الوطني الشعبي كان وسيبقى دوما مثار فخر واعتزاز للشعب الجزائري الذي سيواصل بكل التزام وإصرار للدفاع عن كل شبر من أرض الشهداء الطاهرة، صانعا مجد أمتنا، رادعا لأعدائنا ومسهما في بناء جزائر الشموخ والانتصار. وقد ظهر ذلك جليا في الجموع الغفيرة التي قدمت من كل حدب وصوب ومنذ الساعات الأولى على أطراف خليج الجزائر العاصمة (بالتحديد بمنتزه الصابلات)، أين اصطف آلاف المواطنين من مختلف الفئات العمرية، فرادى وعائلات، جاؤوا من بلديات العاصمة ومن مختلف ولايات الوطن، أبوا إلا أن يشاركوا فرحة الاحتفال بمناسبتي الاستقلال واندلاع ثورة التحرير المجيدة مع أبناء الجيش الوطني الشعبي بكافة مكوناته، موشحين بالراية الوطنية ومرددين شعارات وأناشيد حماسية تتغنى بالانتماء لوطن الشهداء.

**ب- طمأنة للداخل**

الاستعراض العسكري هو رسالة قوية لطمأنة الداخل الجزائري بأن البلاد ستظل على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصالحها بما يعزز وحدة الروابط بين المؤسسة العسكرية والشعب، والتأكيد على أن الجيش الوطني الشعبي ليس فقط مجرد مؤسسة وإنما هو مفخرة للأمة بما يملكه من قدرات كبيرة ، ويعمق الشعور بالانتماء القوي لهذا الوطن وهويته، مطمئنا بأن القوات المسلحة بمختلف وحداتها قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية المحتملة، وأن مسار احترافية الجيش الوطني الشعبي وصل إلى درجات متقدمة من التنظيم والتحكم في مختلف الأسلحة وتكنولوجياتها الحديثة.

**ج- تمتين رابطة جيش-أمة**

إن متانة العلاقة بين جيش التحرير الوطني والشعب كانت محل إعجاب وإشادة الكثيرين في الخارج، كون عقيدة هذا الجيش قائمة على الملازمة الدائمة للشعب التي ساعدته بقوة في ضرب الجيش الكولونيالي وتفكيك سلطته وهيبته.

إن الاستعراض العسكري يجسد حالة من الترابط قل نظيره في العالم بين الجيش والشعب، وهو مرتبط قبل كل شيء بتاريخ الجزائر المقاومة للاستعمار، والدليل على أن أغلب العائلات الجزائرية لديها على الأقل فرد ضمن هذه المؤسسة، مما يجعلها تحظى بالاحترام والتقدير والثقة العالية، وقد تجلت معالم ذلك في مختلف فترات ومراحل ما بعد الاستقلال وأبرزها فترة العشرية السوداء والكوارث الطبيعية.

**د- وفاء للشهداء**

لعل أهم الرسائل المتوخاة من الاستعراض العسكري هي رسالة الوفاء لشهداء الثورة التحريرية، وبأن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني قادر على حماية الأرض الطاهرة التي سقوها بدمائهم. كما أن الجيش الوطني الشعبي يستند إلى الشعب، وهو نفس المبدأ الذي اعتمدته ثورتنا المجيدة، إذ كانت بداية بيان أول نوفمبر بعبارة «أيها الشعب» ومن تلك الفترة تم تعزيز رابطة الشعب بجيشه، وهو ما أكده رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني في عدة مناسبات بأن الجيش والشعب كالجسد الواحد، جيش ذو عقيدة دفاعية ومسالم، ولكن السلم لابد له من قوة تحميه وتدعمه وهو أمر مرسخ في بيان أول نوفمبر.

**هـ- رسالة إلى الخارج**

الاستعراضات العسكرية هي رسائل موجهة لبعض الأطراف الإقليمية والدولية التي تحاول زعزعة الاستقرار في المنطقة.

**و- جاهزية الجيش واحترافيته**

إن الاستعراض العسكري الكبير والتناسق الذي كان بين القوات البرية والبحرية والجوية، أظهر القدرات العسكرية الجزائرية القوية ومدى جاهزية الجيش الوطني الشعبي وامتلاكه لناصية التطور، كما يبين التكامل مع جميع القوى الأمنية. إن الهدف الأساسي من الاحتفالات المخلدة لذكرى الاستقلال والثورة المجيدة هو أن يفتخر الشعب الجزائري ويعتز بماضيه وأن يبني مستقبله بأيدي أبنائه البررة.

**ن- البعد المغاربي والعربي**

إن الاستعراض العسكري الأخير تميز بحضور إقليمي مغاربي لافت لقادة دول ورؤساء كل من تونس وليبيا وموريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية في المنصة الرسمية الأولى، وهو رسالة بأن الجزائر ومناسباتها الوطنية تحظى بالتقدير من طرف الدول المغاربية والعربية، ووقوفها إلى جانب الجزائر التي تؤكد مرة أخرى تمسكها بموقفها الثابت الداعم لقضايا التحرر في العالم والشعوب التواقة للحرية والاستقلال وفي مقدمتها الشعبين الصحراوي والفلسطيني.

**ي- تكريس العمق والبعد الإفريقي والإقليمي**

إن العرض حمل رسائل متعددة للأصدقاء منها أن الجيش الجزائري قوة سلام أساسية في القارة الإفريقية والمنطقة المغاربية ومنطقة الساحل والصحراء، وهي معنية بنشر السلام والتنمية والاستقرار، ودول الاتحاد الإفريقي تنظر إلى هذه القدرات بنظرة إيجابية، وخير مثال على ذلك انتخاب الجزائر عديد المرات على رأس مجلس الأمن والسلم في الاتحاد الإفريقي.

## 3. أثر الاستعراض العسكري على الشباب الجزائري

تعتبر مختلف الاستعراضات العسكرية مسرحا على الهواء الطلق، تعرض فيه مختلف التشكيلات والآليات والأسلحة التي يحوزها الجيش، وهو ما من شأنه أن يشكل مصدر إلهام للشباب الحالم والطامح من مختلف فئاته وشرائحه، الراغب في الانضمام إلى صفوف الجيش الوطني الشعبي، الذين يرون فيه سلفهم من المجاهدين والبررة الذين دافعو ويدافعون عن سيادة البلاد ووحدتها. على غرار الأبواب المفتوحة، الأيام الإعلامية، الزيارات الموجهة لوسائل الإعلام، الحصص الإذاعية والتلفزيونية، دليل التجنيد ومواقع التواصل الاجتماعي للجيش، تعتبر الاستعراضات العسكرية أداة لجذب مختلف الفئات والشرائح للولوج إلى بوابة الجيش الوطني الشعبي.

## 4. استعراض القوة كشكل من أشكال الردع الاستراتيجي

الردع: في العلم العسكري والاستراتيجية بالمقصود المبسط هو سعي طرف إلى منع طرف آخر من الإقدام على فعل أو تصرف أو سلوك يراه الطرف الأول ضارا به، ويشكل تهديدا على مصالحه أو أهدافه أو مكانته، ويرتكز الردع على جانبين أساسيين: الأول سيكولوجي (التأثير على عقل وتفكير العدو) والثاني مادي (القوة العسكرية).

ويتلخص مفهوم الردع في جملة الإجراءات السياسية العسكرية المتخذة من طرف الدولة في اتجاه الطرف المقابل، لتفادي العدوان أو منع التهديدات إزاء التطور السلمي أو المصالح الحيوية.

وقد كان في الاستعراض رسالة قوة وردع حقيقين لجميع من يتربص بالجزائر، من خلال التركيز على احترافية الجيش الوطني الشعبي وقدرته على التحكم والسيطرة على مختلف الأسلحة، والتي أبانت عن جاهزية عالية، من حيث العدد والعتاد المتطور، وكان لافتا ظهور الغواصات والأسلحة المتطورة الخاصة بالدفاع الجوي ومنها تلك المتعلقة بالتصدي للطائرات المسيرة والتي صارت تعتمد بقوة في الحروب الحديثة على ضوء ما يجري في أوكرانيا ومنطقة الشرق الأوسط.

## خاتمة

إن دور الجيش الوطني الشعبي لا يقتصر على المهام الأمنية فقط، بل يمتد إلى نشر قيم الوطنية وتعزيز الوعي لدى الأجيال الجديدة. والخلاصة من أراد أن يعصم نفسه وبلده من أي عدو محتمل فإن خير ما يعتصم به هو شعبه ورعيته فهو المبتدأ والمنتهى.

# المجتمع المدني: أساس التنمية الوطنية

د. بن صالح صالحي
الأمين العام للمرصد الوطني للمجتمع المدني

## مقدمة

إنّ الأدوار الهامة التي يمكن أن يؤديها المجتمع المدني لا يمكن إنكارها، خاصة من خلال المساهمة في إدارة العقد الاجتماعي وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع ضمن أطر المواطنة والسلوك المدني. لذا فقد أصبح يمثل ركيزة أساسية في تنظيم الدول الحديثة لما أضحى يلعبه من دور في وعي ورقي المجتمع، فهو شريك ومرافق للسلطات العمومية وطنيا ومحليا، كون تنظيمات المجتمع المدني هي المؤسسات المدنية الوسيطة بين المجتمع والدولة، التي تحقق التوازن بين ممارسة الحريات والتمتع بالحقوق من أجل تنمية وطنية في ظل مقتضيات الحفاظ على انسجام واستقرار الدولة. وبهذه الصفة، تمثل فضاءات المجتمع المدني حقلا للتشاور والحوار بين مكونات المجتمع المدني، وفيما بينها وبين السلطات العمومية، عبر تفعيل ديناميكية تهيئ بيئة مواتية للتشاركية، وتكفل حيزا لتمكين المجتمع المدني من لعب أدواره في مرافقة عجلة التنمية عبر تجسيد المبادرات وبلورة المطالب والانشغالات المجتمعية وتصنيفها وتنسيقها وفق الحاجات والأولويات، ونقلها الى السلطات العمومية وفق مناهج مبتكرة تحسن من آليات الحكامة التنموية، من جهة، وتساهم في تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي والتلاحم الوطني الذي يضمن الصمود أمام التحديات والأزمات التي قد تواجهها الأمة، من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق، فإن تمكين المجتمع المدني في الجزائر وتفعيل دوره وترقية مكانته كحليف استراتيجي للدولة، ينبع من رؤية سديدة وثاقبة واستشرافية نحو جزائر مزدهرة وعصرية، في ظل حكم راشد وديمقراطية حقيقية، وتنمية مستدامة، تضع المواطن في صلب اهتمامها باعتباره شريكا في اتخاذ القرار وصياغة السياسات العمومية التي تعنيه وتستهدفه.

فالجزائر الجديدة تمضي قدما وبثبات نحو الأفضل بمجتمعها المدني الذي حظي بهيئة جديدة أسسها دستور نوفمبر 2020، والتي تعتبر سابقة في تاريخ الجزائر، متمثلة في المرصد الوطني للمجتمع المدني، هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، زُوّدت بمهام وصلاحيات واسعة ومهمة من شأنها أن تجعل من المجتمع المدني ركيزة أساسية ومساهما في التنمية الوطنية.

وعلى ضوء ذلك، سنعالج في هذه المداخلة دراسة واقع وأدوار ووظائف المجتمع المدني الجزائري باعتباره أساسا للتنمية الوطنية، واستراتيجية ترقية دوره وأدائه أمام التحديات والرهانات التي تواجهها بلادنا.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني-الجمعيات-التنمية-الحكم الراشد-الوطنية والمواطنة-التلاحم الوطني-التماسك الاجتماعي-الجبهة الداخلية.

## المحور الأول: المجتمع المدني الجزائري
## أولا: المجتمع المدني: المفهوم والمقاربة

يشمل مفهوم «المجتمع المدني» التنظيمات المستقلة عن الدولة وعن المجتمع السياسي، فهي منظمات غير حكومية وغير ربحية لا تهدف الى الوصول الى السلطة أو الحكم، يشكلها أفراد كفضاء وكحيز ينضمون إليه وينتظمون فيه بصورة طوعية وتطوعية، ويعبرون من خلاله عن أفكارهم وانشغالاتهم وتوجهاتهم ومبادراتهم وقيمهم المشتركة ضمن إطار منظم، في سبيل نصرة قضاياهم عبر المساهمة في خلق كتلة ديناميكية وتفاعلية للتأثير في عملية صنع القرارات، والتمكن من المشاركة في تسيير الشأن العام وبلورة الأجندة التنموية وتنفيذها، وضمان نقل انشغالات الأفراد الى المؤسسات الرسمية والتفاعل معها، ومراقبة عملها في إطار متطلبات الحكم الراشد.

وتعرف الأمم المتحدة المجتمع المدني بأنه عبارة عن الأفراد والمجموعات التي تنخرط بشكل طوعي في أشكال المشاركة والعمل العام، بشأن مصالح أو أغراض أو قيم مشتركة تتفق مع أهداف الأمم المتحدة: الحفاظ على السلم والأمن وإعمال التنمية وتعزيز واحترام حقوق الإنسان[1].

وقد يتجسد المجتمع المدني في مؤسسات اجتماعية، اقتصادية، دينية، ثقافية، مهنية ونقابية، حقوقية، خيرية، بيئية، لجان أحياء...الخ، وتتشكل من أجل الدفاع عن موضوعات أو فئات اجتماعية أو مصلحة أو قضية مشتركة. وتهدف الى خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الهشة والتضامن معها، التحسيس والتوعية بقضايا ذات اهتمام مشترك، ربط الاتصال بين الأفراد والجماعات وبين السلطات بنقل الانشغالات والمبادرات، وبين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد تكون منظمات المجتمع ذات بعد محلي أو وطني أو حتى عالمي مثل المنظمات العالمية غير الحكومية. وبالتالي فمن الممكن أن تكون لها امتدادات خارج حدود الدولة. وعموما، فإنها تشكل:

- فضاء للحوار وتبادل الأفكار والخبرات وتفعيل المبادرات والمشاريع؛
- آلية تفاعلية وتشاركية للتأثير على صنع القرار وتسيير الشؤون العمومية وتكريس الحكم الراشد؛
- عاملا للانسجام الاجتماعي وآلية لإدارة الصراعات وتسيير الأزمات والتفاعل مع الجماهير.

ويتطلب نشاط المجتمع المدني وجود بيئة سياسية ومجتمعية مواتية، ضمن إطار قانوني وتنظيمي مشجع، يمكنها من التفاعل والتواصل مع مختلف المؤسسات والحصول على المعلومات ويكفل لها أساليب المشاركة والحوار.

وتلعب فعاليات المجتمع المدني دورا هاما في مختلف الدول والأقاليم من خلال المشاركة والتأثير في السياسات العمومية ورقابتها وفي التأثير على الرأي العام، «ففي كل

1 الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، دليل عملي للمجتمع المدني، أكتوبر 2014، ص 3.

الأقطار تسهم الجماعات المصلحية في بلورة المطالب وتجميعها وإيصالها وطرح البدائل للسياسات العامة المتعلقة بها»[2].

ويتكلم عدة باحثين عن مصطلح المجتمعات المدنية بدل المجتمع المدني، ويرجع ذلك لتعدد مصالحها ووظائفها ووسائلها وأهدافها، ومرجع ذلك إلى الأفكار التي بنيت عليها وطبيعة الفئات التي تنتسب لها والطروحات التي تتبناها. وتعتبر اليوم أهم شريك للدولة في العملية السياسية والتنموية خاصة إذا كانت منظمة ومؤطرة، نظرا لأن «الجماعات الأكثر تنظيما تظل الأكثر نفوذا وفاعلية في جر السياسات لصالحها على حساب الجماعات الضعيفة التي تفتقر الى التنظيم»[3] .

ومع انتشار العولمة والمفاهيم الليبرالية أصبحنا نتكلم عن المجتمع المدني العالمي، لاسيما من خلال المنظمات غير الحكومية التي أصبحت فاعلا لا يستهان به في قضايا الديمقراطية، حقوق الانسان، البيئة والتنمية المستدامة، نظرا لما تصدره من مرافعات وتقارير، وما تصوغه من توصيات ومؤشرات. لذا نلاحظ أن الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية لم تعد تلعب دورا في مجال القضايا الإنسانية فحسب بل أصبحت تشكل جماعات ضغط على الحكومات والمنظمات الدولية للتأثير على القضايا الإقليمية والدولية وحتى داخل الدول، ومن بينها: جمعية أصدقاء الأرض، السلام الأخضر (Green Peace)...الخ.

## ثانيا: اعتراف متزايد بدور المجتمع المدني في الجزائر

إن الاعتراف المتزايد بطاقة فعاليات المجتمع المدني في الجزائر ساهم في توفير بيئة مواتية وحيز أوسع للمجتمع المدني، لذا فقد أقّر دستور 2020 بأهمية المجتمع المدني كجزء أساسي من مكوّنات الدولة، كما كرس ضمانات عدة للمجتمع المدني عامة وللجمعيات خاصة لاسيما من خلال ما تضمنته ديباجته وأكثر من سبع مواد خاصة المواد 16، 35 و53 منه[4] .

كما أن رؤية رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في التزاماته الأربعة والخمسين (54) لاسيما الثامن (8) منها: «بناء مجتمع مدني حر ونشيط وقادر على تحمل مسؤوليته كسلطة مضادة وأداة تقييم للنشاط العمومي في خدمة المواطن والوطن»، قد عبرت عن الإرادة السياسية الحقيقية في ترقية مكانة المجتمع المدني كمكون أساسي وكقوة حقيقية في سبيل تحقيق أهداف التنمية الوطنية ومواجهة التحديات. ويستنتج من هذا الالتزام كلمات مفتاحية مهمة تشكل ضمانة لبيئة تمكينية، وهي: الحرية، المسؤولية، الديناميكية، المشاركة، والأثر في التنمية.

2 جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، الدوحة: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1998، ص 63.

3 نفس المرجع، ص 64.

4 المادة العاشرة 10 "تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية". المادة 16 "تقوم الدولة على مبادئ التمثيل الديمقراطي، والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية. المجلس المنتَخب هو الإطار الّذي يعبّر فيه الشّعب عن إرادته، ويراقب عمل السّلطات العمومّية. تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني".

ويظهر الاعتراف الفعلي بالمجتمع المدني كذلك من خلال مصادقة الجزائر على عدة معاهدات دولية تتعلق بالمجتمع المدني، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وغيرها. وكلها أطر معيارية تنص على الحق في حرية تكوين الجمعيات، دون أن ننسى مختلف الإعلانات واتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية وقرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

فالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هو أحد أهم الاتفاقيات الدولية التي تُعنى بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، تم اعتماده بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966، وعُرِض للتوقيع والتصديق والانضمام، وبدأ سريانه في 23 مارس 1976 بعد أن صادقت عليه 35 دولة. ويُلزم هذا العهد الدول الأطراف فيه باحترام وحماية مجموعة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية الأساسية. وفي عام 1989، صادقت الجزائر على هذا العهد الدولي، ملتزمة بذلك باحترام وحماية وإعمال الحق في التجمع السلمي (المادة 21) والحق في حرية تكوين الجمعيات (المادة 22). هذا التصديق جاء بعد التزام الجزائر بحماية هذه الحقوق من خلال التصديق على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في عام 1987، مما يعكس التزام الجزائر الدولي تجاه حماية حقوق الإنسان.

ويعتبر الحق في حرية تكوين الجمعيات من الحقوق الأساسية التي تكفلها المادة 22 من العهد الدولي، هذا الحق الذي ينص على أنه لا يجوز وضع قيود على حق حرية تكوين الجمعيات إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

وفي عام 2010 اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة القرار 21/15 (الحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات)، وأكد من جديد أن «لكل شخص الحق في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات» وسلّم بأن «الحق في حرية التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات يشكلان عنصرين جوهريين من عناصر الديمقراطية»، وطالب من الدول أن «تحترم وتحمي بالكامل حقوق جميع الأفراد في حرية التجمع السلمي وفي تكوين الجمعيات...».

أما من ناحية الضمانات القانونية، فلقد ورد في قانون البلدية[5] في المادة 12: «قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى

5 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية. العدد 37 من سنة 2011.

تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم». وفي المادة 13 «يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم».

كما ورد في المادة 2 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[6] «تبادر الدولة بالسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتديرها».

تسير هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاصات كل منها، وكذلك بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية.

أما القانون المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[7] فأسند لفضاء البرمجة الإقليمية في الصفحة 106 منه، مهمة التشاور في مجال التخطيط الاستراتيجي الإقليمي حيث ينص: «المستوى المحلي هو مكان للتشاور لمجمل الفاعلين المحليين. ويتم هذا التشاور على مستوى كل فضاء للبرمجة الإقليمية مع مجمل الفاعلين العموميين والشركاء الخواص والحركة الجمعوية»، كما نجد أن هذا القانون يتضمن في الصفحة 108 على: «يجب أن تعتمد تهيئة الإقليم على مسار للقرار المتخذ بعد نقاش ينطلق من أعلى الى أسفل، وعلى مسار المشاركة والمبادرة بالمشروع ينطلق من أسفل الى أعلى، بمعنى ممارسة الديمقراطية التشاورية المحلية».

كما ورد أيضا في الصفحة 109 منه «وتلعب الدولة دورا متزايدا في الضبط والتحكيم الذي أصبح ممكنا من خلال وضع مختلف أدوات تهيئة الإقليم. وستكون للفاعلين الآخرين من الجماعات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني فرصا للقيام بأعمال هامة». كما ورد أيضا في هذا المخطط وفي الوثيقة 6 من الوثائق 17 التي ارتكز عليها تحضيره، والمخصصة للحكم الراشد للإقليم: «يجب أن يشمل الحكم الراشد جوانب الشراكة العمومية والخاصة، ومشاركة المجتمع المدني، ومسائل اللاتمركز واللامركزية على الخصوص».

## ثالثا: المجتمع المدني في الجزائر: البيئة، البنية والوظائف

عرف المجتمع الجزائري العديد من التنظيمات تتمثل في البنى التقليدية لتنظيم المجتمعات المحلية. أما الجمعيات بشكلها الحديث فقد عرفت الجزائر هذا النوع من المنظمات عقب صدور قانون يوليو 1901 الخاص بالجمعيات الذي أصدرته السلطات الاستعمارية الفرنسية والذي لا يشترط الجنسية الفرنسية أو التمتع بجميع الحقوق المدنية للراغبين في تأسيس الجمعيات، وهو ما سمح للجزائريين بتأسيس جمعيات تعنى بشؤونهم ضمن أطر وحدود معينة.

6 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة. الجريدة الرسمية. العدد 77 من سنة 2001.

7 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-02 المؤرخ في: 29 جوان 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. الجريدة الرسمية. العدد 61 من سنة 2010.

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال، لم تسهم الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها البلاد في تلك الفترة في توفير الظروف الملائمة لظهور مجتمع مدني وحركة جمعوية خاصة في ظل وجود حزب طليعي اعتمد على تعبئة الجماهير من خلال تنظيمات جماهيرية مرتبطة بالحزب الواحد. في حين لم يظهر دور الجمعيات بشكلها التنظيمي والحركي إلا بعد دستور 1989 الذي وضع الأسس الحقيقية للمجتمع المدني من خلال تمهيد الطريق أمام المواطنين لإنشاء الجمعيات والانضمام إليها، وهو ما تجسد في القانون رقم 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات، فجسّد هذا القانون الانفتاح غير المسبوق الذي شهدته الجزائر آنذاك، حيث ألغى الشروط التي كانت توصف بالتعجيزية أو العوائق البيروقراطية والسياسية، مثل شرط عدم مناهضة الخيارات الأيديولوجية للدولة أو ضرورة موافقة الحزب على الجمعيات السياسية، أو شرط الموافقة المزدوجة من طرف الوالي والوزير لاعتماد الجمعية، مما ساهم في تزايد عدد الجمعيات وتنوعها. إلا أن ما عرفته عشرية التسعينات من أحداث لم يسمح بازدهار النشاط الجمعوي، حتى وإن استمر سريان القانون لمدة 21 سنة، وتميز بتجند الجمعيات في مواجهة الإرهاب خلال تلك الفترة، ومرافقة المصالحة الوطنية فيما بعد.

وفي سنة 2012، تم إصدار القانون رقم[8] 12-06 الذي مازال ساري المفعول، والذي تضمن تعديلات تتوافق مع السياق الذي عرفته بلادنا ومحيطها. وسجل بعد اعتماده حركية جمعوية في ارتفاع وتنوع، حيث بلغ مجموع الجمعيات الوطنية في الجزائر الى غاية سنة 2023 ما يقارب 140184 جمعية، منها 2020 جمعية وطنية، و24800 جمعية محلية ولائية، في حين بلغ عدد الجمعيات البلدية حوالي 113364. وتظهر هذه النتائج ارتفاعاً محسوسا لعدد الجمعيات بكل أنواعها وخاصة منذ التسهيلات التي منحت للمبادرين بإنشاء الجمعيات، وتشجيع السلطات العليا لنشاط المجتمع المدني.

وعليه، فقد سجلت الفترة من 2012 الى يومنا هذا:

- تحسن مستمر ومطرد لظروف وحيز عمل المجتمع المدني، وارتقاع وتنوع في الجمعيات ومشاركة معتبرة للشباب والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة في النشاط الجمعوي؛
- إشراك متزايد للمجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أصبحت السلطات العمومية وطنيا ومحليا أكثر إدراكا بأهمية إشراك الجمعيات في التنمية واعتبارها شريكا اجتماعيا يساهم في عملية اتخاذ القرار؛
- تسجيل نماذج وتجارب جمعوية ناجحة على المستوى الوطني والمحلي من خلال انجاز عدة مبادرات ومشاريع تصب كلها في التنمية الاجتماعية والثقافية للبلاد بما في ذلك التنمية المحلية؛
- تسجيل نشاط مكثف وطوعي للجمعيات حتى وإن لازال يميزه القصور في الاحترافية والاستمرارية وقياس الأثر لجودة الخدمة والأداء.

لذا، وبفضل قانون الجمعيات وخاصةً المادة 2 منه، شهدت الجمعيات في الجزائر

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-06 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلّق بالجمعيات، الجريدة الرسمية عدد 02، 2012.

توسعًا في نطاق أنشطتها إلى مجالات جديدة ومتنوعة بما في ذلك المجالات التي كانت في بعض الأحيان غير مألوفة. لذا تظهر الإحصائيات وجود حوالي 20 مجالًا مختلفًا تنشط فيه الجمعيات في الجزائر، حيث تبرز الجمعيات المهنية كأحد القطاعات التي تجذب اهتمام الناشطين الجمعويين على الصعيد الوطني. تليها جمعيات الصحة والطب، والبيئة والوسط المعيشي، وثمة اهتمام أيضًا بالرياضة وبالشباب، التضامن، الإسعاف، والأعمال الخيرية وكذا لجان الأحياء. على الجانب الآخر، تُبيّن ذات الإحصائيات نقصا في التخصصات النوعية التي تتناسب مع التحديات الراهنة على غرار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصاد، حقوق الانسان، قضايا الأمن الغذائي والمائي والطاقوي.

ومن حيث البنية يضم المجتمع المدني الجزائري عدة أنواع من التنظيمات الرسمية وغير الرسمية organisations formelles et informelles، نبينها فيما يلي:

**التنظيمات المجتمعية الرسمية:** وتضم أساسا ما يسمى بالجمعيات أو الحركة الجمعوية، والتي تنظمها نصوص قانونية. وتتكون هذه التنظيمات من الجمعيات الوطنية والجمعيات المحلية إضافة الى ما يسمى بالمؤسسات fondations التي يتم إنشاؤها بموجب عقد توثيقي طبقا لقانون الجمعيات.

**التنظيمات المجتمعية غير الرسمية:** وهي التنظيمات التي لا تنظمها نصوص قانونية لكن يفرضها الواقع والممارسات، وتضم:

**أ- التنظيمات التقليدية الأهلية:** والتي تعبر عن البنى المجتمعية التقليدية المتجذرة في الثقافة والموروث المجتمعي، والتي مازالت تمارس وظائفها ويتقبلها المجتمع وحتى السلطات بل وتفرض نفسها من خلال قوة التأثير والأثر، وتضم أساسا: الزوايا- كبار الجماعة والعرش - أمين العقال – تاجماعت - حلقة العزابة - الشيوخ والأئمة.

**ب- الشبكات الرقمية (الإعلام التفاعلي وتكنولوجيات الاتصال) أو المجتمع المدني الرقمي:** ويشمل وسائط وتطبيقات وشبكات التواصل الاجتماعي أو ما يسمى بالإعلام الاجتماعي. وهو ما يشكل تطورا وقفزة نوعية في مجال الإعلام من خلال استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال عبر شبكة الانترنت وتقنيات الهاتف النقال بشكل تفاعلي عبر: الاتصال، نقل المعلومات والبيانات، والحوار التفاعلي.

وسمحت هذه الوسائل بنقل الأفكار والإيديولوجيات، وتكوين مجموعات شبكية تفاعلية تتبادل الرؤى والمحتويات والبيانات عبر TIC/GAFAM، كما أصبحت وسيلة لإدارة وتوجيه الرأي العام، وحتى توجيه وتأطير الاحتجاجات والمطالب الاجتماعية، وإدارة الأزمات وفق التوجهات السياسية الفئوية الوطنية وحتى الدولية. كما أصبح كل مواطن صحفي، وكل من وراء الشاشة مفكر وسياسي باختلاف المستويات العلمية والفكرية.

وهذا الإعلام هو إعلام افتراضي لا تتحكم فيه الدولة، إلا في حدود الرقابة والرصد. كما أنه سريع الانتشار وعالمي المدى، غير محدد بالزمان ولا بالمكان ولا بالمؤسسات.

وهذا النوع من المجتمع المدني الرقمي يفرض على الحكومات تبني مقاربات جديدة لمرافقة التغيير من خلال الاعتماد على الحكومة الالكترونية، والتوجه نحو الرقمنة والتفاعل مع المواطن بلغة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، سواء لإعلامه أو تفعيل مشاركته، وبالتالي

لم يعد يقتصر الأمر على الديمقراطية التشاركية بل يتجاوزه للديمقراطية التفاعلية (أي ديمقراطية مباشرة بأشكال جديدة تواكب التكنولوجيات الحديثة).

## المحور الثاني: المجتمع المدني الجزائري: سند الدولة وحصن الأمة

بعد دراسة واقع وأدوار ووظائف المجتمع المدني نتناول أدواره المختلفة في مجال التنمية الوطنية، من جهة، وفي تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي والتلاحم الوطني الذي يضمن الصمود أمام التحديات والأزمات التي قد تواجهها الأمة، من جهة أخرى، والذي نوجزه في سبعة (7) محاور أساسية:

### أولا: المجتمع المدني حليف استراتيجي في استقامة الدولة

تتضمن استقامة الدولة تكريس الحكم الراشد المرتبط بوجود مؤسسات قوية قادرة على ضمان تعزيز دولة الحق والقانون، كما ترتبط الاستقامة بأخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد، وتمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرار بما يضمن الاستجابة الفعالة لاحتياجات المجتمع، وتعزيز الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التنموية ضمن مقتضيات الاستدامة والتوازن والانصاف. وفي هذا الإطار يلعب المجتمع المدني دوره في المساهمة في تكريس الحكم الراشد من جهة وأخلقة الحياة العامة من جهة أخرى.

**أ- مساهمته في تكريس الحكم الراشد:**

وفقًا لتعريف البنك الدولي فإن الحكم الراشد يتمثل في «الأسلوب الذي تُمارس من خلاله السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل تحقيق التنمية»[9]، كما أنه «من بين أهم صور الحكامة الجيدة مدى جودة عمليات صنع القرار والمساءلة»[10]، لذا يرتكز الحكم الراشد على مبادئ الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، والمشاركة الفعالة، بهدف تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. ولا يقتصر مفهوم الحكم الراشد على أداء الحكومات فقط، بل يشمل أيضاً المجتمع المدني الذي يجب أن يلعب دوره في ترقية القيم الديمقراطية والشفافية والمشاركة في تحقيق نجاعة السياسات العمومية وتوطيد العلاقة ين الإدارة والمواطن.

فمن حيث ترقية الديمقراطية، يتطلب تحقيق الحكم الراشد وجود مؤسسات قوية تفرزها الانتخابات مما يتطلب تحفيز المجتمع المدني للمشاركة السياسية والعمل على التثقيف الانتخابي للدفع بالمواطنين للتصويت. كما تعد الشفافية من أهم دعائم الحكم الراشد، حيث تقتضي إتاحة المعلومات للمواطنين وتمكينهم من الاطلاع على القرارات والسياسات الحكومية. كما تلعب المساءلة دورًا جوهريًا في الحد من استغلال السلطة من قبل المسؤولين ضمانا للنزاهة في العمل الحكومي. إلى جانب ذلك، فإن مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار تعد ركيزة أساسية لتعزيز الحكم الراشد، وذلك من خلال آليات التشاور

9. World Bank Governance and Development. Washington, DC.1992
10. Zack TAYLOR, Good Governance at the Local Level: Meaning and Measurement, IMFG Papers on Municipal Finance and Governance, Institute on Municipal Finance & Governance, University of Toronto Canada, No. 26, 2016. p.29

والحوار المجتمعي المفتوح الذي يضمن استجابة سريعة وفعالة لاحتياجات المواطنين دون الاقتصار على الإجراءات البيروقراطية.

ويستدعي تكريس الحكم الراشد اتخاذ مجموعة من الآليات لضمان تطبيقه على أرض الواقع. من بين هذه الآليات تعزيز دور المجتمع المدني، الذي يلعب دورًا رئيسيًا في مراقبة السياسات العمومية وتقديم آراء ومقترحات تعكس تطلعات المواطنين بما يسهم في تحقيق كفاءة الأداء الحكومي وتحقيق نجاعة السياسات العمومية.

**ب- مساهمته في أخلقة الحياة العامة**

تعني أخلقة الحياة العامة خلق بيئة تسودها العدالة والثقة المتبادلة بين المواطنين والمؤسسات، وتعزيز مبادئ النزاهة، الشفافية، المسؤولية، والعدالة، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر انضباطًا وتماسكا واحترامًا للقوانين والمعايير الأخلاقية. كما تتضمن تفادي الصراعات الأيديولوجية وتفادي الانتهازية والتوظيف السياسي المؤدي الى الممارسات الاقصائية أو الفئوية التي تهدد قيم الديمقراطية والتماسك الاجتماعي وقيم الوطنية والمواطنة.

وتتطلب أخلقة الحياة العامة محاربة الفساد بشتى أنواعه، من خلال تعزيز آليات الرقابة والمساءلة، التي تعد ركنًا أساسيًا لتحقيق بيئة نظيفة وخالية من الاستغلال وسوء استخدام السلطة. فالفساد يشكل مظهر لسوء الحكامة، ويعتبر من التحديات التي تواجه التنمية، نظرا لما له من آثار سلبية على البلدان والمجتمعات وخاصة في دول العالم الثالث، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى البيئية، لأنه يفرز اللاعدالة وضعف التوازن بين الأقاليم والمجتمعات نتيجة سوء التسيير وسوء توزيع الفرص، حيث تشير مختلف المؤشرات الى الدور السلبي للفساد في تكريس التخلف والفقر في مختلف المجتمعات.

ولا تقتصر أخلقة الحياة العامة على المجال السياسي والإداري فقط، بل تشمل أيضًا السلوكيات المجتمعية التي يجب أن تبنى على قيم الوفاء لقيم نوفمبر ولتضحيات الشهداء، كما يجب أن تجعل من التعاون والتضامن أسسًا لبناء مجتمع متماسك وعادل.

ومن هنا، يأتي دور التنظيمات التربوية والإعلامية والدينية في نشر الوعي بأهمية المنظومة القيمية وتعزيزها عبر التعليم والتوجيه والإرشاد بما يساهم في الرقي بالشعور بالمسؤولية الجماعية. وعموما يجب أن يلعب المجتمع المدني دوره من خلال إدراكه للتوازن بين ممارسة الحريات والتمتع بالحقوق في ظل مقتضيات الحفاظ على انسجام واستقرار الدولة ضمن مبدأ سيادة القانون الذي يشكل ضمانة حقيقية لتحقيق العدل والمساواة والاستقرار المجتمعي.

## ثانيا: المجتمع المدني لبنة أساسية في القوة المعنوية للأمة

يُعتبر المجتمع المدني فاعلا أساسيا في تعزيز النواة العضوية للمجتمع من خلال مساهمته في بناء صورة إيجابية عن الوطن، وتعزيز الروابط بين أفراده داخل البلاد

وخارجها، بما يعزز الاستقرار الداخلي ويقوي الولاء للوطن ويسهم في دعم التلاحم بين المواطنين، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، مما يؤدي إلى خلق بيئة مجتمعية متماسكة قادرة على مواجهة التحديات بروح التعاون والمسؤولية المشتركة. كما يعمل المجتمع المدني على تقوية الرباط المجتمعي من خلال نشر ثقافة الحوار، التسامح ونبذ خطاب الكراهية، وتعزيز الوطنية والفخر بالانتماء وغرس ثقافة المواطنة.

إن تعزيز هذه القيم لا يقتصر على المشاعر والانتماء العاطفي، بل يتجسد في العمل الجاد والمشاركة الإيجابية والفعالة في تحقيق أهداف التنمية. من هنا، يصبح دور المجتمع المدني أساسيًا في خلق بيئة تدعم المواطنة الحقة، وترسخ مفاهيم الولاء للوطن، ليس فقط كشعور، بل كممارسة يومية تساهم في تحقيق التقدم والاستقرار.

كما يعد الولاء للأمة من الركائز الأساسية لاستقرار المجتمعات، حيث يجسد ارتباط الأفراد بوطنهم وحرصهم على الحفاظ على وحدته وسيادته. ويتجلى هذا الولاء من خلال الالتزام بالقيم الوطنية، والوفاء بالواجبات، والمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع، بما يعزز روح المواطنة الحقيقية ويقوي الشعور بالانتماء، لتحصين وتمتين الجبهة الداخلية الذي يتطلب تكاتف جهود جميع فئات المجتمع لمواجهة التحديات والمخاطر التي قد تهدد استقراره، خاصة وأن التماسك والوحدة الوطنية لا تعني إلغاء الاختلاف، بل تعني توظيفه في خدمة الصالح العام وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة والتلاحم الوطني.

كما أنه في عصر المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، أصبح المجتمع المدني لاعبًا رئيسيًا في التصدي للدعاية المضللة والحملات الإعلامية التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي وذلك من خلال عمله على توعية المواطنين بأساليب وألاعيب التضليل الإعلامي، وتعزيز التفكير النقدي لمواجهة الأخبار الزائفة والمحتوى المغرض. كما يساهم في إرساء ثقافة التحقق من المعلومات، عبر حملات توعوية وبرامج تدريبية تهدف إلى تمكين الأفراد من التمييز بين المعلومات الصحيحة والمغلوطة، مما يقلل من تأثير الحملات الإعلامية التي تستهدف تشويه الحقائق أو إثارة الفتن داخل المجتمع. وبالتالي تعزيز المواطنة الرقمية التي تعني قدرة الأفراد على استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي بطريقة مسؤولة وأخلاقية عبر ترسيخ مبادئ احترام الخصوصية، السلوك الرقمي المسؤول، وحماية البيانات الشخصية، والاستخدام الإيجابي لوسائط التواصل الاجتماعي، يساهم في بناء فضاء رقمي أكثر أمانًا ومصداقية.

وعليه، تأتي اليقظة الرقمية كإحدى الأدوات الأساسية التي يعززها المجتمع المدني لمواجهة المخاطر المرتبطة بالمجال الرقمي. فمع انتشار الهجمات السيبرانية والتضليل الإعلامي، يصبح من الضروري رفع مستوى الوعي لدى الأفراد حول التهديدات الرقمية، سواء كانت حملات تلاعب بالمعلومات أو محاولات اختراق البيانات بالشكل الذي يضمن تجنب الوقوع ضحية للاستهداف الإعلامي أو الإلكتروني والمخاطر السيبرانية، لذا فالمجتمع المدني هو خط الدفاع الأول في مواجهة الحملات الإعلامية المغرضة، وترسيخ قيم المواطنة الرقمية واليقظة الرقمية، بما يضمن مجتمعًا أكثر وعيًا وقدرةً على مواجهة التحديات الحديثة.

أما على المستوى الخارجي، فإن المجتمع المدني مطالب بأن يلعب دوره كقوة ناعمة قادرة على جذب ولاء المجتمعات ما وراء الحدود من خلال الدبلوماسية الثقافية والإنسانية والدينية والروحية وحتى الرياضية. فهو يساهم في تعزيز الروابط مع الجالية الوطنية في الخارج، وجلب الشعور بالانتماء حتى لدى الأفراد الأجانب الذين يعيشون خارج حدودنا عبر ربطهم ثقافيا وروحيا وتجنيدهم المعنوي لصالح بلادنا من خلال التأثير الإيجابي في المجتمعات الأخرى.

## ثالثا: المجتمع المدني شريك أساسي في التنمية الوطنية والمحلية

يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو 2012، الى أنه «نسلم بأن إتاحة الفرص للناس لتمكينهم من تقرير حياتهم ومستقبلهم والمشاركة في صنع القرار والتعبير عن شواغلهم أمور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ونشدد على أن التنمية المستدامة تقتضي اتخاذ إجراءات عملية عاجلة، الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بتكاتف الشعوب والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على نطاق واسع في العمل جنبا إلى جنب لتأمين المستقبل الذي نبتغيه لأجيالنا الحاضرة والمقبلة»[11] .

كما تضمنت المادتين 10 و16 من الدستور تشجيع الديمقراطية التشاركية من خلال المجتمع المدني، لاسيما على مستوى الجماعات المحلية، لذا يعتبر المجتمع المدني شريكا فعليا وفاعلا في رسم وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، لاسيما من خلال دوره:

- كفاعل تشاركي: عبر المشاركة في بلورة الأجندة التنموية، المشاركة في تحسين تسيير الشؤون العمومية، تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ترسيخ قيم المواطنة، تعزيز الحوار والاتصال، حل النزاعات وتقليص الفجوات الفئوية.
- كفاعل تنموي: عبر حشد وتجنيد الفواعل والطاقات، تشجيع وتحفيز المبادرات، تثمين الموارد والمقدرات، بناء القدرات وتقديم المعلومات المتعلقة باستراتيجيات وبرامج التنمية، غرس وتعزيز قيم التضامن والتعاون والعمل التطوعي خاصة تجاه الفئات والمناطق الهشة، مكافحة التهميش الاجتماعي.
- كفاعل رقابي: عبر رقابة حسن انجاز المشاريع، رقابة حسن توجيه المساعدات الاجتماعية، تقييم وتقويم السياسات الوطنية والمحلية.

وتظهر أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية كونها:

- آلية لبلورة المطالب المجتمعية وتصنيفها وتنسيقها وفق الحاجات والأولويات ونقلها الى السلطات؛
- آلية لإدارة الصراعات والنزاعات والأزمات ووسيلة لامتصاص غضب الجماهير؛
- آلية للمشاركة وللتخطيط التنموي وتفعيل التسيير الجواري للشؤون العمومية؛
- آلية للحكامة وللرقابة الشعبية ومكافحة الفساد؛

11. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، البرازيل، 20-22 جوان 2012 ص 3.

- ضمانة لأن تكون السياسات العمومية أكثر شمولية، عدالة، واستجابة لاحتياجات المواطنين.

وعليه، يمثل المجتمع المدني حلقة وصل بين الدولة والمواطنين، من خلال الديمقراطية التشاركية التي تعني مشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم، والتي تفترض توفير آليات وأطر تكفل التواصل والحوار ومناقشة الشؤون العمومية، أي وجود قنوات اتصالية مؤسسية تسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم وتطلعاتهم، وكذا فضاءات تشاورية تفاعلية للمبادرة والمساهمة في صنع السياسات الوطنية والمحلية سواء في تخطيطها أو تنفيذها أو تقييمها.

وبالتالي فالديمقراطية التشاركية تكفل انخراط المجتمع المدني في العملية التخطيطية التنموية عبر تشجيع المبادرات والاستماع للاقتراحات وفتح باب النقاش والحوار المجتمعي-المؤسسي، وتوفير الشروط المناسبة للفواعل المجتمعية في إدارة الشؤون العمومية وإزالة العراقيل والممارسات البيروقراطية بما يضفي المصداقية والاستجابة.

**أ- المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة وطنيا ومحليا:**

يؤدي المجتمع المدني دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي، حيث يعمل على دعم الجهود الحكومية والمبادرات المجتمعية لضمان تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. وتكمن مساهمته في مجالات متعددة تشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والثقافية، من خلال نشر الوعي، المبادرة وتنفيذ المشاريع، وتعزيز الشراكات بين مختلف الفاعلين، خاصة في مجال تحديد الأولويات والاحتياجات من خلال تقديم دراسات، تقارير، ومقترحات تستند إلى الواقع الميداني، مما يعزز مبدأ المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات التي تهم المجتمع.

كما يسهم في مراقبة تنفيذ الأهداف التنموية، وضمان الحوكمة الرشيدة عبر آليات الشفافية والمساءلة، مما يساعد في تحسين فعالية المشاريع الوطنية وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إلى جانب ذلك، يساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية وتعزيز التنمية الريفية والحضرية المستدامة وفي تمكين الفئات الهشة عبر تقديم برامج دعم وتمكين، وتوفير خدمات اجتماعية وتضامنية تساعد في الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما يعزز مبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التي تساهم في خلق فرص عمل مستدامة، ودعم ريادة الأعمال المجتمعية، دون أن ننسى تعزيز الوعي البيئي، من خلال حملات التوعية حول أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية، وإطلاق مشاريع متعلقة بالطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، وحماية التنوع البيئي.

**ب- تثمين المنجزات والمكتسبات والحفاظ عليها:**

يلعب المجتمع المدني دورًا حيويًا في تثمين المنجزات والمكتسبات الوطنية والحفاظ

عليها. فمن خلال جهوده التوعوية والتنموية، يسهم في تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية هذه المكتسبات والمشاريع والبنى التحتية المنجزة، وترسيخ قيم المواطنة المسؤولة التي تضمن استمراريتها وتطويرها. لذا يضطلع المجتمع المدني بدور هام في إبراز أهمية الجهود والمنجزات الوطنية من خلال البرامج والأغلفة المالية الهامة المجندة من قبل الدولة لإنجازها، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أو بيئية، من خلال حملات توعية وندوات تسلط الضوء على التقدم المحقق وأثره في تحسين حياة المواطنين، والمساهمة في الترويج للنجاحات الوطنية محليًا ودوليًا، مما يعزز صورة الوطن ويحفز المواطنين على المساهمة في مسيرة التنمية. ولا يجب أن نغفل الدور المحوري في تعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية، وتشجيع المواطنين على المشاركة الفاعلة في صون المنجزات وضمان استمراريتها مما يرسخ أسس التقدم والازدهار في المجتمع.

**ج- المساهمة في خلق الثروة:**

يُعد المجتمع المدني ركيزة أساسية في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مع التركيز على العدالة الاجتماعية والتضامن بين مختلف فئات المجتمع. من خلال الجمعيات، التعاونيات، والمنظمات غير الحكومية، والمساهمة في إطلاق مبادرات لخلق الثروة، وتمكين الفئات الهشة، وتعزيز ريادة الأعمال التضامنية التي تحقق أرباحًا مع بُعد اجتماعي وتنموي، عبر مرافقة وتشجيع إنشاء التعاونيات والمشاريع الاجتماعية التي تهدف إلى خلق فرص عمل وتعزيز التنمية المحلية التي تتوافق مع الخصوصيات الاقليمية لاسيما قطاعات مثل الفلاحة، الحرف التقليدية، والخدمات، التي من شأنها أن توفر مصدر دخل مستدام للأفراد، خاصة في المناطق الريفية والحدودية.

وعليه يلعب المجتمع المدني دورا هاما في تحقيق الاستدامة التنموية والانصاف اللذين يعنيان القدرة على الاستمرارية والصمود مستقبلا من خلال تهيئة الظروف المناسبة للنمو المضطرد، والقضاء تدريجيا على الآفات الاجتماعية والعمل على تثمين القدرات والمقدرات والموارد والحفاظ عليها والسعي الى القضاء على كل أشكال الإقصاء وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

## رابعا: المجتمع المدني فاعل أصيل في حفظ الذاكرة والهوية والثقافة الوطنية

وتظهر أدواره في هذا المحور فيما يلي:

**أ- الحفاظ على الذاكرة وتنمية الاعتزاز لدى الأجيال:**

يُعد المجتمع المدني أحد الفاعلين الأساسيين في الحفاظ على الذاكرة الوطنية وترسيخ الهوية التاريخية والثقافية، حيث يعمل على نقل القيم والمواقف التاريخية للأجيال القادمة، وتعزيز الاعتزاز بالوطن والانتماء، كما يساهم في استذكار المحطات وتوثيق الأحداث التاريخية، إحياء التراث المادي واللامادي، ونشر الوعي بأهمية صون عناصر الهوية الوطنية.

فمن حيث استذكار وتوثيق وحماية الذاكرة الوطنية، يلعب المجتمع المدني دورًا مهمًا في جمع وتوثيق الشهادات التاريخية، حفظ الأرشيف، وإعادة إحياء الذاكرة الجماعية

من خلال التظاهرات والملتقيات والمتاحف والمعارض المنظمة لإحياء المناسبات الوطنية والتاريخية. كما تساهم الجمعيات في رقمنة المخطوطات والوثائق والشهادات والمنشورات التاريخية وإتاحتها للباحثين والمهتمين، مما يضمن حفظها للأجيال القادمة ويساعد في تعزيز الشعور بالفخر والانتماء لدى الأجيال الحالية ولاسيما الأطفال والشباب.

أما من حيث نشر ثقافة المواطنة والاعتزاز بالهوية، يسهم المجتمع المدني في تعزيز المعرفة بتاريخ الأجداد، النضالات الوطنية، والإنجازات الحضارية. مما يعزز إدراك الشباب لأهمية الحفاظ على الإرث الوطني، ومكافحة طمس الهوية في ظل التحديات المرتبطة بمحاولات التشويه أو التلاعب بالوقائع التاريخية، ومواجهة حملات التضليل التي تمس التاريخ والجغرافيا، وذلك عبر نشر الوعي والوقاية من الأخطار والتحديات التي تواجه المجتمع من الجهات الأجنبية وفق أجندات ممنهجة وبرامج مدروسة، وضرورة امتلاك مكوناته، من جمعيات وناشطين وكذا أبناء الجالية بالخارج، لأدوات المرافعة وبناء الحملات الدفاعية، لاسيما من خلال تكنولوجيات الاعلام والاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي (TIC) لمجابهة حملات الفكر النيوكولونيالي ومخططاته وأزلامه.

**ب- تثمين التراث المادي واللامادي والدفاع عليه:**

يُعتبر المجتمع المدني أحد الفاعلين الأساسيين في الحفاظ على التراث المادي واللامادي والدفاع والمرافعة عليه، حيث يعمل على حماية التراث المادي ولاسيما المعالم الأثرية، المباني التاريخية، القطع الفنية، والمواقع الثقافية التي تعكس هوية الأمة وتاريخها، وذلك من خلال: حملات التوعية، مشاريع الترميم والصيانة بالتعاون مع الجهات المختصة، تعزيز السياحة الثقافية من خلال الترويج للمعالم التراثية وتشجيع زيارتها، التواصل مع الجهات الرسمية لاعتماد إجراءات قانونية لحماية التراث من الاندثار أو الاستغلال غير المشروع.

كما يعمل على حماية التراث اللامادي الذي يشمل العادات والتقاليد، الفنون الشعبية، الموسيقى، الطبخ التقليدي، والحرف اليدوية التي تعبر عن هوية المجتمعات، من خلال توثيقه، حمايته، والترويج له باعتباره جزءًا أساسيًا من الهوية الوطنية والثقافية. ومن خلال الجمعيات والنخب الثقافية يساهم المجتمع المدني في تعزيز الوعي بأهمية التراث وضرورة المحافظة عليه للأجيال القادمة من خلال منصات رقمية وكتب لضمان استدامتها، كما يعمل على تصنيفه على مستوى المنظمات الدولية لمواجهة اللصوصية الثقافية والتهديدات التي يواجهها التراث اللامادي (التحريف، السرقة، العولمة الثقافية). لذا يمكن للمجتمع المدني المساهمة بفعالية في التصدي لمحاولات طمس الهوية من خلال التوعية بضرورة حماية الموروث الثقافي، رفع دعاوى قضائية والمطالبة بإجراءات حكومية لحماية المعالم التراثية المهددة بالاندثار أو التغيير العشوائي، التعاون مع المنظمات الدولية مثل اليونسكو لتسجيل المواقع والمعالم ضمن قائمة التراث العالمي.

**ج- تعزيز الأمن الفكري الهوياتي:**

من جانب آخر، مناط بالمجتمع المدني كفاعل أساسي إلى جانب الفواعل الأخرى في الدولة تحمل المسؤولية في تعزيز الأمن الفكري والهوياتي والمواطنة التي تحقق التماسك

والمناعة للتصدي للأزمات، لاسيما من خلال الحفاظ على عناصر الهوية الوطنية وتعزيز المرجعية الدينية الوطنية والمحافظة على الهوية الثقافية في ظل الاختراق الثقافي متعدد الأبعاد الذي يهدف الى تعطيل فاعلية العقل والتشويش على نظام القيم واستهداف الذوق والسلوك الإنساني السليم.

وعليه، فإن انخراط المجتمع المدني في جهود التوعية لترسيخ وتعزيز وحماية مقومات الهوية الوطنية والذاكرة وحماية الأفكار ومنظومة القيم من الاستهداف الممنهج، من خلال مبادراته المتنوعة، يساهم في الحفاظ على الذاكرة والهوية والثقافة والقيم، لضمان أمننا الفكري واستدامته ونقله للأجيال القادمة، والدفاع عنه في وجه التحديات الحديثة.

## خامسا: المجتمع المدني مساهم فعال في تحقيق الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة المنظمة

أصبح دور المجتمع المدني في هذا الجانب أكثر من مطلوب، ويتجسد ذلك في:

**أ- تعزيز الاستقرار والأمن القومي:**

يلعب المجتمع المدني دورًا محوريًا في تعزيز الاستقرار والأمن القومي من خلال ثقافة السلم والحوار كوسيلة أساسية لحل النزاعات وتجنب الفوضى والعنف، ويعتبر الوعي المجتمعي أحد أهم العوامل الهامة التي يعززها المجتمع المدني عبر تنظيم برامج توعوية تستهدف الشباب لتعزيز الفكر المعتدل ومواجهة الفكر المتطرف ونبذ العنف وتعزيز ثقافة التسامح والعيش المشترك. ومع تزايد التهديدات الإلكترونية والدعاية المغرضة، أصبح للمجتمع المدني دور مهم في تعزيز الأمن الرقمي والمواطنة الرقمية، فهو يعمل على نشر الوعي بمخاطر الأخبار الزائفة والاختراق الخارجي.

ولدعم التلاحم الاجتماعي وتعزيز الجبهة الداخلية، يعد التماسك الاجتماعي ركيزة أساسية للاستقرار، وهنا يلعب المجتمع المدني دورًا حيويًا في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال نشر قيم التضامن والتآزر بين مختلف الفئات المجتمعية. كما يعمل على إطلاق مشاريع اندماجية تعزز روح الانتماء الوطني وتقضي على الفوارق الاجتماعية التي قد تؤدي إلى التوترات. بالإضافة إلى ذلك، يسهم المجتمع المدني في دعم الفئات الهشة والمحرومة، مما يساعد في تقليل الفوارق الاجتماعية والحد من المشكلات التي قد تؤثر سلبًا على الأمن القومي.

وتجدر الإشارة الى أهمية اليقظة والوعي تجاه عمليات التوظيف التي قد تتعرض لها منظمات المجتمع المدني مثل ما حدث في بلدان أوروبا الشرقية التي عرفت «الثورات الملونة» أوما حدث في بعض الدول العربية التي شهدت ما أطلق عليه «بالربيع العربي»، حيث تم استغلال قادة المجتمع المدني من قبل منظمات غير حكومية في أجندات ضد أوطانهم والتدخل في الشؤون الداخلية بحجة الدفاع عن حقوق الانسان والديمقراطية والأقليات، لزرع الفتنة والبلبلة وعدم الاستقرار، وهي كلها أدوات لحروب الجيل الرابع والخامس التي تعتمد على تأجيج الأوضاع وتفجير الدول من الداخل باعتماد الهندسة

الاجتماعية، التضليل والتشويش من خلال الاعلام ووسائط التواصل الاجتماعي، الهجمات والتهديدات الالكترونية والسيبرانية.

ومواجهة لهذه التهديدات فإن تحقيق الأمن القومي والاستقرار لا يقتصر على الجهود الأمنية فقط، بل يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الدولة والمجتمع المدني. فمن خلال أنشطته المختلفة، يساهم المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة، مواجهة التحديات الأمنية، وتعزيز الوحدة الوطنية، مما يجعله شريكًا أساسيًا في حماية الاستقرار ودعم التنمية المستدامة.

**ب- مكافحة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود:**

تعد الجريمة المنظمة والعابرة للحدود واحدة من أكبر التحديات الأمنية التي تواجه الدول والمجتمعات في العصر الحديث. حيث تشمل هذه الجرائم العديد من الأنشطة غير المشروعة مثل الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، تهريب المخدرات، التهريب، تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. لذا تستدعي مكافحة هذه الظواهر نهجًا متعدد الأبعاد يشمل التعاون الدولي، تعزيز التشريعات، والاستخدام الفعال للتكنولوجيا الحديثة، كما يتطلب دورا رياديا للمجتمع المدني في التصدي للجريمة المنظمة والعابرة للحدود من خلال عدة آليات: التحسيس والتوعية، الرصد والوقاية والحماية، ثقافــة التبليغ والافصاح، الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، رصد الانتهاكات والتبليغ عنها لجهات إنفاذ القانون، التعاون مع الجهات الرسمية عبر تعزيز الشراكة مع السلطات العمومية والمؤسسات الأمنية (تقديم المشورة، توفير البيانات، والمشاركة في تنفيذ البرامج الوقائية).

وعليه، إضافة الى تعزيز سيادة القانون، تلعب التوعية واليقظة المجتمعية دورا هاما في التصدي لهذه الظواهر وحماية الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي، كما يشكلان ضمانة لاستدامة الوقاية والمكافحة بما يفضي إلى تحقيق نتائج ملموسة وذات أثر على المدى المتوسط والبعيد.

كما يعتبر المجتمع المدني شريكًا أساسيًا في مرافقة ومؤازرة جهود مصالح الأمن، عبر تسهيل نشاطها من جهة، وتثمين نتائج الجهود المحققة من جهة أخرى، بما يكفل تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية لمصالح الأمن والرفع من الثقة فيها كسند وحصن منيع للوطن والمواطن.

## سادسا: المجتمع المدني مساهم فعال في تسيير الأزمات والمخاطر والكوارث

يُعتبر المجتمع المدني فاعلًا أساسيًا وشريكًا استراتيجيًا في إدارة الأزمات سواء كانت طبيعية أو صحية أو اجتماعية...حيث يضطلع بأدوار متعددة تسهم في تعزيز الاستجابة الفورية، ودعم الفئات المتضررة من خلال التضامن والاغاثة، ورفع مستوى الوعي المجتمعي، إضافة إلى دوره المحوري في مؤازرة السلطات العمومية وبناء قدرات الأفراد والمجتمعات لمواجهة التحديات بكفاءة وفعالية دون أن ننسى التكفل النفسي والاجتماعي. فأدواره قد تكون استباقية أو خلال الأزمة أو بعدها، عبر المساهمة في وضع خطط استباقية للتقليل من آثار الأزمات وتعزيز قدرة ومرونة المجتمع على الصمود.

**أ- بناء القدرات وتعزيز الجاهزية:**

من خلال المشاركة في وضع الخطط الاستباقية والعملياتية لتسيير المخاطر والمساهمة في نشر ثقافة الوقاية والتأهب من خلال حملات التوعية والتثقيف لتعزيز إدراك المواطنين لمخاطر الكوارث المحتملة، وتمكينهم وتدريبهم حول آليات وتدابير الوقاية اللازمة، مما يقلل من حجم الخسائر البشرية والمادية.

**ب- التنسيق ومؤازرة جهود السلطات العمومية:**

تُعد الشراكة بين المجتمع المدني والسلطات العمومية عنصرًا جوهريًا في منظومة إدارة الأزمات والكوارث. كما تلعب دورا هاما في ضمان استجابة متكاملة تلبي احتياجات المتضررين بشكل عادل وسريع أثناء الأزمة وبعدها (التعبئة المجتمعية، إحصاء المتضررين، الإغاثة، توفير الماء والغذاء، الرعاية الطبية والنفسية للحد من تداعيات الكوارث...) وعليه، فالمجتمع المدني ركيزة أساسية في تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود والتعافي في مواجهة التحديات المختلفة.

ويعتبر المجتمع المدني في الجزائر شريكًا استراتيجيًا لا غنى عنه في منظومة إدارة الأزمات التي يؤطرها القانون رقم 24-04 مؤرخ في 26 فبراير 2024 يتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الذي حدد في المادة 3 منه قائمة الأخطار والكوارث كما يلي: أخطار الزلازل، الأخطار الجيولوجية، أخطار الفيضانات، الأخطار المناخية القصوى، أخطار حرائق الغابات، الأخطار الصناعية والطاقوية، الأخطار الفضائية، الأخطار الإشعاعية والنووية، الأخطار الماسة بصحة الإنسان، الأخطار الماسة بصحة الحيوان والنبات، أخطار التلوث الجوي والبحري والمائي، أخطار التجمعات البشرية الكبرى، أخطار التصحر، أخطار الجفاف، أخطار تعرية السواحل وارتفاع مستوى البحر، الأخطار السيبرانية، أخطار الجراد، أخطار التكنولوجيا الحيوية.

## سابعا: المجتمع المدني مرافع موثوق عن المواقف والقضايا الوطنية إقليميا ودوليا

يؤدي المجتمع المدني دورًا محوريًا في الدفاع عن المواقف والقضايا الوطنية على الساحة الإقليمية والدولية، كما يساهم في تعزيز صورة الوطن والترويج لها، والتأثير في الرأي العام العالمي من خلال الدبلوماسية غير الرسمية، وهذا يتطلب ضرورة أن يكون المجتمع المدني في مستوى الوعي والفهم اللازم بحجم التهديدات والتأثيرات الجيوسياسية للتحديات والرهانات الدولية والإقليمية وتداعياتها، من جهة، ويقتضي الانخراط في الأجندة الوطنية عبر مؤازرة الجهود الرسمية التي تبذلها الدبلوماسية الجزائرية.

ويكمن دور المجتمع المدني في تعزيز ثقافة المرافعة لصالح مواقف الجزائر تجاه القضايا الدولية والإقليمية والمدافعة عن المواقف الوطنية ومؤازرتها، من خلال حضور المؤتمرات والمنتديات الدولية، من أجل نقل صورة الوطن إلى الخارج، تصحيح المغالطات، والترويج للصورة الإيجابية للدولة، كما يعمل على تعزيز التعاون الدولي عبر التشبيك وربط الشراكات مع منظمات أجنبية حليفة، مما يساهم في دعم مصالح الوطن على المستويين الإقليمي والدولي.

كما يمكن أن تضطلع الجمعيات بمهمة إعداد التقارير والمرافعات حول القضايا الوطنية، وعرضها أمام الهيئات الدولية، من جهة، والرد على التقارير المصاغة ضد البلاد، من جهة أخرى، مما يساعد على كسب الدعم والتأييد للمواقف الوطنية ورصد وتفنيد الادعاءات والتقارير المغلوطة التي تستهدف المساس بسيادة الدولة أو صورتها الخارجية.

ويستدعي تفعيل هذا الدور ضرورة تعزيز علاقة الإعلام بالمجتمع المدني ليكون مرافقا له بهدف إسماع صوته وإبلاغ رسالته. كما أنه يجب على المجتمع المدني توظيف وسائط التواصل الاجتماعي بطريقة احترافية بهدف التواصل مع مختلف شرائح المجتمع، لاسيما منهم الشباب واستغلالها للترويج للمواقف الوطنية التي يجب أن يتبناها الجميع.

كما يسهم المجتمع المدني في تكريس التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية من خلال الانخراط في المنتظم الدولي للحضور الفعلي والفعال في المنابر والمحطات الإقليمية والدولية، والمساهمة في صياغة القرارات التي تصب في مصلحة الوطن. إضافة الى تعزيز الحوار بين الثقافات والشعوب، مما يرسّخ مكانة الدولة كشريك فاعل في القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، مثل التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، قضايا البيئة ومكافحة التغير المناخي.

كما أنه وفي ظل حروب الجيل الخامس التي تستخدم الإعلام ووسائط الاتصال، يقوم المجتمع المدني بدور مهم في مواجهة الدعاية المغرضة، والتصدي للأخبار الزائفة التي تهدف إلى تشويه الحقائق عبر إطلاق حملات إعلامية دولية لتعزيز الحقائق، باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإعلامية العالمية، مما يضمن حماية المصالح الوطنية من التأثيرات السلبية للدعاية المضللة.

من جانب آخر تلعب الجالية الوطنية بالخارج دور جد مؤثر على الصعيد الدولي ولاسيما في الدول التي يقيمون بها، من خلال نقلهم للصورة الإيجابية للجزائر وللسلوك الجزائري الراقي. وكذلك دور النخب والكفاءات والإعلاميين المقيمين بالخارج في مؤازرة السياسة الخارجية للجزائر، من خلال خبرتهم وتشخيصهم ومعرفتهم لآليات إدارة السياسة واتخاذ القرار في الدول المعنية واللوبيات ومراكز اتخاذ القرار الدولية، لكي توفر عناصر معلومات ومؤشرات تفيد اتخاذ القرار لديبلوماسيتنا الوطنية.

ولا يجب أن نغفل ما تتمتع به بلادنا من إمكانيات لتسخير القوة الناعمة، التي يعرفها جوزيف ناي بالقدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال[12] . فالجزائر تملك العديد من أدوات القوة الناعمة مثل الزوايا، التراث الثقافي والسياحي المتنوع، الموسيقى والفن، الرياضة وغيرها، دون أن ننسى ثورتنا المباركة والملهمة وتجربتنا في مكافحة الإرهاب وفي المصالحة الوطنية، وديبلوماسيتنا المبنية على الشرعية والمصداقية وقيم التحرر والعدالة الإنسانية، والتي يمكن استغلالها للتأثير في عمقنا القريب من خلال جذب مجتمعات ما وراء حدودنا المباشرة وجذبهم لصالح مواقفنا الوطنية لكي نحصن حدودنا وما وراء حدودنا وفق مقاربة الأمن الشامل.

12. (جوزيف ناي) سياسي أمريكي وأستاذ للعلوم السياسية اشتهر بابتكاره مصطلحي القوة الناعمة والقوة الذكية، من مؤلفاته: "Soft Power: The Means to Success in World Politics"

وإذا بينا هذه الأدوار والوظائف المنوطة بالمجتمع المدني، فما هي آليات تفعيلها وما هي ميكانزمات مرافقة المجتمع المدني الجزائري لكي يمتلك الاحترافية الضرورية للعب دوره وترقية أدائه؟ وهو ما نجيب عليه في المحور الموالي.

## المحور الثالث: المرصد الوطني للمجتمع المدني: فضاء لترقية دور وأداء المجتمع المدني

تم بموجب دستور 2020 استحداث هيئة دستورية متمثلة في المرصد الوطني للمجتمع المدني، الذي يعتبر هيئة استشارية واطارا للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية أدائه، حيث تهدف هذه الهيئة التي لا تحمل صفة الوصاية على الجمعيات، إلى مرافقة المجتمع المدني الجزائري ولاسيما الجمعيات لكي تكون مساهما مع مختلف الهيئات والمؤسسات في تكريس الديمقراطية التشاركية وتحقيق أهداف التنمية الوطنية، من خلال أخذ آراء وانشغالات المجتمع المدني بعين الاعتبار في رسم السياسات العامة.

### أولا: المرصد الوطني للمجتمع المدني: مؤسسة دستورية في خدمة فعاليات المجتمع المدني

يشمل دور المرصد، باعتباره إطارا للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في قضايا المجتمع المدني، تقييم أداء المجتمع المدني وتطويره، واقتراح تصور عام لدوره في التنمية الوطنية المستدامة، ورصد الاختلالات التي تحول دون مشاركته الفعالة في الحياة العامة. كما يُسهم في تعزيز التواصل بين فعاليات المجتمع المدني والسلطات العمومية، ويعمل على إشراك الجالية الوطنية بالخارج في البرامج والنشاطات الوطنية، وتشجيع العمل التطوعي وتنمية روح الانتماء والتعاون بين الأفراد. وتتمثل مهامه وأهدافه لاسيما في:

- إتاحة بيئة مواتية للمجتمع المدني وترقية دوره وأدائه؛
- ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة؛
- ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها بما يحقق التنمية الوطنية المستدامة؛
- إرساء أسس للتشاور بين كل فعاليات المجتمع المدني والسلطات العمومية (تكريس الديمقراطية التشاركية)؛
- تشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام في نشاط المجتمع المدني وتنمية روح الانتماء؛
- ترقية قدرات المجتمع المدني ومرافقة مبادراته وتعزيز ديناميكيته على المستوى المحلي، الوطني والدولي.

### ثانيا: المرصد: خطة إستراتيجية وأهداف واضحة لتعزيز دور المجتمع المدني وترقية أدائه

بعد استكمال وضع هيكله التنظيمي وتنصيب أعضائه ووضع تصورات عمله خلال سنة 2022، استهل المرصد الوطني نشاطه خلال سنة 2023، بالانطلاق مباشرة في

العمل الهادف إلى تنظيم وتنسيق جهود فعاليات المجتمع المدني ودراسة وضعيته وتشخيص واقعه. فباشر تسطير خطته الإستراتيجية وشرع في تنفيذها، وقام بعقد اللقاءات والندوات والأيام الدراسية التي تناولت أهم المواضيع التي تعني المجتمع المدني. كما عمل على تكثيف الاتصال والتواصل بالمجتمع المدني وطنيا ومحليا عن طريق الزيارات الميدانية واللقاءات الجوارية المباشرة، وكذا تلقي الانشغالات والاقتراحات عبر الأرضية الرقمية للمرصد، وتنظيم الفعاليات التي استهدفت تفعيل وتأطير أنشطة المجتمع المدني، والتحسيس بالقضايا والمسائل الهادفة لرفع الوعي الوطني، وإشراك المواطنين وممثليهم من جمعيات وتنظيمات في الرقي بالحس المدني والمواطنة الايجابية والفعالة.

كما عمل المرصد خلال سنة 2023 على تجسيد التشاركية كأولوية في مخطط عمله، تجسيدا لتوجيهات السّيد رئيس الجمهورية خلال لقاء الحكومة بالولاة يوم 19 جانفي 2023، والتي حث فيها على ضرورة فتح فضاءات منتظمة للحوار بين السيدات والسادة الولاة والمرصد الوطني للمجتمع المدني، بما يكفل مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في تسيير الشّؤون العمومية، ويعمل على توطيد الدّيمقراطية التّشاركية وترقية ثقافة المشاركة المواطِنة النّشطة والمسؤولة، وتكريس الحوار والتّشاور المحلّي، في سبيل تحقيق التّنمية الوطنية والمحلّية وتحسين الخدمة العمومية، والتكفل بانشغالات المواطنين وإطارهم المعيشي.

كما قام المرصد بإطلاق أول استشارة وطنية رقمية كآلية لرصد احتياجات المجتمع المدني واقتراحاته، وذلك من أجل إتاحة الفرصة لقادة ومنتسبي المجتمع المدني للمشاركة في تطوير وترقية أداء الجمعيات في الجزائر، وتجسيدا للديمقراطية التشاركية بمقاربات ابتكارية، حيث أطلق المرصد على موقعه الالكتروني استشارة وطنية رقمية واسعة ومفتوحة في الفترة ما بين 15 فيفري إلى غاية 20 جويلية 2023 حول أولويات ومحاور تتعلق ببيئة ونشاط المجتمع المدني والتي تُعد اهتمامات مشتركة لمختلف المكونات بتعدد اختصاصاتها وتنوع مجالاتها.

وتوجت هذه العملية التشاركية ببعديها الميداني والرقمي بتنظيم المنتدى الوطني للمجتمع المدني خلال شهر ديسمبر 2023، الذي كان من أهدافه استخلاص توصيات عملية تشمل استجابات وحلول مبتكرة للتحديات والقضايا المطروحة.

كما عمل المرصد على تكثيف التنسيق والتعاون مع الهيئات والمؤسسات العمومية، فتم تشكيل لجان مشتركة مع العديد من القطاعات الوزارية، وإعداد برامج عمل مشتركة مع مختلف الهيئات والمؤسسات، بهدف ترقية المجتمع المدني وإرساء قواعد الديمقراطية التشاركية وتكريسها للمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة.

ولقد شكل التكوين والتدريب وبناء قدرات فعاليات المجتمع المدني رأس الأولويات بالنسبة للمرصد خلال سنتي 2023-2024، وتجسد ذلك في استراتيجية المرصد وبرنامج عمله، والتي تم تبنيها من خلال الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالتدريب والتكوين، حيث تم تأسيس وحدة بيداغوجية تتكون من خبراء ومكونين في مجال المجتمع المدني، التي أشرفت على النشاطات التكوينية الحضورية الموجهة لفعاليات المجتمع المدني من جمعيات

وتنظيمات، وعلى المنصة الرقمية المخصصة لتكوين نشطاء المجتمع المدني تحت تسمية كفاءات بلاس (+) للتدريب وتطوير قدرات المجتمع المدني، التي وضعت حيز الخدمة بداية من سنة 2024.

وفي إطار تنفيذ المهام المنوطة بالمرصد الوطني للمجتمع المدني في جانبها المتعلق بالاقتراح والتحليل والاستشراف، ومن أجل رصد احتياجات وانشغالات المجتمع المدني، والخروج بتشخيص يمكن من ترقية دوره وأدائه، قام المرصد بإعداد دراسة على النطاق الوطني حول كافة الجمعيات المعتمدة في الجزائر، ولاسيما من حيث تمتعها بالحقوق التي يخولها لها القانون وحصيلة نشاطاتها.

هذه الدراسة أفضت إلى تشخيص وتوضيح مدى مساهمة الحركة الجمعوية وبالفاعلية المطلوبة في تعزيز المواطنة والممارسة الديمقراطية والمشاركة في التنمية الوطنية بالجزائر، ومدى قدرتها على مواكبة التحديات التي تواجهها بلادنا، عبر تسليط الضوء على نقاط قوة ونقاط ضعف الجمعيات بعد دستور 2020 وما تضمنه من ضمانات وحقوق للجمعيات، وكذا ما تقوم به الجمعيات من مشاريع ونشاطات ميدانية سواء كانت بالتعاون مع مختلف السلطات العمومية أو بمبادرات وأعمال تطوعية.

وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها من حيث نطاقها الوطني وحجم العينة المستهدفة حيث غطت 58 ولاية، ولامست 3978 جمعية وطنية ومحلية، مما يجعل منها مرجعا تشخيصيا هاما يمكن من اتخاذ القرار في كل ما يخص الجمعيات.

كما تم سنة 2024 إيلاء الاهتمام وإعطاء الأولوية لترسيخ آليات التعاون والتنسيق بين فعاليات المجتمع المدني من جهة وتوجيه الجهود للشراكة مع القطاعات المختلفة في إطار تعزيز الشراكة والتشبيك بين فعاليات المجتمع المدني والجماعات المحلية والقطاع الاقتصادي العام والخاص من جهة أخرى، لتأطير وتعبئة طاقات مكونات المجتمع المدني وتفعيلها كشريك في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، ودفع فعاليات المجتمع المدني نحو التركيز على قضايا واضحة واستراتيجية على غرار البيئة وتأثيرات المناخ ومكافحة التصحر ومشروع السد الأخضر وقضايا الأمن الغذائي والأمن المائي، والتحول الرقمي، والمرأة الريفية المنتجة، وملف المحافظة على الذاكرة والهوية الثقافية ومحاربة الفكر النيوكولونيالي، والعمل عليها بطرق فعالة ومبتكرة بالتنسيق مع الفاعلين الآخرين من سلطات عمومية وقطاع خاص، وهذا لتكريس ثقافة المرافعة الإيجابية والشراكة وتنسيق الجهود الرسمية وغير الرسمية.

كما كان للمرصد وقفة مع أهم حدث في سنة 2024 وهو الانتخابات الرئاسية المسبقة ليوم 07 سبتمبر 2024، من خلال إطلاق حملة واسعة للتثقيف الانتخابي والتحسيس بأهمية المشاركة وترقية المواطنة الفعالة.

ولا شك أن هذه النشاطات والمبادرات التفاعلية التي شارك فيها كل أعضاء المرصد قد شكلت فرصة ثمينة لطرح انشغالات الحركة الجمعوية وفعاليات المجتمع المدني وتدارس التحديات والعوائق التي تحد من فعاليتها في النشاط وأداء أدوارها بكفاءة، وسانحة لاقتراح

الحلول ووضع التصورات والمرافعة لتجسيدها على أرض الميدان، في ظل الإرادة السياسية القوية للدولة من أجل تمكين المجتمع المدني وإشراكه وترقية أدائه، وجعله ركيزة أساسية لبناء الجزائر الجديدة. فما هي الاستراتيجيات والآليات العملية الضرورية لتعزيز دور المجتمع المدني وترقية أدائه؟

## ثالثا: نحو استراتيجية وطنية لتعزيز دور المجتمع المدني وترقية أدائه

يحتاج المجتمع المدني وبكل واقعية لتنظيم وتأطير وخطاب واضح المعالم تشكله قيادات قادرة على التواجد والتأثير في قواعدها وفي بيئتها المحلية والوطنية والدولية. لذا فإن الاعتماد على التدريب النوعي وتعزيز القدرات للموارد البشرية في الفضاءات الجمعوية هو أحد الرهانات الهامة للدولة من خلال المرصد الوطني للمجتمع المدني ومختلف الفاعلين المؤسسيين من أجل الوصول الى مجتمع مدني يتميز بالاحترافية والكفاءة والنجاعة في النشاط والتدخل والتأثير على السياسات العمومية وعلى الرأي العام من خلال مبادراته وديناميكيته، لكي يكون فعالا وفاعلا في خدمة القضايا الوطنية، وأكثر يقظة ووعيا بالتحديات والرهانات الوطنية والدولية.

إن هذا التشخيص لا يعني عدم وجود تنظيمات وقيادات وأفراد أثبتوا قدرتهم كمجتمع مدني على رفع التحدي ومؤازرة جهود السلطات العمومية في مختلف المحطات التي عايشتها بلادنا والتي أثبتت تجندها وقدرتها على أن تكون قوة ناعمة وسندا حقيقيا للدولة، وهو ما يستدعي الاستفادة من خبراتها وممارساتها الجيدة وتعميمها على أكبر قدر من الجمعيات. دون أن ننسى موروثنا المجتمعي ولاسيما مجتمعنا المدني التقليدي الذي يملك بالفعل القدرة على التأثير في عمقنا العربي والأفريقي بما يعزز من دبلوماسيتنا الرسمية.

وسعيا إلى الوصول الى مجتمع مدني قادر على رفع التحدي يجب العمل على خمسة محاور أساسية: القيادات، القيم، المفاهيم، النماذج، الشبكات، ووضع عدة آليات أساسية لإتاحة بيئة مواتية وتمكينية للمجتمع المدني الجزائري لكي يحقق الأدوار المنوطة به بالفاعلية المطلوبة التي تضمن الاحترافية والديمومة في النشاط والتأثير، والتي نصوغها كتوصيات عملية كما يلي:

- خلق فضاءات منتظمة للحوار والتشاور الوطني والمحلي بين المجتمع المدني والسلطات العمومية بطرق ابتكارية مع التوصية بتفادي الاقصاء أو الانتقائية l'exclusion et la sélectivité؛
- خلق آليات لبناء شراكات جمعوية ببعد وطني وأفريقي واستقطاب النخب والقيادات؛
- تشجيع وتعميم التجارب والنماذج الجمعوية الناجحة وإنشاء جمعيات وشبكات ببعد استراتيجي مع مرافقتها بتحديد الإطار العام للأجندة وتحرير المبادرة العملياتية واقتحام الفضاء الأزرق TIC؛
- جرد النخب والقيادات الجمعوية بما في ذلك من الجالية في الخارج القادرة على المرافعة

والتأثير وتشجيع ومرافقة تواجدها في المنابر الإقليمية والدولية؛

- إنشاء صندوق لتمويل المبادرات والمشاريع الجمعوية؛
- تحصين ووقاية الجمعيات من الاستغلال والتوظيف، وترقية دورها كقوة ناعمة مواطنة ووطنية Société civile citoyenne et nationaliste.

## خاتمة

إن حجم التحديات الجيوستراتيجية المتعددة الأبعاد يتطلب تظافر جهود مختلف الفاعلين، دولة ومجتمعا مدنيا، من أجل تكوين قوة ذكية تتضمن معادلة القوة الصلبة والقوة الناعمة وفق مقاربة شاملة لتعبئة عناصر القوة لصالح الدفاع الوطني - رابطة جيش أمة – من خلال حكامة وطنية معززة وجبهة داخلية محصنة متعددة العناصر نصوغها في الشكل التالي:

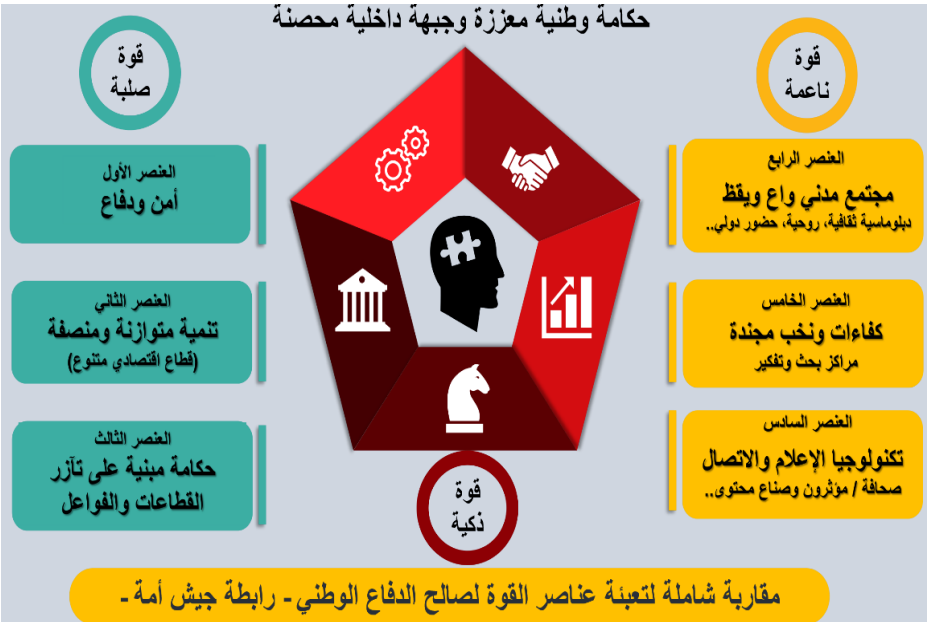


## قائمة المراجع

### الكتب:

1) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، الدوحة: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1998.

2) Zack TAYLOR, Good Governance at the Local Level: Meaning and Measurement, IMFG Papers on Municipal Finance and Governance, Institute on Municipal Finance & Governance, University of Toronto Canada, No. 26, 2016.

## النصوص القانونية:

### الدساتير:

دستور 2020

### القوانين:

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة. الجريدة الرسمية. العدد 77 من سنة 2001.

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-02 المؤرخ في: 29 جوان 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. الجريدة الرسمية. العدد 61 من سنة 2010

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية. العدد 37 من سنة 2011.

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-06 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلّق بالجمعيات، الجريدة الرسمية عدد 02، 2012.

### التقارير الدولية:

1) World Bank Governance and Development. Washington, DC.1992.

2) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو دي جانيرو، البرازيل، 20-22 جوان 2012.

3) الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان، دليل عملي للمجتمع المدني، أكتوبر 2014.

# السياحة الداخلية: مساهمة في التنمية الاقتصادية والروابط الاجتماعية

السيد موسى بن تامر
وزارة السياحة والصناعات التقليدية

## مقدمة

تعتبر السياحة الداخلية من العوامل المهمة التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل الظروف التي أعقبت جائحة كورونا، إذ أنها توفر فرصًا كثيرة لتنمية العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتعد بمثابة محرك هام للنمو الاقتصادي. ففي ظل الجائحة، تزايدت أهمية السياحة الداخلية كبديل للسياحة الخارجية التي شهدت تراجعًا كبيرًا بسبب قيود السفر والطيران.

وقد شكّل هذا التوجه فرصة لتعريف المواطنين بما تمتلكه الجزائر من ثروات سياحية متنوعة، من شواطئ وجبال وصحاري شاسعة، مرورًا بالمعالم التاريخية والثقافية، علاوة على مختلف الأنماط السياحية المتوفرة: الساحلية، الحموية، الغابية، الدينية، الصحراوية،...إلخ

## 1. السياحة الداخلية في الجزائر

### 1.1 نمو السياحة الداخلية، من خلال

- تضاعف أعداد السياح الوطنيين في السنوات الأخيرة مقارنة بالفترة التي سبقت جائحة كورونا، هذا النمو يعكس تزايد الاهتمام بالأنشطة السياحية الداخلية،
- ارتفاع الإيرادات السياحية والتي سجلت أرقاماً معتبرة، حيث بلغت 1,5 مليار دولار سنة 2024، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 25% مقارنة بسنة 2023، وهذا ما يعكس النمو المتزايد للطلب على السياحة الداخلية،
- الاستثمارات الحكومية: قامت الدولة الجزائرية بتوجيه استثمارات كبيرة لتطوير البنية التحتية السياحية.

### 2.1 البنية التحتية السياحية

**أ- مراكز العلاج بمياه البحر:** يوجد في الجزائر مركزين عموميين ومركزين خاصين للعلاج بمياه البحر، مما يعكس الاهتمام المتزايد بهذا النوع من السياحة العلاجية.

**ب- المنابع الحموية:** تضم الجزائر 282 منبعًا حمويًا، مع 8 محطات عمومية و24 محطة خاصة قيد الاستغلال. بالإضافة إلى ذلك، هناك 21 مشروعًا قيد الإنجاز لتطوير هذا القطاع الواعد.

**ج-الشواطئ:** تمتلك الجزائر 638 شاطئًا، تم فتح 21 شاطئًا جديدا خصيصًا لموسم الاصطياف 2024. هذه الشواطئ تمثل وجهة رئيسية للسياحة الداخلية، وتساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل.

**د-المؤسسات الفندقية:** عدد المؤسسات الفندقية في الجزائر 1423 فندقًا، حيث توفر هذه الفنادق قدرة إيواء تصل إلى 139963 سريرًا. كما ساهمت هذه المؤسسات في خلق 36169 منصب شغل مباشر، منها 31938 منصب دائم و4231 منصب موسمي.

**ر- السياحة الصحراوية:** من شهر أكتوبر 2023 إلى شهر أفريل 2024 بلغ عدد السياح المقيمين 500029 سائحًا، عدد السياح غير المقيمين 37030 سائحًا، مع نسبة ارتفاع ملحوظة بالنسبة للسنوات الماضية.

## 2. مساهمة السياحة الداخلية في النمو الاقتصادي والاجتماعي

### 1.2 النمو الاقتصادي

تساهم السياحة الداخلية بشكل كبير في دعم الاقتصاد المحلي من خلال العديد من القطاعات: النقل، الفنادق، المطاعم، والأنشطة التجارية المحلية،...إلخ. هذا بالإضافة إلى أنها توفر عديد فرص العمل الجديدة للشباب، خاصة في المناطق التي تعتمد على السياحة كمصدر رئيسي للدخل، حيث ساهمت السياحة الداخلية في رفع نسبة تشغيل الفنادق إلى أكثر من 70% خلال فترات الذروة، مقارنة بـ 50% قبل الجائحة، كما يُقدَّر حجم إنفاق السياح المحليين داخل الجزائر بحوالي 1.2 مليار دولار سنويًا، ما يعكس أهمية القطاع في دعم الاقتصاد الوطني.

كما تؤدي السياحة الداخلية دورًا هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي، عبر:

- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: تبلغ مساهمة قطاع السياحة بحوالي 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وهو رقم مرشح للنمو مستقبلا.
- توظيف الشباب: يوفر القطاع السياحي في الجزائر فرص عمل لآلاف الشباب، خاصة في المناطق النائية، بحيث يوفر أكثر من 50000 فرصة عمل سنويًا في الفنادق والمطاعم والنقل وقطاع الصناعة التقليدية.
- المشاريع الصغيرة والمتوسطة: مع تطور السياحة الداخلية، برز الدور الكبير والمهم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تقديم خدمات سياحية ذات جودة عالية على مستوى المؤسسات الفندقية. ومع رقمنة القطاع وتطوير المواقع الإلكترونية والتطبيقات التفاعلية سهل على السياح اكتشاف المسارات السياحية المختلفة في الجزائر. كما أن مبادرات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي ساعدت في توفير فرص عمل مستدامة، خاصة في مجالات الإرشاد السياحي، الصناعة التقليدية، والمطاعم المحلية.

### 2.2 النمو الاجتماعي

تساهم السياحة في تحقيق النمو الاجتماعي من خلال:

- **تعزيز الهوية الثقافية:** تساهم السياحة المحلية في تعزيز الهوية الثقافية الجزائرية، عبر زيارات المواقع التاريخية والمعالم الثقافية، مما يعزز الوعي الثقافي لدى الشباب.
- **تحسين البنية التحتية في المناطق النائية:** يتطلب تطوير السياحة الداخلية تحسين البنية التحتية في المدن والقرى، مما يساهم بشكل كبير في تحسين تجربة السياح

المحليين والدوليين، ويحفز النمو الاقتصادي في هذه المناطق للسكان المحليين، من خلال بناء الطرق، المرافق العامة، وتوسيع الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية.

- **الوعي البيئي والتنمية المستدامة:** من خلال التركيز على السياحة البيئية والطبيعية، تساهم السياحة الداخلية في رفع الوعي البيئي، وتشجيع السياحة المستدامة التي تحترم البيئة وتحافظ على التنوع البيولوجي.
- **إدماج المواطن في جهود التعريف وإحصاء مواقع التراث الوطني:** تسعى الدولة إلى إشراك المواطنين في عملية التعريف بالمواقع السياحية والتراثية، مما يسهم في تعزيز الهوية الوطنية وجذب المزيد من السياح المحليين والدوليين.
- تم إطلاق عدة برامج وطنية لحصر وتصنيف المواقع التراثية، التاريخية المنتشرة عبر ربوع الوطن، التي تعكس جذور هذا الشعب الضارب في عمق الحضارة، بمشاركة المجتمعات المحلية والباحثين، حيث تم تسجيل أكثر من 1200 موقع تراثي جديد ضمن قائمة التراث الوطني.
- تشجيع المبادرات الشبابية لإنشاء تطبيقات إلكترونية ومنصات ترويجية للتعريف بالوجهات السياحية، حيث تم دعم أكثر من 50 مشروعًا ناشئًا في هذا المجال خلال سنة 2023.
- تعزيز دور المجتمع المدني والجمعيات الثقافية في تنظيم جولات سياحية داخلية، مما زاد من نسبة المشاركة المجتمعية في الحفاظ على التراث السياحي بنسبة 35% مقارنة بالسنوات الماضية.

## 3. البرامج الحكومية لدعم السياحة الداخلية

### 1.3 المشاريع السياحية

قامت الدولة الجزائرية بإطلاق العديد من البرامج والمشاريع لتعزيز السياحة الداخلية، من خلال استحداث مشاريع سياحية جديدة، تهدف إلى توفير بنية تحتية حديثة وجذابة للسياح الوطنيين وجاليتنا بالخارج.

هناك أكثر من 880 مشروعًا سياحيًا قيد الإنجاز، و2500 مشروعًا محل موافقة اللجنة الوطنية لاعتماد المشاريع السياحية، حيث أسهمت عملية تسهيل إجراءات الحصول على مختلف الرخص لإنشاء المؤسسات الفندقية والمرافق الترفيهية في تدعيم الحافظة الفندقية المصنفة التي ارتفعت إلى أكثر من 1400 فندق نهاية سنة 2024 وبقدرة إيواء تقارب 140000 سرير.

كما أن تعزيز السياحة الداخلية يرتكز على إطار قانوني وتنظيمي محكم، حيث تم اتخاذ عدة تدابير لدعم الاستثمار في القطاع السياحي، من بينها:

- **قانون الاستثمار الجديد (2022):** يوفر هذا القانون مزايا تحفيزية للمستثمرين في المجال السياحي، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، منح إعفاءات ضريبية، وتوفير العقار السياحي بشروط تفضيلية، واستحداث وكالة وطنية للعقار السياحي (ANFT)

للإشراف على تسيير وتوزيع العقار السياحي، بهدف تسهيل الحصول على الأوعية العقارية المخصصة للمشاريع السياحية، وضمان استغلالها بشكل أمثل،

- **تهيئة المناطق السياحية ذات الامتياز (ZEST):** تعمل الدولة على تطوير هذه المناطق المخصصة حصريًا للمشاريع السياحية الكبرى، حيث تم تخصيص أكثر من 249 موقع عبر مختلف الولايات لإنشاء منتجعات سياحية، فنادق، ومرافق ترفيهية وفق معايير حديثة.

### 2.3 مرافقة المشاريع ومنتجات الصناعة التقليدية

من أجل دعم السياحة الداخلية، تعمل الدولة على مرافقة الحرفيين في عرض وتسويق منتجاتهم التقليدية، عبر مبادرات مختلفة لتقديم منتجات ذات جودة عالية وسعر يناسب جميع فئات المجتمع، خاصة المنتجات التذكارية، مما يوفر دخلًا إضافيًا للعديد من الأسر ويحافظ في نفس الوقت على التراث الثقافي.

ومع الدعم المستمر للمشاريع السياحية وتطوير الصناعة التقليدية، يمكن للجزائر أن تكون وجهة سياحية محورية في المنطقة، تساهم بشكل ملموس في نمو الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل المستدامة.

## 4. تعزيز الروابط الاجتماعية

تساهم السياحة الداخلية أيضًا في تعزيز الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع، فهي تشجع على التفاعل بين مختلف شرائحه وتساهم في تبادل الخبرات والثقافات بين شباب وأسر ولايات الوطن. بالإضافة إلى ذلك، فهي تساعد على تعزيز الانتماء الوطني، حيث يشعر المواطنون بالفخر بمنتجات بلادهم المتنوعة من خلال زياراتهم للمواقع السياحية والمعالم التاريخية والثقافية.

إلى جانب الفوائد الاقتصادية، تؤدي السياحة الداخلية دورًا مهمًا في تعزيز الهوية الوطنية والترابط الاجتماعي، حيث:

- تساعد على زيادة نسبة المواقع التراثية بنسبة 40% بعد الجائحة، مما يعزز الوعي الثقافي بين المواطنين،
- تساهم في تحسين البنية التحتية بالمناطق السياحية، مثل تعبيد الطرق وإنشاء مرافق جديدة،
- تساعد في رفع الوعي البيئي، حيث تم إطلاق عدة مبادرات لتعزيز السياحة المستدامة، مما أدى إلى زيادة المساحات المحمية بنسبة 15% خلال السنوات الأخيرة.

### خلاصة

مع تزايد الاهتمام بالسياحة الداخلية وتوسيع الاستثمارات، يُتوقع أن يواصل هذا القطاع نموه، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني، توفير المزيد من فرص العمل الدائمة، وتعزيز الهوية الثقافية الجزائرية. لذا، فإن تعزيز السياحة الداخلية ليس مجرد بديل مؤقت، بل هو استثمار طويل الأمد في مستقبل الجزائر السياحي.

# الجلسة الخامسة
# روافد تعزيز التلاحم الوطني

# التربية وترسيخ ثقافة المواطنة في المناهج التربوية

السيد محمد ضيف الله
وزارة التربية الوطنية

## مقدمة

تُعَدّ التربية الركيزة الأهم في بناء الفرد داخل المجتمع، ولأنّ المدرسة أصبحت ضرورة لا غنى عنها في المجتمعات الحديثة، نظرًا لدورها المحوري في تكوين شخصية الأفراد وتنمية وعيهم بأنفسهم ومجتمعهم، كان من المسلّم به، الاعتماد على مناهج تربوية تضمن تحقيق هذه الغايات.

وبما أن المناهج التعليمية تشكّل الأساس في العملية التربوية، فقد أصبح لزامًا أن تحرص على تحقيق تذويت القيم والمواقف الأساسية المشتركة بين أفراد الأمة. فهي لا تقتصر على نقل المعرفة فحسب، بل تسهم في بناء مواطن متشبّع بثقافة المواطنة والانتماء والمسؤولية المجتمعية، وترسيخ مبادئ التسامح واحترام التنوع، مما يعزز الجبهة الداخلية ويعمّق التلاحم الوطني.

وانطلاقًا من كون القيم الدينية والوطنية والمجتمعية مترابطة ارتباطًا وثيقًا بمرجعيات انصهرت عبر عقود من الزمن، لتشكّل في النهاية مكوّنًا جوهريًا للشخصية الجزائرية، كان من الضروري أن يستند واضعو المناهج إلى هذه المرجعيات المشتركة لتحديد صورة الجزائري المأمول.

ويُعد ترسيخ ثقافة المواطنة في المناهج التربوية خطوةً أساسيةً نحو بناء مجتمع أكثر وعيًا وتماسكًا. فغرس قيم المواطنة في عقول الناشئة لا يسهم فقط في تنمية الأفراد، بل يعزز الاستقرار والتقدم الاجتماعي. ومن خلال تبنّي أساليب تدريس حديثة، يمكن أن يصبح تعليم المواطنة من خلالها، أداةً فعالةً في إعداد أجيال مسؤولة، قادرة على مواجهة تحديات المستقبل بروح من التعاون والانتماء.

وعلى هذا الأساس، سيرتكز هذا العرض على بيان علاقة ترسيخ ثقافة المواطنة بالمرجعية القانونية والتربوية الوطنية، وانعكاساتها في المناهج التعليمية، بالإضافة إلى تقديم نموذجين ديداكتيكيين: الأول مكرّس، والثاني مأمول، بهدف ترسيخ ثقافة المواطنة

## أولا: المرجعية القانونية والتربوية في ترسيخ ثقافة المواطنة في المناهج التربوية

يُعدّ القانون 04-08 المتضمن القانون التوجيهي للتربية مرجعية أساسية في ترسيخ ثقافة المواطنة في النظام التربوي الوطني. ففي مادته 45، يبرز أهمية تربية الأجيال على ثقافة المواطنة من خلال البرامج الدراسية، حيث يُفترض تمكين التلاميذ من فهم حقوقهم

وواجباتهم كمواطنين. يُركز القانون على تعزيز القيم الوطنية، مثل الولاء للوطن والاحترام المتبادل بين الأفراد، بهدف المساهمة في بناء تكوين مجتمع جزائري متماسك وديمقراطي.

يتم تحقيق ذلك من خلال «منح المحتويات التربوية الأساسية» في مختلف المواد التعليمية، التي تشمل المعارف والمهارات والقيم والمواقف التي تمكّن التلاميذ من:

- اكتساب المهارات التي تضمن قدرتهم على التعلم مدى الحياة،
- تعزيز هويتهم بما يتماشى مع القيم والتقاليد الاجتماعية والروحية والأخلاقية النابعة من التراث الثقافي المشترك،
- التشبع بقيم المواطنة ومتطلبات الحياة في المجتمع،

وتأتي المرجعية التربوية المتمثلة في «المرجعية العامة للمناهج» لتوضّح كيفية تحقيق هذه الأهداف من خلال المبادئ والمرجعيات التي تُحدد الأسس المرتبطة بالأمة وقيمها. وتشمل هذه المرجعيات:

- الانتماء إلى الجزائر كمُثلّمة للتضامن التاريخي، قديمًا وحديثًا،
- الشعور بالانتماء إلى أمة واحدة وشعب واحد، قائم على إرث تاريخي وجغرافي وحضاري وثقافي، بما يرمز إليه الإسلام واللغتين الوطنيتين (العربية والأمازيغية) والعلم والنشيد الوطنيين،
- الانفتاح على حضارات العالم وقيمه العالمية التي لا تتعارض مع قيمنا،

وأخيرًا، يُفصل الدليل المنهجي لإعداد المناهج في كيفية تحويل الإطار القانوني لثقافة المواطنة إلى صورة عملية عند إعداد المناهج الدراسية. من خلال اقتراح نسقية موحدة في كل المواد الدراسية لبناء ملمح التخرج (أنظر المثال).

## نسقية بناء ملمح التخرج في مجال اللغات:

| ملمح التخرج من التعليم الأساسي: مجال اللغات | | |
|---|---|---|
| **مجال القيم والمواقف** | الهوية الجزائرية | - إيقاظ شعور الانتماء إلى وطنه الجزائر وأمته؛<br>- يعتز ويقدر مكونات الهوية الجزائرية ويحترم رموزها؛<br>- ينمي القيم الخلقية والدينية والمدنية المستمدة من مكونات الهوية الجزائرية من خلال النصوص اللغوية؛<br>- يعتز بلغتيه الوطنيتين. |
| | الضمير الوطني | - يرقّي شعوره بالانتماء للأمة إلى مستوى الوعي (الضمير) الوطني باقتناعه بوحدة الانتماء والمصير المشترك للأفراد والمجموعات الوطنية المكونة للأمة؛<br>- يحافظ على الرموز الوطنية ويدافع عنها؛<br>- يتبنّى التصرفات المرتبطة بقيم الوطن وأخلاق الأمة؛<br>- يقتنع بضرورة الحفاظ والدفاع على انسجام الأمة وحدود الوطن؛ |
| | المواطنة | - يتحّلى بروح التعاون والتضامن والعمل الجماعي والصدق في التعامل؛<br>- يساهم في الحياة الثقافية للمدرسة والحي أو القرية؛<br>- ينتهج أساليب الاستماع والحوار، وينبذ العنصرية والعنف بمختلف أشكالهما؛ |
| | التفتح على العالم | - يبدي فضوله الفكري والعلمي؛<br>- يتفتّح على الآداب الإقليمية والعالمية؛<br>- يتفتّح على اللغات الأجنبية والثقافات الأخرى؛<br>- يتقبل الاختلاف، ويسعى إلى التعايش السلمي مع الآخرين؛ |

ويأتي المنهاج في صورته النهائية ليجسد المرجعيات القانونية والتربوية في شكل برنامج دراسي قابل للتنفيذ وفق النموذج الآتي:

**برنامج السنة الأولى من التعليم الابتدائي**

| | | | |
|---|---|---|---|
| | **الكفاءة الشاملة** | | يعبّر ويتواصل بلغة يغلب عليها نسق التواصل اليومي، ويستأنس بالخطاب الفصيح ويفهم معناه، ويفكّ الرّموز ويقرأ نصوصا ببنية بسيطة ويفهمها، ويكتب حروفا وكلمات وجملا. |
| **ملمح التخرّج** | **القيم والمواقف** | الهويّة الجزائرية | يحرص على نطق الحروف والكلمات والجمل بشكل صحيح |
| | | الضمير الوطني | يمتّن صلته بمجتمعه من خلال اللغة الفصيحة |
| | | المـواطنة | يظهر احتراما للغير أثناء التعبير والتّواصل. |
| | | التفتّح على العالم | يفهم ويستعمل الكلام الفصيح البسيط. |
| | **الكفاءات العرضية** | طابع فكري | • يكتشف علاقة النبرات والإيماءات بمعاني. الكلمات ودلالات العبارات. وينمّي قدرته على فهم بعض صيغ وتراكيب وأساليب الخطاب.<br>•يدرك أهميّة تسلسل الأحداث. وعوائد استثمار الموارد اللغويّة، وأثر الايماءات والنبرات الصوتيّة في التعبير والتواصل.<br>• يتحكّم في النطق السليم للأصوات والمقاطع، ويطابق بين الرموز وأصواتها؛ تحقيقا للقراءة، ويفهم معاني الكلمات ودلالات الجمل.<br>• يعي العلاقة بين أدوات الكتابة وبنوعيتها وأهميّة مقاييس الحروف والأبعاد والمسافات وينمي قدرته على الانصات و/أو الابصار. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | طابع منهجي | • يستغل الايماءات والنبرات الصوتية لاكتشاف معاني الكلمات ودلالات العبارات.<br>• يستثمر الموارد اللغوية وأدواتها والايماءات ونبرات الصوت في التعبير والتواصل، مراعيا التسلسل.<br>• يقيم العلاقات الدّلاليّة بين الصّور والكلمات ويفكك ويركب الوحدات اللغوّية ويقرؤها؛ بعد تطبيق مهارات الوعي الصوتي / الخطي عليها |
| | | | • يوظّف أدوات الكتابة بشكل سليم عند الكتابة والنسخ، وفق المقاييس والأبعاد والمسافات، ويحوّل الملفوظ السمعي إلى مكتوب. |
| | | طابع تواصلي | • يتفاعل مع الايماءات والنبرات للتعبير عن فهمه.<br>• يطوّر نسق تعبيره وتواصله نحو الفصيح، باستعمال الأساليب المناسبة.<br>• يشرح المساعي المتعلّقة بمهارات الوعي الصوتي/ الخطي.<br>• يتواصل كتابيا مع الغير |
| | | طابع شخصي واجتماعي | • يستأنس بموارد الخطاب لفهم بعض الكلام الفصيح.<br>• يوظف أفعال القول في تواصله مع غيره.<br>• يتعاون مع الغير في تركيب الكلمات والجمل لتحقيق الفهم.<br>• يكتب لنفسه ولغيره. |

## ثانيا: نموذج ديداكتيكي لمقاربات ديداكتيكية مكرسة:

**الموضوع: احترامُ الدَّوْر**

**الهدف:** الالتزام بالانضباط في مختلف مواقف الحياة التي تستدعي احترام الدور واستخدام اللياقة المناسبة في ذلك.

**الأنشطـة:**

**النشاط 1: يطرح المعلم السؤال التالي:**

- كيف تحافظ على النظام في البيت؟
- أذكر فوائد النظام المطبق في المدرسة.
- ما هي عبارات اللياقة المستعملة في المدرسة؟

**النشاط 2: يطلب المعلم من التلاميذ فتح الكتب ص (41\42) ويدعوهم للتعبير عن الصور، ثم الإجابة عن الأسئلة:**

- ما التصرفات الدالة على احترام الدور؟
- ما هي الأماكن التي تشاهد فيها هذا التصرف؟
- ما هي الأماكن التي يمارس فيها التلاميذ الدور؟
- ما هي الأماكن التي ينتظر فيها الكبار الدور؟
- أذكر أماكن عمومية يمارس فيها الجميع احترام الدور.

**النشاط 3: يطالب المعلم التلاميذ بقراءة الفقرتين ص (43\44) ثم الإجابة عن الأسئلة التالية:**

- ما هي الأماكن التي يتردد عليها الناس بكثرة؟
- لماذا يتردد الناس على المؤسسات العمومية؟
- كيف ينتظر الناس؟
- بين التصرفات الجميلة في الأماكن العمومية.
- ما سبب الخصومات في الأماكن العامة؟

### الاستنتاج:

احترام الدور سلوك جميل ينبغي ممارسته في الأماكن العمومية البلدية، البريد، القطاع الصحي، وحدة الكشف الصحي، الضمان الاجتماعي.

**التطبيق:** يشرح المعلم التمرينات ص (45) ويطالبهم بالحل الفردي على الكراسات

## ثالثا: نموذج ديداكتيكي لمقاربات ديداكتيكية مأمولة

**الأنشطة:**

**النشاط 1: تحليل موقف يتعلق بالوصول إلى تحقيق هدف في زمن محدد بوجود ثلاث قيود.**

- توفر (06) صنابير.
- مقابل (33) تلميذ.
- قيد الزّمن.

**التعليمية:** المطلوب من جميع التلاميذ الوضوء باستعمال الصنابير (06) الموجودة في الحوضين (01/02) في مدة 08 دقائق والعودة إلى القسم.

**ملاحظة:** تصوير المتعلمين عن طريق الهاتف دون الكشف عن ذلك.

**هيكلة النشاط رقم (1):** فتح نقاش مع التلاميذ حيث تترك الحرية لكل منهم للتعبير عن:

- مستوى إنجازه للمهمة،
- الصعوبات التي واجهه،
- تفسير عناصر تحقيق المهمّة أو أسباب الفشل.

**النشاط 2: تحليل موقف**

**التعليمة:** من خلال الشريط المصور حاول تحديد العوامل التي حالت دون تحقيق الهدف المطلوب.

**هيكلة النشاط رقم (2):** أثناء النقاش يتم تسجل الكلمات المفتاحية المتوقعة: التدافع، الفوضى، الصياح، استعمال القوة، عدم تحقيق المطلوب، تبلل الملابس، تبليل الأرض، تضييع المياه، تحميل المسؤولية للغير.

* مراجعة التعلمية لتحديد للتذكير بالمطلوب.

**النشاط 3: بناء تصور**

**التعليمة:** انطلاقا من الأسباب التي حالت دون تحقيقكم الهدف المحدد اقترح ضمن فوج من اختيارك، تصورا لإنجاز المطلوب مع الأخذ بعين الاعتبار الهدف، عدد التلاميذ، زمن الإنجاز، عدد الصّنابير.

**عملية الاغناء:** عدد الإناث (20) عدد الذكور (13) / ثلاث (3) حالات من ذوي الصعوبات/ الترتيب داخل الفوج الواحد/ قيادة الأفواج/ تسمية الأفواج/ ترقيم الصنابير/ كتابة عقد.

**هيكلة النشاط رقم (3):** عرض كل أعمال الأفواج ومناقشتها للخروج بنموذج عملي لتحقيق الهدف المطلوب.

**النشاط 4: التحقق من صدقية النموذج المقترح**

**التعليمة:** اعتمادا على النموذج المتفق عليه قوموا بالوضوء في الحوضين 02/01 في مدة 08 دقائق والعودة إلى القسم بعد سماع جرس المنبه.

**النتائج:** تحقيق الهدف من طرف الجميع، اقتصاد الماء، الهدوء، النظام، الرّاحة، الحفاظ على النظافة، ربح الوقت.

## الاستنتاج

**التقييم:** حل مشكل واقعي يدمج عدد كبير من الموارد من مختلف المواد.

* يبلغ عدد تلاميذ المدرسة 360 تلميذًا، ويتناول ثلاثة أرباعهم وجبة الفطور بمطعم المدرسة، الذي يتّسع لـ 90 فردًا، خلال مدة زمنية تبلغ ساعةً ونصف، وهي المدّة الفاصلة بين الفترة الصباحية والمسائية.

وقد أفادك معلّمك بالمعطيات الآتية:

- يحتاج مسؤول المطعم إلى 10 دقائق لتنظيم دخول وخروج التلاميذ من المطعم.
- تستغرق كل دفعة من التلاميذ 20 دقيقة لتناول الوجبة.
- يحتاج عمّال المطعم إلى 10 دقائق لإعادة تنظيم وتوزيع الطعام على الطاولات.
- طلب منك المعلّم معاينة المطعم فسجلت الملاحظات التالية:
- يستعمل المطعم بابًا واحدًا للدخول والخروج، رغم توفّره على بابين.
- يتدافع التلاميذ للدخول إلى المطعم.
- يستعمل المطبخ الصحون لتوزيع وجبة الطعام.
- التعليمة: ضمن فريق مكوّن من 5 تلاميذ، اقترح حلًّا تراه مناسبًا لتحقيق ما يلي:
- تناول وجبة الغداء لكل التلاميذ في الوقت المخصص (1.30س).
- علاج مشكلة التدافع.

# المرجعية الدينية الوطنية كأداة للتلاحم الوطني

الدكتور وراش ناصر الدين
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

## مقدمة

لقد كانت المرجعية الدينية الوطنية عبر تاريخنا المديد عامل وحدة، وجمع الكلمة، ورص الصف لكل الجزائريين كما كانت (ويجب أن تبقى كذلك) الصخرة العنيدة التي انكسرت عليها كل محاولات الفرقة والفتنة التي يحاول الأعداء المتربصون بذرها في بلد الشهادة والشهداء.

لذلك كان لزاما على النخب العالمة حيال هذه التحديات التي يواجهها وطننا أن تعمل من أجل أن تظل المرجعية الدينية الوطنية إحدى الأدوات المهمة في مواجهة التهديدات الإقليمية والدولية.

ولكن البحث العلمي يفرض علينا أن نبحث في ماهية هذا المصطلح، وفي مكوناته، في أهميته، وهل يعني التشبث بالمرجعية الدينية الوطنية أن نغلق أبواب الحرية والتفاعل مع الآخر، ثم لابد أن نلقي نظرة مختصرة على أهم المخاطر التي تريد أن تفتك هذه المرجعية وتحرفها عن مسارها الصحيح فتحولها لا سمح الله من أداة وحدة وبناء إلى أداة فرقة وتناحر.

## I. مكونات المرجعية الدينية الوطنية

تتكون المرجعية الدينية الوطنية التي ورثها وتبناها الجزائريون كابرا عن كابر وخلفها الأسلاف للأواخر من ثلاثة عناصر أساسية:

**1. المرجعية المذهبية:** ونعني بها المذهب المالكي أو مذهب أهل المدينة وهو المذهب الذي تتبعه عموم البلدان الإفريقية وبلدان المغرب العربي ومنها الجزائر. ومعلوم لدى الدارسين أن المذاهب الفقهية الأربعة ليست أديانا داخل الدين الواحد وإنما هي مدارس للاجتهاد وفهم النص، وهي متفقة في الأصول المهمة ولكنها قد تختلف في بعض الفروع مما يكسب الشريعة مرونة وسعة وتكسبها الديمومة والخلود على اختلاف الزمان والمكان.

اختار الجزائريون المدرسة المالكية أو مذهب أهل المدينة في الممارسة الفقهية، وذلك عبر القرون ولم يكونوا مجرد متلقين وإنما كانت لهم إسهامات عظيمة يشهد لهم بها المنصفون.

**2. المرجعية العقدية:** إن الجزائر منذ الفتح الإسلامي مرورا بالموحدين إلى يومنا هذا وهي تتعبد الله تعالى بمذهب أهل السنة والجماعة.

**3. المرجعية التربوية أو السلوكية:** ونعني بها مدرسة الإمام الجنيد في التصوف، وهو تصوف سني معتدل بعيد عن الخرافات والبدع.

## II. دور المرجعية الدينية الوطنية في تعزيز الجبهة الداخلية

يتمثل دور المرجعية الدينية الوطنية في تعزيز الجبهة الداخلية من خلال تحقيق المكاسب التالية:

1. التفاف المجتمع حول المرجعية الدينية الوطنية يجعل أفراده محصنين ضد الأفكار الدخيلة، كما أنها تساهم في تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة وتقضي على مختلف مظاهر التطرف الديني في المجتمع كظاهرة فوضى الافتاء، أو ضرب الفتوى التي تعتبر مظاهر يسلكها من لا علم له، فبها يتم حفظ الأمن الفكري للأمة.
2. تسهم في الحفاظ على الهوية الوطنية ووحدة الأمة، وتحقيق تماسك المجتمع ومتانة أواصره.
3. إبراز الموروث الحضاري الوطني وتعزيز الانتماء إليه والاحتفاء به.
4. تعميق الولاء للدولة والوطن مع الانفتاح والتواصل مع الأشقاء المسلمين.
5. تساهم في الإشباع المعرفي والإجابة على تساؤلات المجتمع ومواجهة ما يتلقاه من مستجدات تتطلب الحل المناسب.
6. المرجعية الدينية الوطنية هي صوتنا في العالم من خلال الوقوف في وجه الفكر المتطرف، ثم عن طريق إعادة بعث القيم الدينية الوطنية وإيصال صداها إلى العالم، ولم لا أن تصبح قاطرة الفكر المعتدل والوسطية ضد تيارات التعصب والغلو.

## III. المرجعية الدينية ومبدأ التعايش والانفتاح

إن التمسك بالمرجعية الدينية الوطنية والدعوة إليها لا يعني بالضرورة أن الموروث التاريخي والديني والثقافي يتوقف عليها، وإنما هذه العوامل هي التي تساعد على تأسيس الهيئة التي تكون المرجع في فهم وتطبيق الدين، وليست عوائق تغلق أبواب الانفتاح على العالم وباقي العلوم والمعارف، كما أنه من المبادئ الراسخة في ديننا أنه يحترم معتقد الآخر ويوفر له الحماية لممارسة دينه بكل أمان دون فرض أو إكراه.

## IV. أهم التيارات المهددة للمرجعية الدينية الوطنية

هناك تيارات دينية أغلبها صنع في مخابر خارجية صدرت إلينا للأسف قصد ضرب المرجعية الدينية الوطنية وإحداث القلاقل والفتن بين صفوف الجزائريين. يمكننا الإشارة إليها بإيجاز في النقاط التالية:

1. السلفية: وهي تيارات كثيرة وفي كثير من الأحيان متقاتلة فيما بينها، وتنقسم إلى: السلفية الجهادية، السلفية العلمية، السلفية السرورية، السلفية الحدادية، السلفية المدخلية. وأخطر هذه التيارات على الإطلاق تياران اثنان هما: السلفية المدخلية، حيث ظهر هذا التيار في بلادنا عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغزا بعض الفئات الاجتماعية. وثاني هذين التيارين هو التيار السلفي الجهادي أو التكفيري الذي خرب كثيرا من الأوطان وأحيا سيرة الخوارج الأولين.

2. التيار الشيعي: ينتشر هذا التيار اليوم في بعض المناطق، والتيار الشيعي كما هو معروف تيار إقصائي دموي يعيش على الخلافات التاريخية لتأجيج عواطف الكراهية لدى أتباعه تجاه المذاهب الأخرى، ويحمل فلسفات وعقائد دينية منحرفة تصادم أصول الدين الإسلامي التي نعرفها.
3. التيار الأحمدي القادياني: هو تيار من صنع مخابرات دولة أجنبية صنع من أجل إحداث البلبلة والفرقة داخل الصف الواحد، ولايزال يعطي ولاءه لصانعيه إلى اليوم. يعمل هذا التيار بخفاء وصمت مع الدعم السياسي الذي توفره له بعض الدول الكبرى ليجد له موطئ قدم في بلادنا. ونظرا لطابع السرية الذي يتمتع به من أجل تجنيد عناصر جديدة فإنه لا يمكن إعطاء رقم دقيق لأتباعه في الجزائر.
4. الكنيسة البروتستانتية: التيار البروتستانتي هو صنيعة الصهيونية العالمية، يعمل بتعصب كبير من أجل خدمتها والترويج لنظرياتها من أجل تدعيم الكيان الصهيوني، وهو التيار الذي يتمتع بالنفوذ السياسي والمالي في عدة دول غربية. ينتشر هذا التيار اليوم في بعض الولايات عندنا، ويقوم بفتح أماكن للعبادة مخالفة للقانون وعددها ما يقارب الخمسين.

هذه نماذج مختصرة جدا ولم أقصد التقصي والحصر للتيارات الدخيلة على مرجعيتنا الدينية الوطنية مما يحتم علينا وضع استراتيجية وطنية محكمة يشارك فيها كل الفاعلين في الميدان من أجل التصدي لكل فكر دخيل قبل انتشاره وتوسيع قائمة أتباعه.

# التاريخ والذاكرة في خدمة الوحدة الوطنية

الأستاذ الدكتور حسين عبد الستار

المركز الوطني للدراسات والبحث
في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية

## مقدمة

يعتبر رهان الأمن الوطني الجزائري مسألة استراتيجية لا يمكن قطعا التهاون أثناء التعاطي معها أو معالجتها، كونها صمام أمان لاستمرارية الأمم ومؤشر مناعة لمختلف مكونات الدولة الجزائرية خصوصا ما تعلق منه بأمن الذاكرة ومناعتها وإدراك أهميتها، ويعد الحفاظ عليها من أولى الأولويات في صيانة الوحدة الوطنية وضمان التماسك الاجتماعي خاصة مع التحولات العالمية من جراء تطور أدوار مؤسسات ووسائل الإعلام والميديا الجديدة وفضاءاتها التي تحتضن التأثير.

إنّ حفظ وصون الذاكرة الوطنية يعد أولوية من أولويات الدولة الجزائرية في بناء وتعزيز منظومة القيم وبناء الشخصية وتعميق الهوية الوطنية وحماية للناشئة، تماشيا مع ما يتضمنه الدستور أسمى قوانين البلاد فيما يخص حماية رموز الثورة التحريرية.

في ظل التهديدات المتنامية للأمن في البيئة الرقمية كمشهد لانتشار ظواهر أمنية تحمل الطابع الافتراضي واختلاله وسيولته على غرار الهوية الافتراضية، الإرهاب الافتراضي، الجريمة الالكترونية، تشويه رموز الدولة، التغرير والاستدراج، الدعاية الرقمية، التضليل الرقمي، وجب الاهتمام بالبعد القيمي للأمن الموسع لحماية الأمن الوطني كآلية واستراتيجية للدفاع عن الخصوصيات الروحية واللامادية للإنسان وتمسكه بهوية الأمن المشترك والشامل.

علما أن التهديدات المخترقة لأمن الذاكرة تشمل أبعادا متعددة من الأمن الهوياتي، الأمن الروحي، الأمن اللغوي، الفكري، التاريخي وحتى القيمي، وهي النقاشات التي اكتست أهمية في معرض الأدوار الاجتماعية المسؤولة للإعلام وتم تبنيها في قوانين الإعلام العضوية، لتفعيل البعد الإنساني للإعلام نظرا لارتباط الذاكرة بخصوصيات قيمة الإنسان التي تعد الجزئية المكونة لأمن المجتمع وبالتالي الدولة واستمرارية بقائها وسلامتها الأمنية.

ومن بين ما يمس أمن الذاكرة في عصب البقاء، هو الذاكرة السائلة أو الذاكرة الرقمية. فلتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذاكرة كثيرة النسيان نوعا ما ذاكرة سريعة التقادم، ومتطايرة، تهدف إلى إلغاء الذاكرة الصلبة للشعوب والأجيال الرقمية، وهو الرهان الذي يجب أن تعمل عليه الميديا الرقمية «الصحافة الإلكترونية، المواقع الرسمية للدولة، المواقع الإعلامية العمومية» لإيقاف انزلاقاته على التاريخ.

## 1. الذاكرة: المفهوم والرهانات

بين الذاكرة والتاريخ تراسل وجداني يقفز وراء الزمن التاريخي الذي عادة ما يعبّر عن نفسه بطريقة تلقائية في الوعي التاريخي لذاكرتنا الجمعية، معيش يتعصي أن يكون مجرد تاريخ مسرود أو قصة محكية أو شبيه بذكرى تلبي بين الفينة والأخرى نداء الحاضر لتحصي لافتات المحطات المرئية لها.

كما لا يجب أن يبقى استذكار الماضي بشكل جامد ذريعة لوقاية الذاكرة الوطنية، بل يجب استحضار أماكن ذاكرة (Lieux de mémoire) كحضور خالد يسعى دوما إلى أن يعيد بناء الذاكرة بشيء من مشاركة الأسلاف الحياة من خلال الرجوع إلى أيامهم أدراجا، وكذلك فهذا التراسل يبقى أبعد من أن يكون مدونة للسيطرة والإدماج.

فتاريخ الوطن معيش شبيه بالإيمان ليس بين ماضيه وحاضره فجوات تغطى بالأسباب المصطنعة، إنه حياة تستجلي بلا انقطاع الأحداث الماضية والحاضرة لحفظ الذات وإنضاج الوعي في زمن الفتن والصراع والاستلاب حتى لا يكون للنسيان سطوة تبعدنا عن الذات.

إن ما مارسه الاستعمار الوحشي الفرنسي هو صفحة لا تنفصل عن إيماننا، فالوطن بقدر ما هو قضاء ينزلق في سواعد الكدّ لبناء المستقبل، فهو قدر يتدفق تاريخه شعورا ليعيد إلى كل جزائري أبعاده الحقيقية داخل هويته الوطنية المُنبجسة من معين التاريخ البشري بصفة عامة والإسلامي بصفة خاصة، ومن هنا كانت الذاكرة ترجمة لهذه الضرورة في صيغة الإيمان بالانتماء لهذا الوطن. يقول ابن باديس «وأنا أشعر بأن كل مقوماتي الشخصية تستمد منه (الوطن) مباشرة فأرى من الواجب أن تكون خدماتي تتصل أول ما تصل بشيء تصل به مباشرة، لأنني كلما أردت عملا وجدتني في حاجة إليه، إلى رجاله، وإلى ماله وإلى حاله وإلى آلامه وإلى آماله». (آثار ابن باديس، عمار طالبي ج1 ص 105)

## 2. أمن الذاكرة وقيمتها – بحث في مقاربة الأمن الموسع

### أ- قيم الأمن الموسع:

يجمع خبراء الأمن ومنظروه - سواء جمعتهم المدرسة التقليدية أو الحديثة «الموسعة» للأمن- باستخدام متغير «القيم» في تعريفها للأمن وغايته، فـ «والتر ليبمان Walter Lippmann» يستخدم القيم الأساسية كمرتكز له، و «أرنولد ولفرز Arnold Wolfers» يصطلح عليها «القيم المكتسبة، وقد كان تعريف كل من «فرانك تراسر Frank Tracer» و«فانو سيموني Fano Simonie» للأمن، مركزا على القيم الحيوية، عموما الأمن هو القدرة على التحرر من تهديد للقيم العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء، ليأتي دور مدرسة كوبنهاجن لبحوث السلام ممثلة بباري بوزان Barry Buzan من خلال كتابه «People states and fear» الشعوب، الدول

والخوف، بتأكيده على القيم الخمس للأمن – ممثلة في الأبعاد - والتي أخرجته من حصريته إلى مقاربته الموسعة خاصة منها المجتمعية، في إطار الاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة، الثقافة، الهوية الدينية والقومية والعادات، خاصة وأن «جوزيف ناي Joseph Ney» و«كوكس روبرت Robert Cox» سلما بضرورة لا مركزية الأمن المرتبط بالمعرفة، حيث يصطلح «جوزيف ناي وروبرت كوهان Robert keohane» مفهوم «البعد القيمي للقوة»، إذ أن القوة السلوكية تنقسم إلى نوعين من القوة هي «القوة الصلبة» و«القوة اللينة»، كما يحذر في هذا السياق اللامادي «أنطونيو غرامشي» من الهيمنة على المجتمع باستعمال الثقافة كقوة لينة للهيمنة .

كما اعتبر الأمن تاريخيا قيمة جوهرية وهدفا أسمى لسلوك الدول، مشكلا بذلك موقفا ضمنيا، مفترضا ظاهرا ومصرحا به، وقد رفعت المذاهب الجديدة مؤخرا صورة فكرة الأمن إلى صورة مفهوم مركزي حيث يقول «والتز K. Waltz» «الأمن في حالة الفوضى هو الهدف الأسمى» فيما أدرج «بالدوين» Baldwin أدبيات العلوم الاجتماعية الأمريكية في تفسير القوة العلائقية للأمن من مقاربة القيمة الأساسية إلى مقاربات القيم الهامشية بإدراج المقاربة النسبية من منطلق الصلاحية الهامشية باعتبار أن الأمن المطلق لا يتوفر ضمن أي حساب عقلاني.

وما يميز اتساع رقعة التهديدات هو اقتران الأمن بالبعد المعلوماتي والرقمي، الذي أخرجه من الأطر الزمانية والمكانية، مما يستدعي ضرورة تبني إستراتيجية للدفاع تتجاوز البعد الدولاتي، ومنه محاولة فهم آليات الضبط القيمي للأمن، لأن التهديدات الحديثة تهدف إلى ضرب المرجعيات الأساسية والجوهرية والمكتسبة للأمن واستتبابه، على غرار الهوية ومكوناتها من اللغة والدين والقيم، باسم حروب الجيل الرابع والخامس، التي ما إن تهددها الهشاشة حتى يسهل المساس بالتلاحم الهوياتي للدولة، وما يزيد من خطرها هو الفضاء الافتراضي الذي وسع من خطر تزايد الاغتراب الافتراضي والجريمة الالكترونية، والهويات المرنة والسائلة كما يسميها «زيجمونت باومان Zygmunt Bauman» بـ «ثقافة السائل ، والعطب الأخلاقي والقيمي».

كل هذا أدى إلى تبني مفهوم أوسع للأمن باعتباره يقوم على افتراضين أساسيين هما:

1. طبيعة التهديد الأمني : داخل وخارج الدولة ومنه يتم إدراك الفواعل الأخرى.
2. جوهر التهديد الأمني : ويحمل صفة عسكرية وينتقل إلى التهديد المباشر ومنه إلى التهديدات الجديدة، وهنا وجب تفعيل الإعلام كفاعل ضمن Cooperative Security الأمن التعاوني (بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات). لكن ورغم تعدد هذه التسميات إلا أنها لا تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم، أين تلعب الدولة دورا حصريا.

**ب- أمن الذاكرة:**

لا غرابة من أن تكون الذاكرة من مقومات الانتماء للوطن ولا غرابة بذلك أن تجدني وأنا ابن الاستقلال أعيش الأحداث والجرائم بكل أبعادها المأسوية والنفسية فها

هـي رفـات الشهداء الطاهـرة الـتـي تـعـود إلـى الـوطـن لتكشف عن سرقة يندى لها جبين البشرية، وملاحم الجزائر في «ألا فاشهدوا» للجيل الجديد، وغيرها من المظاهر التي تكشف حربا ممنهجة على ذاكرتنا. أهمها ما يمارس عبر البيئة الرقمية.

إن الاعـتـقـاد بأن الـتـاريـخ كما هو مـوصـوف، عن مـخـتـلـف الـوثـائـق ضـمـن مـرجـعـيـات مـفـتـوحـة، عـلـى أنه Histoire des siens/histoire de soi، هو ظلم للأمانة، فـإن حـوادث الثـورات الشعبية وشموخ أبطالها مـن المـقـرانـي إلـى الـشـيـخ بـوزيـان وصولا إلى الـشـريـف بوبغـلـة وسـي مـختار بـن قـويدر التيطراوي وغيرهم مـن زعماء الـكفاح، راسـخـة كأنها تـتـكرر كـل يـوم لـتـروي مكر فـرنـسا ووجهها الحقـيـقي عـن أطماعها فـي هـذه الأرض المـقـدسة مـسـتـخـدمة مواقع التواصل الإجتماعي. تاريخ مجيد وعهد جديد، هي تعبير خالص عن مسار الدولة الصائب في أمن الذاكرة.

## 3. الإعلام والدور الخلاق في صد التهديدات الرقمية

أن يكون لأجهزة الإعلام دور وظيفي في بناء المجتمعات وتحقيق التنمية الإنسانية، وكذلك دور مشخص لتوضيح الحقائق وإتاحة الفضاء الملائم لاستنباط الحقائق المتعلقة بالقرارات التي تتخذها القيادات، والتي تمس حياة الناس والمجتمع. فوظائف الإعلام هي التثقيف والتربية والإعلام والحفاظ على الإرث الإنساني التي أضافها «شارل رايت Charles Wright».

في إطار القانون رقـم 14 - 04 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1435 الموافـق 24 فبراير سنة 2014 والمتعلق بالنشاط السمعي البصري، الفصل الثاني المبوب بالتعاريف يتضمن في مادته السابعة مفهوم الخدمة العمومية كنـشاط للاتصال السمعي البصري ذات المنفـعة العـامـة التي يـضـمـنها كل شـخص معـنوي يستغل خدمة للاتصال الـسـمعي الـبـصـري فـي ظل احـتـرام مـبادئ المـسـاواة والموضوعية والاستمرارية والتكيف.

أما الفصل الثالث الذي تناول أحكام مشتركة لكافة خدمات الاتصال السمعي البصري فتجسدت المـادّة 48: يـتضمن دفـتـر الـشروط العامـة لاسيما الالتزامات التي تسمح بـ :

احـترام مـتطلبات الوحدة الوطنية والأمن والدفاع الوطني - الالتزام بالمرجعية الـديـنـيـة الـوطـنـيـة واحـترام المـرجـعـيات الـديـنـيـة الأخـرى وعـدم المساس بـالمقدسات والديانات الأخرى - احترام مقومات ومبادئ المجتمع - احترام الـقيم الوطنية ورموز الـدولة كما هي محددة في الدستور - ترقية روح المواطنة وثقافة الحوار- تقديم برامج متنوعة وذات جودة - تطوير وتـرقـيـة الإنتاج والإبـداع السمعي البصري والسـينمـاتوغرافي الـوطنيين من خلال آليات تحفيزية - ترقـيـة الـلـغـتـين الوطـنـيـتـين والـتلاحم الاجـتـمـاعي والـتـراث الـوطـني والـثـقـافـة الـوطـنـيـة بـجـمـيع تـعـابـيـرها في البرامج التي يتم بثها - تفضيل استـعمال اللغتين الوطنيتين في حصص ورسائل الإشهار مهما كانت كـيـفـيـة البث أو الـتـوزيع - ماعدا الأعمال الـسـيـنماتوغرافـيـة والسمعية البصرية في نـصـهـا الأصلي والأعـمال الموسيـقـيـة التي يكون نصها محررا كليا أو جزئيا بلغة أجنبية. بـاسـتـثـنـاء هـذه الحـالات

يكون اللجوء إلى الـدبلجة أو العنونة السفلية إجباريا - التأكد مـن بلوغ نــسبة 60% على الأقل من الإنتاج الوطني للأعمال الموسيـقـيـة والثـقافـية الـنـاطـقة أو المؤداة بلغة وطنية.

في حين تناول الباب الثالث سلطة ضبط السمعي البصري في فصله الأول مهام وصلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري من خلال المادة 54: الـسهـر علـى ترقـية الـلـغتين الـوطنـيتين والـثقـافة الوطنية ودعمها.

**استراتيجيات الدفاع**

لقد عملت الجزائر على تأثيث فضائها الرقمي ببنى ومؤسسات ومدارس عليا كالأمن السيبراني، للحفاظ على «منتجات الذاكرة» MEMORY PRODUCTS من حروب الفضاء المفتوح والميتافيرسي، وحروب الأخبار المغلوطة، وهو ما يخدم الرؤية السيادية لمستوى العلاقة القيمية بين «الشعب – أمة» في مناعة الأجيال المستديمة، ويدخل هذا الاهتمام في عمق الدراسات الميدياتيكية الشاملة، بما فيها سياسات الذاكرة والسياسات الإعلامية الدفاعية، والتربية الإعلامية والاستراتيجيات الاتصالية الشاملة، والدراية الرقمية، والحكامة الإعلامية، والمواطنة الرقمية بوصفها مظهرا من مظاهر السيادة الإعلامية والرقمية، والجزائر ولاهتمامها الأصيل بخصوصية الدفاع الوطني الذي يتأصل وجوده واستمراره واستدامته للأجيال اللاحقة من مرجعيات ثابتة وأصيلة، ترتكز على تاريخها وذاكرتها وهويتها وقيمها الحيوية والسيادية، وموقعها الجغرافي وتموقعها الدبلوماسي والفاعل في نسق الدور الريادي للحفاظ على الخصوصية الوطنية وهيبة المواطن الجزائري ومؤسساته السيادية بصون الوعي الدفاعي الجزائري من خطر التضليل الإعلامي وحروب الإرباك القيمي وتبعات الحروب النفسية الرقمية والإشاعات المغرضة وحرب العقول والتلاعب بالمفاهيم التي تستثمر في أمن الرأي العام الجزائري لزعزعة الإيمان بهذا الوطن المفدى. من جيل الثورة إلى جيل الاستدامة، كجغرافيا أخلاقية للزمن الثوري.

ولأن الإعلام يخدم وظيفية الحفاظ على الإرث الثقافي للمجتمعات، فإن «بناء المناعة القيمية» مكن الدولة الجزائرية من تفعيل اليقظة المواطنية، للدفاع رفقة مؤسساته على رابط الهوية الجزائرية، أين تخدم سياسات الذاكرة الرقمية فعل المقاومة للمحافظة على ذاكرة الأمة بشهدائها وشرفائها وانتصاراتها وبطولاتها ونكباتها وضحاياها، على اعتبار أن الذاكرة استراتيجية سلم وحرب ودبلوماسية، بالبقاء على عهد الأولين وتوريثه للأجيال القادمة.

# الحفـاظ على الجبهـة الداخليـة في مـواجهـة الحـــرب الإعلاميـة

الأستاذ: عمار بن جدة
رئيس السلطة الوطنية المستقلة لضبط السمعي البصري

## مقدمة

يُسهم الإعلام في إبراز حقيقة أن الجزائر ستبقى دائما موحدة ومنتصرة، وذلك من خلال خطاب مسؤول ورؤية استراتيجية واضحة تهدف إلى تعزيز تماسك الجبهة الداخلية، والحفاظ على الهوية الوطنية، ودعم الثقة بين المواطنين والدولة. كما يشكل الإعلام حاجزا دفاعيا ضد التحديات التي تستهدف استقرار البلاد، عبر نشر المعلومات الصحيحة، والتحليل الموضوعي، وتسليط الضوء على الإنجازات الوطنية ضمن رؤية متكاملة لمستقبل الجزائر.

في ظل التغيرات العالمية المتسارعة وتصاعد التهديدات المعقدة، لم يعد الإعلام مجرد وسيلة لنقل المعلومة، بل غدا فاعلا محوريا في تشكيل الوعي الجمعي، وضمان استقرار الدول، وتحقيق التماسك الوطني. في هذا الإطار، تؤكد هذه المداخلة على أهمية الإعلام كحصن استراتيجي يحمي الجزائر من حملات التشويه والتضليل، ويعزز الوحدة الوطنية من خلال بناء خطاب إعلامي عقلاني وجامع، باعتباره أحد أهم الأدوات في تعزيز المواطنة وترسيخ المصلحة الوطنية.

## أولا: الإعلام كفاعل رئيسي في الأمن القومي الرقمي

لا تقتصر التحديات الأمنية في العصر الرقمي على الحدود المادية، بل تمتد إلى الفضاء السيبراني، حيث تُستخدم الحملات الإعلامية الموجهة كأدوات اختراق نفسي وثقافي للمجتمعات. يجب أن يكون للإعلام الجزائري دور توعوي وتحليلي في مواجهة الهجمات الرقمية التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار، مع تعزيز ثقافة الأمن المعلوماتي لدى المواطنين لتفادي التأثر بالأخبار الملفقة والمحتوى المفبرك.

كما أنه وفي ظل التنامي المطّرد لاستخدام الوسائط الرقمية، أصبح الإعلام الرقمي أحد ساحات المواجهة الأساسية في حفظ الأمن القومي. فلم تعد الحروب تعتمد فقط على الأسلحة، بل تحولت إلى معارك معلوماتية تُشن عبر الفضاء السيبراني باستخدام الأخبار الزائفة، بهدف زعزعة استقرار المجتمعات والتأثير في الوعي الجماعي.

وفي هذا السياق، وكما ذكرنا آنفا، يجب أن يؤدي الإعلام الجزائري دورا استباقيا في فضح هذه الحملات وتفكيك خطابها، من خلال التوعية والتحليل العميق، وتقديم بدائل إعلامية موثوقة تعزز مناعة المواطن الرقمية، وتكرّس ثقافة أمن المعلومات. فمواجهة التحديات الرقمية تتطلب إعلاما ذكيا ومتطورا، قادرا على مجابهة الهجمات الإلكترونية عبر أدوات تحقيق وتحليل، ونشر مضاد ذي مصداقية.

وكإجراء عملي، نقترح التالي:

- إنشاء وحدات إعلامية متخصصة في رصد ومكافحة الشائعات؛
- إدماج مواضيع التربية الإعلامية والرقمية في البرامج التلفزيونية والإذاعية؛
- إشراك الخبراء في الأمن السيبراني في المحتوى الإعلامي الموجه للمواطنين.

## ثانيا: دور الإعلام في كسر احتكار السرديات المعادية للجزائر

تسعى العديد من الجهات إلى احتكار السردية الإعلامية عن الجزائر دوليا، مما يؤدي إلى تشويه الحقائق وتقديم صورة نمطية غير عادلة عن البلاد وغالبا ما تكون غير دقيقة أو مشوهة، وتُستغل سياسيا لأغراض خارجية.

ولمواجهة هذا الواقع، يجب أن يتحول الإعلام الجزائري إلى فاعل استراتيجي في تصدير سرديته الخاصة المبنية على الحقائق والواقع الوطني، لا أن يكتفي بالرد السلبي على حملات التشويه بعد وقوعها، من خلال بناء سردية جزائرية متماسكة ومقنعة قادرة على فرض نفسها في المشهد الإعلامي الإقليمي والدولي (وبلغات عدة).

في تقديرنا، على الإعلام الجزائري أن يتحول من وضعية الدفاع إلى وضعية الهجوم الاستراتيجي عبر بناء إعلام دولي موجه قادر على تصدير رواية الجزائر الحقيقية، بدلا من الاكتفاء بالرد على الحملات المضللة بعد وقوعها. في هذا السياق نقترح:

- إنشاء مركز إعلامي دولي يتولى إنتاج المحتوى وتصديره إلى الخارج بعدة لغات؛
- إرسال مراسلين متخصصين في الشؤون الدولية يمثلون الرواية الجزائرية الحقيقية؛
- إقامة ملتقيات دولية للإعلام البديل حول «صورة الجزائر في الإعلام العالمي»؛
- دعم صناع المحتوى الجزائريين في الخارج، وتشبيكهم ضمن رواية وطنية موحدة.

## ثالثا: صناعة التأثير الإعلامي بعيدا عن النمط التقليدي

شهد العالم في العقد الأخير تحولات جذرية في أنماط استهلاك الإعلام، حيث لم يعد المتلقي مجرد مستقبل سلبي للمعلومة، بل أصبح فاعلا ومشاركا ومؤثرا في صناعة المحتوى وتوجيه النقاش العام. في هذا السياق، تراجع تأثير الإعلام التقليدي القائم على الخطاب الخطي الأحادي – كالنشرات الإخبارية الجامدة أو المقالات التحليلية المطولة – لصالح الإعلام الرقمي التفاعلي، الذي يعتمد على المشاركة، التخصيص، والتفاعل اللحظي مع المتلقي.

لا ينجذب الجمهور اليوم، خاصة فئة الشباب، للمحتوى ما لم يكن بصريا، مختصرا، ديناميكيا، وقادرا على إثارة انتباهه خلال الثواني الأولى. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى ثورة حقيقية في الخطاب الإعلامي الوطني، تتجاوز الشكل والمظهر، نحو المضمون والوظيفة، بحيث ينتقل الإعلام من كونه وسيلة نقل للمعلومة إلى منصة للتفاعل، والتأثير، وصناعة المعنى.

وبما أن الإعلام التفاعلي الرقمي أصبح من المحركات الأساسية لتشكيل الرأي العام، فمن الضروري الانتقال من الخطاب الإعلامي التقليدي الجامد إلى خطاب حديث يعتمد على الوسائط المتعددة، والذكاء الاصطناعي، وصحافة البيانات، مما يسمح ببناء إعلام قوي قادر على الوصول إلى جميع فئات المجتمع والتأثير فيها بفعالية.

كما نعتقد أنه ولضمان نجاح الإعلام الجزائري في أداء دوره الاستراتيجي، يجب أن يتخلى عن النمط التقليدي القائم على البث الأحادي، ويتبنى مقاربات حديثة مثل:

- تدعيم المؤسسات الإعلامية العمومية بمراكز إنتاج رقمية تفاعلية؛
- تدريب الصحفيين على البرمجيات الحديثة في صناعة المحتوى المرئي والتحليلي؛
- إطلاق تطبيقات وطنية للأخبار موجهة للشباب بمزايا تفاعلية جذابة؛
- التركيز على: صحافة البيانات (تتيح تقديم المعلومات المعمّقة بشكل بصري وبياني، مما يعزز فهم الجمهور ويُضفي مصداقية على الرسالة الإعلامية، خاصة في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية)، الوسائط المتعددة (من خلال المزج بين النص، الصورة، الفيديو، والرسومات التوضيحية بطريقة سردية جذابة، تُسهل إيصال الرسائل المعقدة بطريقة بسيطة وسريعة)، الذكاء الاصطناعي في تحليل التوجهات (من خلال تخصيص المحتوى حسب الفئة المستهدفة، واستخدام الخوارزميات الذكية لفهم اهتمامات الجمهور والتفاعل معها في الوقت الحقيقي) وغيره.

وأخيرا، لا يعني التحول نحو إعلام رقمي تفاعلي استخدام الوسائل الحديثة فقط، بل يتطلب أيضا تغييرا جذريا في العقلية الإعلامية، وفي طرق إعداد وتقديم المحتوى، مع التركيز على التخصص والاحتراف والتكوين المستمر للصحفيين.

## رابعا: تفكيك أدوات «الهندسة الاجتماعية الإعلامية» التي تستهدف الجزائر

في عالم تتشابك فيه السياسة بالإعلام والتكنولوجيا، أصبحت «الهندسة الاجتماعية الإعلامية» أداة فعالة في إعادة تشكيل وعي المجتمعات دون استخدام القوة الصلبة. ويُقصد بها تلك التقنيات والأساليب النفسية والإعلامية التي تُستخدم للتأثير على الأفراد والجماعات، وتوجيه سلوكهم الجماعي بطرق خفية ومدروسة، غالبا بما يخدم أجندات خارجية.

في السياق الجزائري، تستهدف بعض الجهات توظيف هذه التقنيات الإعلامية الخفية عبر إثارة مختلف القضايا الاجتماعية ومحاولة تضخيمها بشكل يُظهرها في موقع التعارض مع الهوية الوطنية الجامعة.

يُستغل في هذا السياق تنوع المجتمع الجزائري - الذي يُعد من أعظم ثرواته - كأداة اختراق ناعمة، من خلال تقديم قضايا ثقافية أو لغوية أو جهوية - ثراء ونسيج اجتماعي نفخر به - على أنها محاور صراع ولخلق فجوات بين الدولة والمجتمع، رغم أن الواقع يعكس خلاف ذلك، وهنا تُستخدم السرديات المصطنعة لتغذية الإحساس بالغبن والتهميش، وزرع الشكوك تجاه مؤسسات الدولة وزعزعة التلاحم الوطني.

ولهذا، يصبح من الضروري أن يلعب الإعلام الجزائري دورا رقابيا واستباقيا، لا يكتفي فقط بردود الأفعال، بل يعمل على كشف هذه الخطابات المخادعة وتفكيك أدواتها وأهدافها، من خلال تحليل مضمونها وكشف سياقاتها الخفية، وإبراز تناقضاتها مع الواقع الفعلي. وعليه نقترح:

- إطلاق برامج توعوية دورية تكشف أساليب الاستغلال الإعلامي للتنوع الثقافي وتوضح خطورتها على الوحدة الوطنية؛
- تدريب الصحفيين على تحليل الخطاب الإعلامي الموجه وفهم خلفياته النفسية والسياسية؛
- تعزيز التغطية الإيجابية للتنوع المحلي في الإعلام الوطني، عبر إبراز النماذج الناجحة من مختلف مناطق الوطن؛
- إنشاء هيئة رصد خاصة لرصد محاولات اختراق النسيج المجتمعي إعلاميا وتحليل خطاب الفتنة والتفرقة.

## خامسا: تحصين العقل الجمعي ضد صناعة اليأس والفكر الانهزامي

إن أخطر ما يمكن أن تتعرض له أي دولة لا يتمثل فقط في تشويه صورتها خارجيا أو اختراق أنظمتها التقنية، بل في تفكيك معنويات شعبها من الداخل. وهذا هو جوهر الهجمات الإعلامية النفسية التي تتعرض لها الجزائر؛ حيث تستهدف ضرب الثقة الوطنية من جذورها، ليس فقط من خلال الأخبار الكاذبة، بل عبر حملات متكررة ومنظمة تبث مشاعر الإحباط، وتشكك في كل تقدم، وتُقلل من قيمة أي إنجاز وطني.

لا تشتغل هذه الهجمات على مستوى الحدث الآني فقط، بل تعتمد على إعادة تشكيل المزاج العام بطريقة منهجية، فتعمّم الاستثناء السلبي، وتحجب الإيجابيات، وهو ما يُنتج ما يُعرف بـ»العقل الانهزامي»، الذي ينظر إلى الوطن من منظور العجز وليس الإمكان.

ولمواجهة هذا التحدي المعقد، لا يكفي أن يرد الإعلام الوطني على الشائعات فحسب، بل عليه أن يتحول إلى فاعل نفسي وثقافي يعمل على بث رسائل الثقة، وبناء السردية الوطنية المتفائلة الواقعية، التي لا تُنكر التحديات، لكنها في الوقت نفسه تُظهر النجاحات، وتفتح آفاق الأمل، وتُبرز أن التغيير الإيجابي ممكن، وأن الإرادة الوطنية قادرة على تجاوز المراحل الصعبة.

هذا النوع من الإعلام لا يقوم على التطبيل أو تجميل الواقع، بل على تفكيك خطاب اليأس بأساليب عقلانية وتحليلية، تكشف كيف ولماذا تُبنى هذه الرسائل السلبية، ومن يقف وراءها، وما هي الأدوات المستخدمة في تضخيمها، مستعينا بأدوات تحليل الخطاب، وتقنيات التحقق من الأخبار، ودراسات الرأي العام. وعليه نقترح:

- تنظيم لقاءات دورية بين الإعلاميين والخبراء في علم النفس الاجتماعي لتحليل آثار الخطاب السلبي وتقديم بدائل إعلامية بنّاءة؛
- إنشاء منصة إلكترونية تفاعلية تجمع الأخبار الإيجابية والمبادرات المجتمعية في الجزائر؛
- إنشاء وحدة خاصة داخل المؤسسات الإعلامية لرصد ومواجهة خطاب اليأس؛
- إطلاق خط تحريري إعلامي خاص بالجالية الجزائرية في الخارج (قوة ناعمة للجزائر).

# الأمن المجتمعي كآلية لتعزيز الأمن الشامل من خلال التجربة الجزائرية

البروفيسور بوحنية قوي
أستاذ العلوم السياسية جامعة ورقلة

## قبل البداية

مقتطف من خطاب السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني بمناسبة الذكرى 62 لعيد الاستقلال 5 جويلية 2024:

«نعم، لقد انتصرت الجزائر، انتصرت وهي تسترد إلى حضن أبنائها وشرف اسمها وهرم مقامها، انتصرت الجزائر في إعادة الثقة بغد أفضل، انتصرت في إعادة تماسك اللحمة الوطنية، انتصرت في إحياء الأمل، انتصرت في الإنعاش الاقتصادي، انتصرت في النهوض بالطبقات الهشة واكتساب ثقة الشابات والشبان، انتصرت في رسم الصورة التي تليق بالجزائر على المستويين الإقليمي والدولي، انتصرت بصوتها المرفوع ومكانتها المحفوظة في المحافل الدولية».

*****

مقتطف من كلمة الفريق أول، الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، بمناسبة الذكرى 68 لثورة نوفمبر المجيدة:

أكد رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أول السعيد شنقريحة «أن الوحدة الوطنية التي أودعها بين أيدينا تاريخ حافل عريق، هي دين في أعناقنا مستحق لشهداء الثورة التحريرية، وهي أيضا من أوجب وأقدس واجباتنا، التي يتعين الذود عنها وتوطيد دعائمها ».

## مقدمة

يعتبر الأمن المجتمعي أحد مكونات الأمن الوطني الشامل في أي دولة. حيث يشير إلى مكونات الأمن المرتبطة بحركية المجتمع والديناميكيات المؤثرة فيما يحدث به من اختلالات وتصدعات وتهديدات داخلية وخارجية. كما أنه يتأثر بشكل مباشر بالبيئة الداخلية ويتفاعل مع البيئة الخارجية المحيطة به. في هذا السياق، يعرف باري بوزان الأمن المجتمعي بكونه «القدرة في المحافظة على الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية ضمن الشروط المقبولة للتطور (...) إنه يبحث في قدرة المجتمعات في الحفاظ على هويتها في ظل التهديدات المتزايدة»[1].

1. Buzan, Barry, People, States and fear: An agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, (London: Harvester Wheat sheaf 1991), p.233.

كما يقدم أولي ويفر تعريفا خاصا للأمن المجتمعي من خلال التعريف الموالي:

« يتعلق الأمن المجتمعي بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل ظروف متغيرة وفي مواجهة التهديدات المحتملة أو الفعلية. وبشكل أكثر تحديدًا، يتعلق الأمر بالقدرة على دعم الأنماط التقليدية للغة والثقافة وتكوين الجمعيات والهوية والعادات الدينية والوطنية في ظل ظروف مقبولة لتطورها (...) يتعلق الأمن المجتمعي بالمواقف التي ترى فيها المجتمعات تهديدًا من حيث الهوية»[2].

يعرف الأمن المجتمعي أيضا بقدرة المجتمع في الحفاظ على خصائصه الأساسية لمواجهة الظروف المتغيرة رغم التهديدات المحتملة أو الفعلية[3].

وفي تعريف آخر، «يعد الأمن المجتمعي ديناميكية ترتبط بالأساس بخصوصية المجتمع وقدرته على الاستمرار في ظل الظروف المتغيرة والممكنة والتهديدات الحالية. وبشكل أكثر تحديدًا، يتعلق الأمر بالاستدامة في الداخل حسب الظروف المقبولة لتطور الأنماط التقليدية للغة والثقافة والجمعيات والهوية والعادات الدينية والوطنية»[4].

إن أهم ما يرتبط بالأمن المجتمعي هي العناصر التالية: أولا، طبيعة التغيرات الدولية؛ ثانيا، استمرارية المجتمع؛ ثالثا، طبيعة الصراعات التي تتواجد داخل بنية المجتمع بين مختلف مكوناته ولأسباب جهوية أو لغوية أو إثنية أو مناطقية؛ رابعا، نوع الصراع الذي قد يكون له أبعاد مسلحة أو خلافات مذهبية ودينية أو اختلاف ما بين مكونات المجتمع[5].

وعليه، يتضح أن الأمن المجتمعي يرتبط بالأساس بمكونات المجتمع ودرجة استقراره والمتغيرات التي تؤثر في استقراره وديمومته ومحاولة تشخيص هذه المغيرات الداخلية والخارجية لتجاوز مختلف التهديدات المحلية والإقليمية والدولية.

نحاول في هذه المداخلة دراسة العناصر المكونة للأمن المجتمعي والتي أثرت وتؤثر بشكل مستدام على الاستقرار حيث يعتبر ادراكها والتعاطي معها عملية استراتيجية، ويتعلق الأمر بتلك العناصر المرتبطة بشكل مباشر بالتهديدات الأمنية وعلاقتها بالأمن المجتمعي الداخلي وانتشار التهديدات اللينة المرتبطة بالإتجار بالمخدرات والهجرة غير النظامية.

لن نتطرق في هذه المداخلة إلى مكونات الأمن المجتمعي المرتبطة بالهوية والثقافة واللغة والمرجعية، فقد تم البت فيها بشكل قطعي وجلي من الناحية الدستورية والاجرائية، بل ستأخذ منحى آخر مرتبط بتبني الدولة الجزائرية مخطط الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات وما يرتبط بها من إشكالات الهجرة غير الشرعية ومكافحة بقايا الإرهاب، إذ لا يزال الجيش الوطني الشعبي يقوم بدوره بكفاءة كبيرة في مكافحة

2.Alex Macleod, "Les études de sécurité : du constructivisme dominant au constructivisme critique", Centre d'études sur les conflits liberté et sécurité, L'Harmattan, n° 54, 2004, p.15.

3. منير العمرس، مستقبل الأمن المجتمعي في المنطقة المغاربية، أطروحة دكتوراه علوم سياسية، جامعة الجزائر 2020 - 2021 ، ص 50.

4. نفس المرجع السابق.

5. نفس المرجع السابق.

الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة، والدليل على ذلك تلك الحصيلة الدورية التي تنشرها وزارة الدفاع الوطني والتي تبين بجلاء كفاءة الجيش الوطني الشعبي واحترافيته باعتماد مقاربات جديدة ذات فعالية عالية.

## أولا- المقاربة الناعمة في ترسيخ الأمن المجتمعي في الجزائر في ظل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة

لقد تعددت الدراسات التي تناولت ظاهرة الجريمة المنظمة على المستوى الوطني والدولي، إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للجريمة المنظمة، فقد عرفها بعض الفقهاء مثل لويجي فيرا يولي في دراسة له تعرضت للتحولات التي أحدثتها العولمة في عالم الجريمة وانعكاساتها على أمن المجتمع وأنظمة حمايته، بأنها الاصطلاح الذي توصف به الظاهرة الإجرامية، حيث يكون من خلفها جماعة معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي وتهدف إلى الربح، بينما بالنسبة للجهود الدولية لتعريف الجريمة المنظمة فقد قدم الاتحاد الأوروبي سنة 1998م وكذلك الاتحاد الإفريقي تعريفا للجريمة المنظمة، كما أن هناك اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة في بروتوكولات باليرمو (Palerme) سنة 2000م. لقد أشارت الأمم المتحدة إلى مصطلح الجريمة المنظمة على النحو التالي: «هو المصطلح الذي يشير إلى الأنشطة الإجرامية الواسعة النطاق التي تضطلع بها جمعيات ذات تنظيم قد يكون محكما أو قد لا يكون، وتستهدف إقامة تمويل أو استغلال أسواق غير مشروعة على حساب المجتمع»[6].

### 1. الجزائر في مواجهة الراديكالية والتطرف العنيف

تستند الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف على محورين أساسين:

- من جهة، الحفاظ على مستوى العالي من التعبئة واليقظة على مستوى المصالح الأمنية كافة أثناء قيامها بمهمتها المؤسساتية في حماية النظام العام وضمان أمن الأشخاص والممتلكات.

- ومن جهة أخرى، تطبيق سياسة شاملة للقضاء على الراديكالية تمزج بين إجراءات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية في الآن ذاته وتشارك فيها المؤسسات كافة والمواطنون، وتخصص لها نسبة مهمة من موارد الدولة.

وبمضيها في هذا النهج تعكف الجزائر على لم شمل جميع أبنائها حول قيم جزائرية أصيلة تتمثل في التسامح والعفو والتضامن من أجل بناء مستقبل خال من تهديدات بقايا الإرهاب والتطرف العنيف ومن محاولات والإغراءات للانسياق وراء ذلك.

لقد كافحت الجزائر عن مجموعة مرتكزات حددت رؤيتها لمكافحة الإرهاب باعتبارها (دولة صانعة للاستقرار) وذلك من خلال مرافعاتها المختلفة في المحافل الدولية عن تجريم دفع الفدية للجماعات المسلحة.

وفي مجال مكافحة الراديكالية التزمت الحكومة في برنامجها بالمواظبة على تعبئة الطاقات كافة من أجل تدعيم الأسس التي يستند إليها المرجع الديني الوطني التي تتجسد في الانسانية والتسامح والتناغم الاجتماعي، كما التزمت بوضع الاستراتيجية

6. عتيقة كواشي، آليات إدارة المعضلة الأمنية المجتمعية في منطقة الساحل الأفريقي. مرجع سابق. ص 226-227.

الوطنية في مجال الأنشطة الدينية و بمكافحة كل أشكال التطرف.

ويرتكز العمل الذي قامت به الجزائر في مجال القضاء على الراديكالية والذي يتجلى في المرجع الديني الوطني وذلك من خلال:

- الحفاظ على التراث الشعائري من الأفكار الضارة، والتي تتنافى مع المرجعية الدينية، والإستناد إلى الاعتدال والتفتح والتسامح،

- تحسين تكوين الأئمة من أجل إدارة المساجد، حيث خصصت الموارد الضرورية لبلوغ هذه الأهداف. فعلى سبيل المثال لم يكن هناك عل الصعيد الوطني سوى معهد واحد مختص بتكوين الأئمة، مقابل 12 معهدا اليوم، منهم 6 قيد الإنجاز،

- الفهم الجدي للإسلام بغية التعريف به بمنأى عن أي تطرف،

- تحديد قواعد التربية الروحية المكونة للشخص، والتي تتيح للمجتمع إحراز التقدم.

- الحفاظ على الوحدة الدينية والمرجعيات الدينية والمعاملة الحسنة لغير المسلمين في إطار احترام الشريعة التي تفرض احترام الغير وآرائه ومشاعره بغض النظر عن جنسيته أو ديانته،

- استعادة المساجد لدورها الشعائري والثقافي والتربوي والمجتمعي الحقيقي بما ينسجم مع عمل المؤسسات الأخرى في البلاد ويتعلق الأمر بجعلها تضطلع بدور تربوي وديني للقضاء على الأفكار المتطرفة، والحيلولة دون القيام بأية أنشطة راديكالية في أوساط السكان على العموم وفي أوساط الشباب على وجه الخصوص الذين من شأنهم أن يكونوا هدفا لأعمال الدعاية والتلقين العقائدي. ولتحقيق هذه الغاية هناك خارطة وطنية جديدة للمساجد هي في طور الإنجاز،

- إدراج موضوع الوقاية من التطرف العنيف في خطب الأئمة والتعليم القرآني وفي كل التظاهرات التي يشترك فيها قطاع الشؤون الدينية والمسجد على وجه الخصوص،

- مشاركة المرشدين الدينيين في أعمال التوعية الجوارية ضد ظاهرة العنف والتطرف، حيث أنجز هذا العمل على نطاق واسع في إطار تنفيذ القانون المتعلق بالمصالحة الوطنية،

- تعزيز دور مؤسسة الفتوى في المجالس العلمية التابعة للشؤون الدينية على الصعيد المحلي، وفي المساجد وفي وسائل الإعلام. ويهدف هذا العمل إلى محاربة الأفكار التي تسئ للنصوص الدينية واقتراح إنشاء مرصد وطني لمكافحة التطرف الديني، بحيث يتمثل دوره الرئيس في تحليل الظواهر ذات الصلة بالتطرف الديني، واقتراح الحلول الملائمة. هذا المرصد سيجمع مختلف المؤسسات الوطنية وعلماء من مجالات متعددة والحركة الجمعوية إضافة إلى الشباب والنساء،

- تنظيم أعمال مشتركة للتوعية والتكوين والتفسير مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية على غرار منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر،

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي مع النشاط الشعائري، من أجل مكافحة التطرف العنيف ومواجهة التحديات المعاصرة،

- تشجيع الكتاب الديني المعتدل عوضا عن الكتب التي تحرض على العنف والتمييز اللذين يترتب عليهما آثار سلبية تمس الإسلام والديانات الأخرى.

## 2. الأمن المجتمعي ومواجهة الجريمة القادمة من المغرب ومنطقة الساحل

لقد عرفت منطقة الساحل تنامي كبير لظاهرة التجارة بالمخدرات، حيث تحول الساحل إلى منطقة عبور للمخدرات بمختلف أنواعها من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر أفريقيا الغربية ثم الساحل الأفريقي وعبر المغرب العربي والشرق الأوسط.

ويفسر ارتفاع تجارة المخدرات بالمنطقة إلى المكافحة التي تعرضت لها عصابات المخدرات في القارة الأمريكية، مما دفع بهذه الشبكات إلى البحث عن مناطق جديدة تستطيع من خلالها تسويق منتجاتها. ويمكن حصر الأسباب التي جعلت من منطقة الساحل تتحول إلى منطقة مستقطبة لتهريب مختلف أنواع المخدرات فيما يلي:

- الطبيعة الصحراوية لمنطقة الساحل، فهي عبارة عن أراضي يصعب مراقبتها والتحكم فيها،

- ضعف تكوين الشرطة المحلية في دول الساحل لأنها مجهزة فقط لضبط الأمن العام وليست مؤهلة للقيام بمهام البحث والتحقيق الصعبة،

- انتشار مختلف مظاهر الفساد والرشوة،

- قصور الجهاز القضائي لدول الساحل وتخلفه، حيث أنه أصبح عرضة للتلاعب والفساد.

والحصيلة أنه في منطقة الساحل تصعب مواجهة التهريب والأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة، حيث يتم نقل المخدرات من خلال بعض البلدان عبر مالي والنيجر والمغرب لتصل إلى إسبانيا والشرق الأوسط. وعليه أصبحت منطقة الساحل سهلة جدا للعبور بين المناطق المنتجة للمخدرات (أمريكا اللاتينية، المغرب، أفغانستان) والمناطق المستهلكة (أوروبا، أمريكا الشمالية، روسيا، الشرق الأوسط). فالناتج الإجمالي المحلي لبلد في منطقة الساحل مثل مالي والنيجر يعادل عدة أطنان فقط من الكوكايين وهو ما يبين تأثير تهريب المخدرات في هذه البلدان. فقد قدر مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة بأنه في الفترة ما بين 2005 و2007م تم إحصاء حوالي 14% من الكوكايين الذي يدخل أوروبا (20 طن)، والتي بلغت قيمتها في سعر الجملة 1 مليار دولار، والتي مرت عبر غرب أفريقيا في عام 2008م، وأن معظم كميات الكوكايين التي تمر عبر غرب أفريقيا في طريقها إلى أوروبا تصل أولا إلى إحدى الدول الساحلية وخاصة غينيا وغينيا بيساو والطوغو والبينين وغانا، وبعد ذلك يتم نقلها إما بواسطة القوارب أو عن طريق الجو، لاسيما عبر المطارات الداخلية في دول أفريقيا. وتعد مطارات باماكو (مالي) ونيامي (النيجر) واغادوغو (بوركينافسو) من بين مراكز الشحن الجوي[7].

وذكر تقرير صادر عن نفس المكتب التابع للأمم المتحدة في 2014 أن عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية عقدت اتفاقا مع شركاء محليين في غرب أفريقيا، ووفقا

7. محمد السعيد بن غنيمة ، تحليل السياسات الأمنية بالجزائر (2018/1989) ، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة ورقلة ، 2019-2020.

لنفس التقرير أن تجارة المخدرات عام 2014 وصلت إلى نحو 1.25 مليار دولار. كما أشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الوضع الأمني في العالم إلى أن الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي يعتمد بشكل وثيق على أموال الفدية ولكن يتم تمويله أيضا عن طريق المهربين وتجار المخدرات.

إن تهريب المخدرات بالنسبة للإرهاب له هدف مزدوج:

- الربح بحيث يمكنهم جمع الأموال اللازمة لأنشطتهم الإرهابية،
- إغراق المجتمعات بالمخدرات وجعلها مدمنة وهو سبب كاف لتوريط أفرادهم ومدمنيهم في تهريب المخدرات.

لذلك فتجارة المخدرات أصبحت تشكل تحديا أمنيا لدول الساحل ولها تأثيرا مباشرا على استقرارها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وأمنيا[8].

للإشارة، فقد كانت الجزائر دوما السباقة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أنواعها وتجريم دفع الفدية والتي أصبحت أحد مصادر تمويل المنظمات الإرهابية بمنطقة الساحل.

## 3. مكافحة تهريب المخدرات لضمان حماية النسيج المجتمعي

تشير أرقام كميات المحذرات بكل أنواعها التي تم ضبطها في الجزائر إلى خطورة انتشارها وما تشكله من تداعيات على الأمن الوطني[9]. لذلك تبذل الجزائر جهودا ضخمة لتأمين حدودها من آفة تهريب المخدرات ومختلف المؤثرات العقلية المضرة عبر الدعم والتنسيق مع دول الجوار، وكذلك بسن تشريعات محلية تهدف إلى محاربة التهريب، حيث تم تفعيل اللجان المحلية الولائية المكلفة بمكافحة التهريب التي تم تنصيبها بموجب الأمر رقم 05-06 الصادر بتاريخ 23 أوت 2005 والمرسوم 06-287 المؤرخ في 26 أوت 2006.

وبالنظر الى محاولة إغراق الجزائر بالمخدرات وفي إطار محاربة الجريمة المنظمة ومواصلة للجهود الحثيثة الهادفة إلى التصدي لآفة الاتجار بالمخدرات ببلادنا، أحبطت العديد من المحاولات الاجرامية من طرف مفارز الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأسلاك الأمنية لتؤكد من جديد اليقظة العالية والحرص الشديد لقوات الجيش الوطني الشعبي المرابطة على الحدود على محاربة جميع أنواع الجريمة المنظمة والحفاظ على أمن واستقرار الوطن[10].

8. خالد بشكيط، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي : الإرهاب والجريمة المنظمة : دراسة في حدود العلاقة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جوان 2018، ص : 225-226.

9. قوي بوحنية. الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الأفريقي، المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي. مرجع سابق.

10. موقع وزارة الدفاع الوطني يوم 14 مارس 2024.

## ثانيا- الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر في المناطق الحدودية تهديد للنسيج المجتمعي وقيم الأمن المجتمعي

تعتبر الهجرة غير الشرعية من بين التهديدات والمخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها، وارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل التهريب وتجارة السلاح والإتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال، وتجارة المخدرات والتزوير في الوثائق الرسمية وتزوير الأوراق النقدية وتبييض الأموال بالإضافة للأمراض والآفات الصحية المصاحبة لها.

بالنسبة للإجراءات الأمنية فقد قامت الجزائر بتعزيز حدودها البرية والجوية والبحرية بوحدات مختصة نذكر منها:

- مجموعة حرس الحدود (GGF): وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية وتضمن حراسة دائمة للحدود بفضل وجود وحدات داخلية وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل المحاولات للتهريب أو تسلل للإرهابيين والهجرة غير الشرعية.

- حرس السواحل: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع تتكفل أساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري.

- مصالح شرطة الحدود: لها دور هام في مراقبة الحدود والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة.

- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCCIC): وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري أنشأته المديرية العامة للأمن الوطني.

- الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية (PRIC): وهي تابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية.

إن الجزائر بهذه الإجراءات تحاول تأمين حدودها بسن التشريعات الضرورية لسد أي فراغ قانوني حول الهجرة غير الشرعية، وفي نفس الوقت انخرطت في كل المبادرات الإقليمية التي تحارب هذه الظاهرة، مثل مبادرة برشلونة التي انعقدت في إسبانيا في 27 نوفمبر 1995 وشاركت فيه 27 دولة، حيث أكد ميثاق برشلونة على ضرورة التحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحترام حقوق المهاجرين الشرعيين وأيضا التعاون في إطار حوار مجموعة (5+5)، وهي من أهم الآليات التي ساهمت في مناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية حيث تم التطرق إلى هذه الظاهرة وعلاقتها بالأمن في المنطقة الأورومتوسطية في الاجتماع الذي انعقد في ولاية وهران بين 23 و24 نوفمبر 2009، وتم التأكيد على ضرورة كبح المهاجرين غير الشرعيين.

فالجزائر بموقعها الاستراتيجي تشكل الواسطة بين أوروبا وأفريقيا، لذلك شكل لها موقعها الجيوسياسي والاستراتيجي تحديا تتحمل من خلاله مسؤولية مكافحة الهجرة غير الشرعية المتدفقة من أفريقيا والتي تهدف للعبور إلى أوروبا عن طريق الجزائر بدرجة أولى وبقية دول المغرب العربي بدرجة أقل، كما قامت الجزائر بعقد اتفاقيات ثنائية مع العديد من الدول لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

## ثالثا- جرائم التمييز وخطاب الكراهية: جرائم تهدد الوحدة الوطنية والاستقرار

تكمن الصعوبة في تعريف خطاب الكراهية بشكل دقيق، في أن هناك أنواعاً من الخطابات تدخل في إطار النقاش العام الذي لا يجوز تقييده. ولذلك كان من الضروري أن تحدد الفقرة الثانية من المادة (20) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المضمون اللاّزم توافره للتمييز بين الصور المختلفة لخطاب الكراهية ولتحديد أياً منها محظور ويشكّل استثناء على حرية التعبير. وقد حدّدت المادة سالفة الذكر هذا المضمون في ثلاث صور هي: «الكراهية القومية» و«الكراهية العنصرية» و«الكراهية الدينية»[11]، حيث أكدت على أنه: «ينبغي أن يمنع بقوة القانون كل ترويج للكره القومي أو العنصري أو الديني يكون من شأنه أن يحرض على التمييز أو العداء»[12].

لكن ما يثير التساؤل هو اقتصار نص المادة (20) على هذه الصور فقط دون غيرها، وتكمن الإجابة على هذا التساؤل، في التوقيت الذي دخل فيه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية حيز التنفيذ عام 1976، حيث لم تكن حركة مناهضة التمييز والكراهية في العالم بذات مستوى القوة والتطور التّي هي عليه اليوم، وهو ما استتبع لاحقا انتشار التفسيرات الواسعة لأسماء التمييز اللازمة لحظر خطابات الكراهية، سواء من قبل المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان أو من قبل العديد من فقهاء القانون الدولي[13].

من جهة أخرى واستناداً إلى «مبادئ كامدن» (The Camden Principles) الخاصة بحرية التعبير والحق في المساواة، تم صياغة تعريف الكراهية بأنها «حالة ذهنية تتسم بانفعالات حادة وغير عقلانية من العداء والمقت والاحتقار تجاه المجموعة أو الشخص المحرض ضده»[14] .

11. تعتبر إذاعة (ألف تل) مسؤولة عن أعمال العنف التي حدثت في روندا عام 1994 حيث راح ضحيتها أكثر من مليون شخص، فقد كانت تذيع بيانات تحرض الهوتو على قتل التوتسي ومواليهم ومنها: " اقتلوا تلك الصراصير بالرصاص بل بقطع أوصالها بالمناصل". وجدير بالذكر أن تلك الإذاعة تابعة للرئيس الهوتو هابياريمانا الذي تسبب موته في شحذ همة أنصاره على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية ضد التوتسي، إلا أنه في النهاية تم القبض على معظم الصحفيين العاملين في إذاعة (ألف تل) بتهمة التحريض على الحرب. أنظر تقرير حرية التعبير وحرية وسائل الاعلام ـ علياء زكرياء، الآليات القانونية المستحدثة لدحض الكراهية والتمييز وتطبيقاتها المعاصرة: دراسة مقارنة، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون أداة للإصلاح والتطوير)، العدد 2، الجزء الأول، مايو 2017، ص 543.

12. المادة 20 /02 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، مرجع سابق.

13. المادة 20 /02 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، مرجع سابق.

14. Article 19/ The Camden Principles on Freedom of Expression and Equality, 2003, p.16.

أما مفهوم التحريض وكما جاء في مضمون المادة (19) من مبادئ كامدن الخاصة بحرية التعبير والحق في المساواة على أنه:«دعوة الجمهور بشكل مباشر أو غير مباشر للقيام بفعل ضد أفراد أو مجموعات وذلك باستخدام إحدى طرق العلانية، على أن يكون الخطاب موجها ضد أفراد أو مجموعات محدّدة ولو بشكل غير مباشر كما في حالة استخدام الاستعارات والمجازات»[15].

وفضلا عن ذلك، فإن ذات المبادئ قد نصّت كذلك في المبدأ 12، على وجوب أن تتبنى جميع الدول تشريعًا يمنع أي دعوة للكراهية على أساس قومي أو عرقي أو ديني؛ مما يشكل تحريضًا على التمييز أو العداء أو العنف، بناءً على خطاب الكراهية. ويجب أن توضّح الأنظمة القانونية الوطنية بشكل صريح أو عبر تفسير رسمي ما يلي:

- أن كلمة «الكراهية» أو«العداء» تشير إلى مشاعر قوية وغير عقلانية من الازدراء، والعداوة، أو البغض تجاه المجموعة المستهدفة،
- أن كلمة «دعوة» تعني وجود نية لترويج البغض للفئة المستهدفة وبطريقة علنية،
- أن كلمة «تحريض» تشير إلى التصريحات حول المجموعات القومية أو العرقية أو الدينية التي تؤدي إلى خطر وشيك لوقوع التمييز أو العدائية أو العنف ضد أشخاص ينتمون إلى هذه المجموعات،
- أن الترويج الإيجابي لهوية مجموعة معينة لا يشكل خطاب كراهية،
- على الدول أن تمنع الإنكار أو التغاضي عن جرائم الإبادة الجماعية ضد الإنسانية وجرائم الحرب فقط عندما تشكل هذه التصريحات خطاب كراهية.

على الدول ألا تمنع انتقاد أو مناقشة الأفكار أو المعتقدات أو الأيديولوجيات أو الديانات أو المؤسسات الدينية إلاّ عندما يشكل ذلك خطاب كراهية على النّحو المعرّف في المبدأ[16].

ومن حيث التأثير، فإن لخطاب الكراهية صلة بالعديد من مجالات عمل هيئة الأمم المتحدة في الوقت الراهن، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان؛ ومنع الجرائم الفظيعة؛ ومنع ومكافحة الإرهاب وما يكمن وراءه من انتشار التطرف العنيف وجهود مكافحة الإرهاب؛ ومنع العنف الجنساني والتصدّي له؛ وتعزيز حماية المدنيين، وحماية اللاجئين؛ ومكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز؛ وحماية الأقليات؛ والحفاظ على السلام؛ وإشراك النساء والأطفال والشباب. وبالتالي، فإن التصدّي لخطاب الكراهية يتطلب استجابة منسّقة تعالج القضايا الجذرية والعوامل المحركة لهذا الخطاب، فضلاً عن أثره على الضحايا والمجتمعات بصورة أعم[17].

15. Article 19/ The Camden Principles, op.cit
16. The Camden Principles, Principle 12, op.cit
17. إستراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، تقرير متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.un.org/en/genocideprevention/hate-speech-strategy.shtml

وتعد الإنترنت من أهم المقومات للترويج للتمييز العنصري والحض على الكراهية، وقد جاء وفقاً لتقدير الاتحاد الدولي للاتصالات أن عدد مستخدمي الإنترنت في العالم بلغ 2,4 مليار شخص في عام 2011[18]. حيث ظهر حديثا خطاب الكراهية عبر الوسائل الإلكترونية والتي يمكن تعريفها بأنها: «كل خطاب يستخدم الوسائل الإلكترونية بطريقة بها ازدراء ونفور شديد الموجه ضد أشخاص من أجل إثارة الآخرين ودفعهم أو محاولة دفعهم إلى ارتكاب جرائم الكراهية والعنف بناء على العرق أو الدين أو النسل أو الجنس»[19].

## 1. تجريم التمييز وخطاب الكراهية في التشريع الجزائري

قام المشرع الجزائري بسن قوانين رادعة وإرساء آليات قانونية فعالة لمكافحة الظاهرة والتقليل منها، وقد صدر في هذا الصدد القانون رقم 02-05، المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما.

ويقصد بـ «خطاب الكراهية» وفقا لذات القانون على أنه «جميع أشكال التعبير التي تنشر أو تشجع أو تبرر التمييز، وكذا تلك التي تتضمن أسلوب الازدراء، أو الإهانة أو العداء أو البغض أو العنف الموجه إلى شخص، أو مجموعة أشخاص على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النّسب أو الأصل القومي أو الإثني أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الإعاقة أو الحالة الصحية[20].

من خلال هذا التعريف يتضح مدى توافق وتكيّف المشرع الجزائري من حيث مفهوم خطاب الكراهية والتمييز مع ما تضمنته التعاريف التي جاءت في بعض القوانين والاتفاقيات الدولية، فضلا عما تضمنته أيضا مبادئ كامدن (المبدأ 12)، على الأقل من حيث أسباب التحريض على الكراهية.

أما بخصوص مسألة التجريم فقد تناولها القانون الدولي عموما من خلال عديد الاتفاقيات والعهود. وفي هذا الصدّد، دعت الأمم المتحدة إلى التّصدي لخطاب الكراهية كجريمة مستقلة عن باقي الجرائم؛ حيث أشارت الفقرة 11 من برنامج الأمم المتحدة الخاص بمنع التحريض إلى اعتبار إنفاذ القوانين وضمان المساءلة على أفعال التحريض على العنف التي يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب جرائم فظيعة من المكونات المهمة لمنع هذه الجرائم ومحاكمة مرتكبيها، وبالتالي يمكن للمحكمة الجنائية الدولية ممارسة سلطتها القضائية عندما يكون المتهم من رعايا الدول الأعضاء أو في حال أن الجريمة المزعومة تكون قد حدثت في الدول الأعضاء، أو إحالة الوضع إلى المحكمة من قبل مجلس

18. الإتحاد الدولي للاتصالات، مستخدمو الإنترنيت، تحديث مؤشرات الاتصالات العالمية الأساسية لقطاع خدمات الاتصالات في العالم، متاح على الرابط الإلكتروني : http:/www.itu.int/ttu/D/ict/statistics/at-glance/keyTelecom.html

19. علياء زكريا، مرجع سابق، ص 546.

20. المادة 2 من القانون رقم 05 ــ 20، مرجع سابق.

الأمن الدولي. ورغم اعتبار نظام روما الأساسي جريمة الفصل العنصري من الجرائم التي تستوجب المتابعة أمامها، فإن النظام نفسه لم يُشر بصريح العبارة لخطاب الكراهية كجريمة مستقلة، بل اعتبرها من ضمن الأفعال التي يتطلب ارتكابها مع فعل إجرامي آخر[21].

أما على المستوى الوطني فقد تم إصدار القانون 05-20، والذي تضمن عدة آليات القانونية والإجرائية للوقاية من جرائم التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، إذ نصت المادة 27 من هذا القانون على أنه: «يمكن لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بعد إخطار وكيل الجمهورية، أن يأذن، تحت رقابته، لضابط الشرطة القضائية، متى توافرت دواعٍ تُرجح ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، بتحديد الموقع الجغرافي للشخص المشتبه فيه أو المتهم أو وسيلة ارتكاب الجريمة أو أي شيء آخر له صلة بالجريمة، وذلك باستعمال أي وسيلة من وسائل تكنولوجيات الإعلام والاتصال، أو بوضع ترتيبات تقنية مُعدة خصيصًا لهذا الغرض».

كما أكدت المادة 28 من نفس القانون مباشرة النيابة العامة تحريك الدعوى العمومية تلقائيًا عندما يكون من شأن الجريمة المرتكبة المنصوص عليها في هذا القانون المساس بالأمن والنظام العموميين.

ونصت المادتان 43 و 44 من نفس القانون على ضرورة التعاون الدولي من خلال تبادل المعلومات أو اتخاذ أي إجراءات تحفظية في إطار التحريات أو التحقيقات القضائية الجارية لمعاينة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وكشْف مرتكبيها في سبيل مكافحة جرائم التمييز وخطاب الكراهية، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية ومبدأ المعاملة بالمثل.

أما ما تعلق بالأحكام الجزائية المرتبطة بجرائم التمييز وخطاب الكراهية، والتي تعتبر كآلية قانونية علاجية من شأنها جبر الضرر المترتب على فعل مجرم، وهي إجراءات لاحقة على ارتكاب السلوك المجرم. وفي هذا الصدد وكحماية للضحايا نص القانون 05-20، على أن «تعمل الدولة على التكفل الصحي والنفسي والاجتماعي بما يكفل أمنهم وسلامتهم وحرمتهم الجسدية والنفسية وكرامتهم[22] ، كما تعمل الدولة على تيسير ضحايا هذه الجرائم باللجوء إلى القضاء»[23].

كما تكفل الدولة وبقوة القانون المساعدة القضائية لضحايا التمييز وخطاب الكراهية، ليستفيد كذلك الضحايا والشهود من الإجراءات الخاصة لحمايتهم طبقا للتشريع المعمول به[24].

فضلا عن إمكانية كل شخص يدعي أنه تم المساس بحق من حقوقه، أن يطلب من قاضي الاستعجال باتخاذ أي تدبير تحفظي لصالحه. والجدير بالذكر أن التدبير التحفظي

21. أنظر المادة 3/25 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، متاح على الرابط الإلكتروني:
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/6e7ec5.htm

22. المادة 16 من القانون رقم 05 ــ 20، مرجع سابق.

23. المادة 17، نفس المرجع.

24. المواد 18، 19، نفس المرجع.

المتخذ لوضع أي حد لذلك التعدي يكون تحت طائلة غرامة تهديدية يومية[25].

أما بخصوص مرتكبي جرائم التمييز وخطاب الكراهية، فقد ضمنها القانون 05-20، كأحكام جزائية في المواد (من 30 إلى 35) والتي يمكن تفصيلها كالآتي:

ـ الحبس من 06 أشهر إلى 03 سنوات وبغرامة من 60.000 دج إلى 300.000 دج لكل من يقوم علنا بالتحريض على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة 30 من ذات القانون أو ينظم أو يشيد أو يقوم بأعمال دعائية من أجل ذلك، على أن تشدد هذه العقوبة بالحبس من 01 سنة إلى 03 سنوات وبغرامة من 100.000دج إلى 300.000 دج إذا قام مرتكبها بالتحريض علنا على ارتكابها أو نظم أو أشاد أو قام بأعمال دعائية من اجل ذلك[26].

ـ هذا وطبقا لأحكام المادة 31 من ذات القانون يعاقب بالحبس من 02 سنة إلى 05 سنوات وبغرامة من 200.000 دج إلى 500.000 دج في الحالات الآتية:

- إذا كانت الضحية طفلا أو كان من بين أسباب تسهيل ارتكاب هذه الجريمة هو حالة الضحية نتيجة مرضها أو إعاقتها أو عجزها البدني أو العقلي،
- إذا كان لم يرتكب الفعل سلطة قانونية أو فعلية على الضحية أو استغل نفوذ وظيفته في ارتكاب الجريمة،
- إذا صدر الفعل عن مجموعة أشخاص سواء كفاعلين أصليين أو كمشاركين،
- إذا ارتكبت الجريمة باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال[27].

كما تشدد العقوبة من 03 سنوات إلى 07 سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 700.000 دج إذا كان خطاب الكراهية يتضمن الدعوة إلى العنف[28].

يعاقب كذلك بالحبس من 02 سنة إلى 05 سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى1.000.000 دج كل من يشيد أو يشجع أو يمول بأي وسيلة الأنشطة أو الجمعيات أو التنظيمات أو الجماعات التي تدعوا إلى التمييز والكراهية[29]، هذا ودون الإخلال بالعقوبات الأشد يعاقب بالحبس من 05 إلى 10 سنوات وبغرامة من 5.000.000 دج 10.000.000 دج كل من ينشئ أو يدير أو يشرف على موقع إلكتروني أو حساب إلكتروني يخصص لنشر معلومات للترويج لأي برنامج أو أفكار أو أخبار أو رسوم أو صور من شأنها إثارة التمييز والكراهية في المجتمع[30]، كما يعاقب بالحبس من 02 سنة إلى 05 سنوات وبغرامة من 000 200 دج إلى 000 500 دج لكل من أنتج أو صنع أو باع أو عرض للبيع أو للتداول منتجات أو بضائع أو مطبوعات أو تسجيلات أو أفلام أو أشرطة أو أسطوانات أو برامج للإعلام الآلي أو أي وسيلة أخرى تحمل أي شكل من أشكال التعبير التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون[31].

25. المادة 20، نفس المرجع.
26. المادة 30، نفس المرجع.
27. المادة 31 من نفس المرجع.
28. المادة 32 من نفس المرجع.
29. المادة 32 من نفس المرجع.
30. المادة 34 من نفس المرجع.
31. المادة 35 من نفس المرجع.

مما سبق يمكن القول بأن المشرع الجزائري قد ساهم وبشكل فعال في وضع النصوص القانونية من أجل الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية مجرّما كل الأفعال المؤدية إليها من خلال فرض جزاءات عقابية من حبس وغرامات مالية مع التشديد في العقوبات كلما كان الفعل أشد خطورة، فضلا عن توفير كل سبل الحماية اللاحقة للضحايا والتكفل بهم وفق إجراءات ووسائل قانونية، سواء في القانون رقم 05-20، أو في قانون العقوبات الجزائري الذي تضمن بدوره إجراءات ونصوص قانونية رادعة في هذا الشأن، وهو ما يبعث على الطمأنينة وضمان الأمن والاستقرار، والابتعاد عن كل ما قد يزرع الفرقة بين المجتمع الجزائري ويشتت شمله.

## 2. آليات مكافحة جرائم التمييز وخطاب الكراهية في التشريع الجزائري

نصّت المادة الثانية من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري لعام 1965 (التي صادقت عليها الجزائر)، والتي تضمنت ضرورة تعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية على شجب التمييز العنصري واعتماد كل الوسائل المناسبة ودون تأخير من أجل تحقيق ذلك[32].

ومن هذا المنطلق فقد جاء القانون 05 - 20، المتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، متناغما مع ما قررته الاتفاقيات الدولية الداعية إلى ضرورة شجب التمييز العنصري وكل أشكاله باعتماد كل الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك، وفي هذا الصدد فقد نصت المادة 5 من هذا القانون على أن تتولى الدولة وضع إستراتيجية وطنية للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، وذلك من خلال أخلقة الحياة العامة والعمل على نشر ثقافة التسامح والحوار ونبذ العنف في المجتمع. وطبقا لأحكام المادة 6 من نفس القانون تتخذ الدولة والإدارات والمؤسسات العمومية الإجراءات اللازمة للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية لاسيما من خلال:

- وضع برامج تعليمية وتكوينية للتحسيس والتوعية،
- نشر ثقافة حقوق الإنسان والمساواة،
- تكريس ثقافة التسامح والحوار وقبول الآخر،
- اعتماد آليات لليقظة والإنذار والكشف المبكر عن أسباب التمييز وخطاب الكراهية،
- الإعلام والتحسيس حول مخاطر التمييز وخطاب الكراهية، وآثار استعمال وسائل تكنولوجيات الإعلام والاتصال في نشرهما،
- ترقية التعاون المؤسساتي،
- ضرورة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية طبقا للمادة 07 من نفس القانون.

وتنفيذا لهذه الاستراتيجية التي تدخل ضمن المبادئ العامة للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، نص القانون 05 - 20، على استحداث مرصد وطني للوقاية من

32. المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري لسنة (1965) والتي بدأت حيز التنفيذ ديسمبر 1965، مرجع سابق.

التمييز وخطاب الكراهية، كهيئة وطنية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري[33]، وتتمثل مهامه في رصد كل أشكال التمييز وخطاب الكراهية، ووضع الاستراتيجية الوطنية للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية التي تمثل الجانب الوقائي.

## رابعا: التعاون الجهوي والدولي لمكافحة المخدرات

خلال الاجتماع السنوي للجنة المخدرات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها السابعة والستين، المنعقد في فيينا (النمسا)، شدّد المندوب الدائم للجزائر السفير العربي لطروش، على أهمية التعاون الجهوي والدولي لمكافحة هذه الآفة، مشددا على ضرورة الالتزام التام بالاتفاقيات الثلاثة لمراقبة المخدرات خلال وضع السياسات الدولية في هذا المجال. ودعا السفير في كلمته إلى «ضرورة تكاثف الجهود لمجابهة هذا الخطر المستجد، مع العمل في نفس الوقت، بشكل جماعي وفعال من أجل الحد من المخاطر المستمرة والناجمة عن المخدرات التقليدية وعلى رأسها القنب الهندي»، مبرزا «ضرورة الالتزام التام بالاتفاقيات الثلاثة لمراقبة المخدرات خلال وضع السياسات الدولية في هذا المجال». كما عرض ممثل الجزائر المقاربة التشاركية ومتعددة القطاعات التي تنتهجها الجزائر في مكافحة المخدرات، والتي منحت حيزا واسعا لمساهمة المجتمع المدني، مشيرا في هذا الصدد إلى «اعتماد تدابير تشريعية وتنظيمية خلال سنة 2023 تضمنت على وجه الخصوص دعم وتعزيز التدابير الوقائية والعلاجية».

لقد صادقت الجزائر على عدة اتفاقيات دولية تتعلق بالمخدرات وفي مقدمتها الاتفاقية المتعلقة بالمخدرات لسنة 1961، والاتفاقية الدولية للمؤثرات العقلية لسنة 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنيّة لسنة 2000 التي دخلت حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 2023.

وتنطلق الجزائر في تعاملها مع هذه الآفة من قناعة أنه «لا يمكن مجابهة هذه الآفة إلا بمجهود دولي مشترك ومتكامل بالنظر لأبعادها الدولية، لاسيما مع تطور الوسائل الحديثة وما صاحبها من تغير متسارع في شبكات المعلومات ووسائل الاتصال التي أدّت إلى رفع قدرات عصابات تهريب المخدرات والاتجار بها». وأكدت استبيانات وزارة العدل وجود روابط بين تجارة المخدرات والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومن بينها جرائم الإرهاب والمتاجرة بالأسلحة والاتجار بالبشر وغيرها، ما «رسخ اليقين لدى الدول بضرورة التعاون بين مختلف الدول والمنظمات والأجهزة الدولية».

ومن أجل تجسيد هذه المقاربة تضمن تعديل 2023 أحكاما جديدة تتعلق بالمساعدة والتعاون القضائيين الدوليين، من خلال النص على «التسليم المراقب الذي يمكن من خلاله للجهة القضائية المختصة أن ترخّص تحت رقابتها بحركة المخدرات أو المؤثرات العقلية للخروج أو المرور أو الوصول إلى الإقليم الجزائري بغرض الكشف عن الجرائم».

33. المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري لسنة (1965) والتي بدأت حيز التنفيذ ديسمبر 1965، مرجع سابق.

## خاتمة

الأمن المجتمعي عملية ديناميكية ترتبط بالأمن الشامل، فهو حماية المجتمع من كافة التهديدات التي تَمَسُّ الهُوِيَّة والقيم الأساسية المشتركة، والدين، واللغة، والثقافة، والعادات. هو مفهوم حظي باهتمام كبير في المنظومة الانجلوسكسونية على مدى العقود القليلة الماضية لاسيما في سياق الاتحاد الأوروبي. ويشير إلى قدرة المجتمع على الصمود والتعافي من مجموعة واسعة من التهديدات بما في ذلك الكوارث الطبيعية والأوبئة والإرهاب والهجمات الإلكترونية وغيرها من المخاطر التي قد تهدد رفاهية الأفراد والمجتمعات.

ظهر مفهوم الأمن المجتمعي في أعقاب الحرب الباردة عندما واجهت الدول الأوروبية تحديات وتهديدات جديدة لم تكن في الأساس عسكرية بطبيعتها. كما سلط انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور أشكال جديدة من الإرهاب والجريمة المنظمة والهجمات الإلكترونية الضوء على الحاجة إلى فهم أوسع للأمن لا يشمل الدفاع العسكري فحسب بل يشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمن. إن من أهم الأهداف لحماية المواطنين هو توفير الأمن المجتمعي؛ إذ يرتبط بالمجتمع ويشكل ركيزة أساسية لرقيه ونهضته وتطوره ومواكبة احتياجات العصر الذي نعيشه.

لقد تمكن المشرع الجزائري من ترسيخ قيم الأمن المجتمعي عبر إرساء مبادئ العدل والقانون ونشر قيم التسامح ومكافحة مخلفات الإرهاب والجريمة المنظمة وخطاب التمييز وغيرها من عناصر التهديد الداخلي والخارجي للحمة الوطنية.

إنّ العلاقة بين الجيش الوطني الشعبي والشعب الجزائري ليست مجرد علاقة بين مؤسسة ومجتمع، فالجيش ولد من رحم الشعب ووجد لخدمته وحمايته، وهي رابطة مصيرية قائمة على التاريخ، والتضحيات، والهوية الوطنية المشتركة، والسيادة والحرية الوطنية المقدسة، وهذه العلاقة لم تكن وليدة اليوم، بل تأسست منذ أن حمل المجاهدون الثوار السلاح ضد الاستعمار بكل أنواعه وحقبه التاريخية، وترسخت مع بناء الدولة المتجددة والمستقلة، وتجددت في كل أزمة أو محنة مرت بها البلاد. وفي ظل التحديات الجيوسياسية الراهنة والتحولات العالمية والإقليمية الاستثنائية، يظل التلاحم بين الجيش والشعب عاملا رئيسيا لضمان الأمن الاستقرار.

لقد جسَّد الجيش الوطني الشعبي، بصفته سليل جيش التحرير الوطني، هذا التلاحم في مختلف مراحل التاريخ، فلم يكن مجرد مؤسسة قائمة على الانضباط العسكري، بل كان تجسيدا حيا للإرادة الشعبية، مُستمدا شرعيته من تضحيات الأمة وكفاحها ضد الهيمنة والاستعمار. ومنذ الاستقلال، ظل الجيش الوطني الشعبي ساهرا على حماية الوطن، مدافعا عن سيادته، وملتزما بمبادئه الثورية وتاريخه العريق، مؤكدا بذلك أن الجزائر لم تكن لتبقى شامخة من دون هذا التلاحم المصيري بين شعبها وجيشها.

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج وهي كالآتي:

- تضمّنت معظم نصوص القانون الدولي من معاهدات وإعلانات واتفاقيات مبدأ مكافحة كل أشكال وأنواع التمييز وخطابات الكراهية وكل دعوات التحريض عليها وكل الأشكال المؤدية للعنف والعدوانية جراء استعمال التمييز وخطاب الكراهية،

- عرّف المشرع الجزائري التمييز بأنه كل تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني أو اللغة أو الانتماء

الجغرافي أو الإعاقة أو الحالة الصحية، حيث يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة، مع بعض الاستثناءات الواردة في نص القانون (05 - 20)،

- يكاد يتفق المشرع الجزائري من حيث تحديده لمفهوم خطاب الكراهية والتمييز، مع ما تضمنته بعض التعاريف التي أوردتها بعض الاتفاقيات الدولية وكذا مع ما تضمنته مبادئ كامدن، على الأقل من حيث أسباب التحريض على الكراهية،

- اقتداءً بما تضمنه القانون الدولي، فإن المشرع الجزائري قد ساهم وبشكل فعال في وضع النصوص القانونية من أجل الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية مجرّما كل الأفعال المؤدية إليها من خلال فرض جزاءات عقابية من حبس وغرامات مالية مع التشديد في العقوبات كلما كان الفعل أشد خطورة، فضلا عن توفير كل سبل الحماية اللاحقة للضحايا والتكفل بهم وفق إجراءات ووسائل قانونية، سواء في القانون 05 - 20، أو في قانون العقوبات الجزائري الذي تضمن بدوره إجراءات ونصوص قانونية رادعة في هذا الشأن، وهو ما يبعث على الطمأنينة وضمان الأمن والاستقرار، والابتعاد عن كل ما قد يزرع الفرقة بين المجتمع الجزائري ويشتت شمله،

- إن اقتراح إنشاء المشرع الجزائري للمرصد الوطني لرصد أشكال ومظاهر خطاب الكراهية وتحليلها وتحديد أسبابها واقتراح التدابير والإجراءات اللازمة للوقاية منها، يُعد من أهم الآليات القانونية المستحدثة بموجب قانون خاص، وهو ما يعكس الأهمية القصوى التي يوليها المشرع للوقاية من الظاهرة ومكافحتها قانونيا ومؤسساتيا.

وعليه، فقد جاء قانون مكافحة خطاب التمييز ليحدد مفهوم الحرية ومفهوم التعدي على حرية الآخرين، كاشفا في هذا الصدد عن وضع الدولة لاستراتيجية وطنية للوقاية من التمييز وخطاب الكراهية، تكون بمشاركة ممثلي المجتمع المدني، وكل الفاعلين في البلاد، بهدف التحسيس بخطورة هذا الخطاب، وتأثيره على المجتمع، خاصة في حال استعملت الوسائط الاجتماعية والتكنولوجية للترويج له.

من ناحية ثانية خصص مشروع تعديل قانون العقوبات الذي ضم تعديلات جديدة، تجرم بعض الأفعال التي تمس بأمن الدولة والوحدة الوطنية، وهنا جاء المشرع الجزائري ليضع حدا للأشخاص المتورطين في هذه الأفعال والذين تلقوا أموالا، سواء من داخل الوطن أو خارجه، حيث تنص المادة 95 مكرر 1 من نص المشروع، على معاقبة بالحبس من 5 إلى 7 سنوات، وبغرامة مالية من 500 الى 700 الف دينار، كل من يتلقى أموالا أو هبة، سواء من دولة أو مؤسسة أو هيئة عمومية، داخل أو خارج الوطن، قصد القيام بأفعال من شأنها المساس بأمن الدولة، أو باستقرار مؤسساتها، وتتضاعف العقوبة حسب نص المشروع، إذا تم تلقي الأموال في إطار جمعية أو جماعة.

# الجلسة السادسة
# الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني : أي آفاق؟

# التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية: رؤية استشرافية

البروفيسور عبد الغني بن حامد
المركز الجامعي إيليزي

## تمهيد

تصاعدت التحديات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الجزائر، حيث أصبحت معها التنمية المحلية المستدامة أداةً أساسية لتحقيق التوازن الجهوي وتعزيز العدالة الاجتماعية، خاصة وأنّ الجزائر دولة ذات مساحة شاسعة وتنوع جغرافي وسكاني كبير، حيث أن هذا التنوع يفرض اتباع برامج واستراتيجيات تنموية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والأولويات في مختلف الولايات والبلديات والمناطق الحضرية والريفية.

من هنا يبرز دور التنمية المحلية المستدامة باعتبارها أداة شاملة وحيوية تهدف إلى استغلال الموارد المحلية بطريقة فعّالة ومستدامة، ودعم المشاركة المجتمعية، وتعزيز الفرص الاقتصادية المتكافئة.

تعتمد التنمية المستدامة على نهج يوازن بين الاحتياجات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، مما يضمن تحقيق أهداف الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة كيف يمكن للتنمية المحلية المستدامة أن تسهم في الحفاظ على التوازن الجهوي والعدالة اجتماعية في الجزائر في ظل مبادئ الحوكمة والتشاركية. ومن خلال تحليل السياسات الحالية والتحديات المطروحة، سيسعى البحث إلى تقديم مقترحات عملية لتعزيز جهود التنمية المحلية المستدامة بما يلبّي احتياجات مختلف المناطق.

كما يمكن تصور رؤية استشرافية تعتمد على اقتراح بعض السياسات والاستراتيجيات المستقبلية التي من شأنها تدعيم والحفاظ على التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية المعتمدة على التنمية المحلية المستدامة وفق مبادئ الحوكمة، النجاعة، الشفافية في تنفيذ المشاريع التنموية المحلية.

مما سبق يمكن صياغة إشكالية بحثنا هذا على النحو التالي:

كيف يمكن للتنمية المحلية المستدامة كأداة شاملة وحيوية بأن تسهم في تدعيم والحفاظ على التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية في الجزائر؟

## أولا: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة

### 1. تعريف التنمية المستدامة

تم التعبير عن مفهوم التنمية المستدامة بتعاريف عديدة، ولكن التعريف الأكثر اقتباسًا هو التعريف الذي ظهر بتقرير مستقبلنا المشترك، والمعروف أيضًا باسم تقرير برونتلاند Brudtland، وهو تقرير صادر سنة 1987 عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED) والتابعة للأمم المتحدة والتي أنشأت بموجب قرار الجمعية العامة 38/161 المؤرخ في 19 ديسمبر 1983. وترأست هذه اللجنة بطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، غرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Brundtland والتي أصبحت رئيسة وزراء النرويج فيما بعد. وهو نفسه التعريف الذي تبناه المعهد العالمي للتنمية المستدامة في موقعه الرسمي على أن التنمية المستدامة هي «التنمية التي تُلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة».

تُشكّل الاستدامة أساس الإطار العالمي الرائد للتعاون الدولي اليوم، ألا وهو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها؛ ففي جوان 2022، اجتمع قادة البيئة من جميع أنحاء العالم لتقييم ما تم تحقيقه وما نتجه إليه، بهدف حشد تأييد الدول الأعضاء لحث الأمم المتحدة للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث تُعدّ هذه المؤتمرات محطات رئيسية في حوكمة التنمية المستدامة، لكن اختبارها الحقيقي يكمن في العمل اليومي والمتواصل للأفراد والمجتمعات المحلية وصولا إلى المنظمات الدولية وغيرها.

فالتنمية المستدامة تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي تنمية قابلة للاستمرار ونتاج عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي؛ فهي توفر الحد الأدنى من المستوى المعيشي لجميع الشعوب، وهي ما يحتاج لتحقيق نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية. لذلك فإن هدف التنمية المستدامة تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم، وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليس عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشعوب .

وقد اتفقت العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) والمعروف كذلك بقمة الأرض تحت شعار (من أجل البيئة والتقدم) أيام 14-30 جوان سنة 1992 في مدينة ريو ديجانيرو البرازيلية، على تعريف التنمية المستدامة بأنها: «تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنّها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة».

### 1.1 أبعاد التنمية المستدامة

يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل سيتم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن بعد رابع مهم وهو البعد المؤسسي .

**البعد البيئي:** وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية واستنزاف المياه والثروات...إلخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية.

**البعد الاجتماعي:** وهو حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة.

**البعد الاقتصادي:** وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية.

**البعد المؤسسي:** ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستدامة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة، وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهماتها.

### 2.1 الإطار القانوني للتنمية المستدامة في الجزائر

جاء في تقرير مجلس المحاسبة، عن مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الذي نشر سنة 2018، بأن الجزائر شاركت ووقعت على جميع الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وبعد عامين من اعتماد أجندة القرن 21 (أي في سنة 1994) خلال قمة الارض في ريو، أنشأت الجزائر المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبعدها وزارة التهيئة العمرانية والبيئة. وقد أدى هذا الشعور بالوعي إلى اعتماد مجموعة من التدابير التي تعكس إرادة الحكومة في دمج التنمية المستدامة في سياسات التنمية المستدامة للبلاد وإعطاء مكانة ذي شأن للبيئة.

لقد صدرت عدة قوانين تتعلق بحماية البيئة في سياق التنمية المستدامة، والتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، وتطوير الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة، والوقاية من المخاطر الكبرى وادارة الكوارث في سياق التنمية المستدامة. كما أنه تم اتخاذ تدابير مؤسساتية تجسدت في إنشاء مؤسسات وهيئات أسندت لها مهام ذات علاقة مباشرة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة حتى يتسنى التكفل بالتنمية المستدامة. وقد تم أيضا

وضع آليات مالية ويتعلق الأمر بإنشاء مجموعة من الصناديق الخاصة بغية تدعيم وتسهيل تنفيذ التنمية المستدامة وهي كالتالي:

- صندوق البيئة وإزالة التلوث؛
- الصندوق الخاص بالبيئة والمناطق الجنوبية؛
- الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا؛
- صندوق حماية الساحل والمناطق الساحلية؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية المراعي والسهوب؛
- الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والإنتاج المزدوج .

وقد أكَّد دستور 2020 في الفقرة الحادية عشرة من ديباجته وفي المادتان 9 و16 منه على العدالة الاجتماعية، وتطرق لمفهوم التنمية المستدامة الذي تم ذكره بصريح العبارة ثلاث مرات (الفقرة السابعة عشر من الديباجة، والمادتين 210 و217). كما أن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة هي أيضا مذكورة في أحكام الدستور في العديد من المواد .

## 2. تعريف التنمية المحلية

أصبح موضوع التنمية المحلية يحتل مركزاً مهماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل، وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية، وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى القطر ككل .

إن مقاربة التنمية المحلية على المستوى الاصطلاحي والتي تسمى أيضا التنمية الاقتصادية المجتمعية بنسختها الحضرية، هذا المصطلح الأخير الأكثر استخداما في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. فهي بذلك عبارة عن عملية التنشيط الاقتصادي والاجتماعي.

تعرف التنمية المحلية على أنها مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة تحدث في المجتمع المحلي، وذلك من خلال الجهود الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية وخطة واقعية مرسومة وتجسيد آثارها في سلسة من التغيرات البنائية الوظيفية التي تمس كافة مكونات البناء والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة للوصول لأقصى استغلال محكم في أقل وقت مستطاع وذلك بقصد الرفاهية للمجتمع وإدماج المجتمع المحلي في الحياة الوطنية .

كما تعرف التنمية المحلية على أنها «عملية تغيير مدروسة تتم في المجتمع من خلال تكاتف جهود المواطنين والحكومة، بهدف استثمار جميع الموارد المتاحة وتحقيق الرفاهية

الاجتماعية والاقتصادية، وذلك وفق خطة مُحكمة» . وفي تعريف آخر فإن التنمية المحلية هي «عمليات مدروسة وموجهة تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع، من خلال تحسين أوضاعه وأوضاع أفراده، عبر التصدي لمشكلاته وإزالة العوائق، واستثمار الإمكانيات والموارد بأفضل طريقة ممكنة، لتحقيق التقدم والازدهار المجتمعي، وتعزيز رفاهية الأفراد وسعادتهم».

وفي نفس السياق ولكن من منظور مختلف عرفها المشرع الجزائري بأنها: «تنمية الإقليم المنطلقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها البلديات، الولايات، واحتمالا فضاء البرمجة الإقليمية، وهي كذلك تنمية اقتصادية محلية معتمدة على الإنتاجية وتجديد الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات التكوين موجهة حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبة مسبقاً ومحددة وملتزمة».

أما الأستاذ أرثر دنهام Arthur Dunham من جامعة بنسلفانيا والمتخصص في البيولوجيا والايكولوجيا، أشار إلى أن التنمية المحلية تعتمد على أربعة عناصر، بعد تعريفها «بأنها نشاط منظم يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة في المجتمع، وتعزيز قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي وإدارة شؤونه ذاتيًا. ويعتمد نهج العمل في هذا المجال على تعبئة جهود المواطنين وتنسيق التعاون والمساعدات الذاتية، إلى جانب تقديم الدعم الفني من المؤسسات الحكومية أو الأهلية».

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن التنمية المحلية تقوم أساسا على ما يلي:

- تشمل عملية التنمية كل الجوانب المتعلقة بالمجتمع (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.....إلخ؛
- تعتمد التنمية بالأساس على المشاركة الشعبية والتعاون بين الحكومة وكافة أفراد الشعب؛
- التنمية المحلية هي عملية مخططة؛
- العنصر البشري هو أساس التنمية المحلية؛

إذا التنمية المحلية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل التنمية الاجتماعية والثقافية للمجتمع أيضًا.

ومما سبق يمكن القول بأن مفهوم التنمية المحلية المستدامة يقوم على عنصرين أساسيين هما:

- المشاركة المجتمعية التي تتيح للسكان الإسهام في جميع الجهود الرامية إلى تحسين مستوى معيشتهم وجودة حياتهم، اعتمادًا على مبادراتهم الذاتية؛
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

كما يتطلب تحقيق التنمية المحلية المستدامة وضع استراتيجية فعالة على المستوى المحلي، تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتهيئة البيئة المناسبة لدعم التنمية الوطنية على مستوى الدولة بأكملها.

## 3. مقومات تجسيد التنمية المحلية

حدد الأستاذ أرثر دنهام العناصر الأربعة المجسدة للتنمية المحلية في:

- برنامج مخطط، يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع؛

- تعزيز مفهوم المساعدة الذاتية باعتبارها الركيزة الأساسية لبرامج التنمية، مع ضرورة إشراك المجتمع بشكل فعال في هذه الجهود؛

- ما تقدمه الهيئات الحكومية والأهلية من مساعدات فنية تشمل العاملين الفنيين والآلات والأدوات والإعانات المالية؛

- تحقيق التكامل بين مختلف التخصصات المرتبطة بالتنمية المحلية، مثل الزراعة، والتعليم، والشباب، والصحة، والنشاط النسائي، بهدف دعم المجتمع ككل؛

وبهذا يكون قد وضع البنية الأساسية لتحديد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، والمتمثلة في:

أ. المقومات التنظيمية (نظام الإدارة المحلية)؛

ب. المقومات المادية (التمويل المحلي)؛

ج. المقومات البشرية (المشاركة الشعبية)؛

د. المقومات الإستراتيجية والتي يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي:

- الرعاية الاجتماعية: تتضمن توفير مقومات الحياة الكريمة، والتي تشمل الاحتياجات الأساسية لضمان استمرارية الحياة، مثل الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، السكن، وفرص التوظيف.

- التأهيل الفني: يشمل توفير المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لمواكبة متطلبات التنمية، ويتضمن ذلك برامج التدريب، والإعلام، ونشر الوعي الثقافي والفكري.

- المشاركة الجماعية (الشعبية): تشير المشاركة الشعبية إلى إشراك المجتمع والمواطنين في تحديد احتياجات التنمية، ووضع برامج العمل وتنفيذها وتقييمها، مما يعزز الثقة المتبادلة بين الأفراد. كما تسهم في ترسيخ مفهوم المواطنة من خلال توعية الفرد بدوره وأهميته في المجتمع وعملية التنمية.

إن تطبيق هذه الاستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل العنصر البشري الذي يعتبر منطلقاً وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

## 4. أهداف التنمية المحلية

تهدف التنمية المحليّة إلى إنشاء تخطيط محليّ تشاركيّ للتنمية المستدامة، وتزويد المدن والمجتمعات المحلية بأدوات فعّالة بغيةَ الاقتراب من معايير المدينة المستدامة، لذلك تتمثل

أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:

- يشمل تنفيذ المشاريع التنموية بمختلف مناطق الدولة، مما يضمن العدالة في توزيعها ويمنع تركزها في العاصمة أو في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية؛

- الحفاظ على التوازن في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، مع الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية؛

- تعزيز التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساهم في انتقال المجتمع المحلي إلى المشاركة الفاعلة؛

- الإسراع في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز حرص المواطنين على الحفاظ على المشروعات التي يشاركون في تخطيطها وتنفيذها؛

- الرفع من القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها؛

- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع؛

- تحسين الخدمات والأنشطة والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، والسعي إلى تحويلها من النمط التقليدي إلى أساليب حديثة ومتطورة؛

- تهيئة بيئة مناسبة تُمكّن سكان المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على أنفسهم، دون الاعتماد الكامل على الدولة أو انتظار مشروعاتها؛

- استقطاب الصناعات والأنشطة المتنوعة إلى المناطق المحلية من خلال توفير التسهيلات اللازمة، مما يساهم في تنميتها ويوفر فرص عمل لأبنائها؛

- تنمية روح العمل الاجتماعي وتعزيز التكامل بين جهود الشعب والحكومة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلاد.

## ثانيا: التنمية وفق مبادئ التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية

### 1. مفهوم التنمية المعتمدة على التوازن الجهوي

تُعرّف الجهة بكونها «وحدة جغرافية متكاملة تسعى إلى تحقيق تنمية متوازنة، من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف المناطق، ويأتي ذلك في إطار التنمية الجهوية التي تتماشى مع دور الدولة في التخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية».

من خلال هذا التعريف، يمكننا تعريف التنمية المعتمدة على مبدأ التوازن الجهوي على أنها «عملية تهدف إلى تحقيق تنمية متكاملة ومتوازنة على مستوى الجهات، من خلال استثمار الموارد المحلية، وتعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تقليص الفوارق بين المناطق وضمان توزيع عادل للثروات والخدمات. وتتم هذه التنمية وفق مقاربة تشاركية تعتمد على اللامركزية، مما يسمح لكل جهة بتحديد أولوياتها وفق خصوصياتها وإمكانياتها».

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن التنمية الجهوية (ولائية، إقليمية) تعتبر إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، حيث تهدف إلى تعزيز التكامل بين مختلف المناطق وفق إمكانياتها واحتياجاتها الخاصة، لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في كل منطقة. وتعتمد هذه التنمية على توزيع الموارد والمشروعات بشكل عادل بين الجهات، مما يضمن تحقيق توازن جهوي يحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال التعاريف السابقة يظهر لنا جليا مفهوم التوازن الجهوي، وهو مفهوم يعكس السعي نحو توزيع متكافئ للثروات والخدمات بين مختلف الأقاليم، بحيث لا تتركز التنمية في مناطق معينة على حساب أخرى، وتُعد هذه العملية ضرورية لتجنب الهجرة الداخلية غير المنظمة من المناطق الريفية إلى الحضرية.

## 2. التطور التاريخي لمفهوم التنمية المعتمدة على التوازن الجهوي

لم يكن مفهوم التنمية الجهوية المرتبط بالتوازن وليد اللحظة، بل مر بمراحل تاريخية عديدة تشكلت بناءً على التغيرات السياسية والاقتصادية في العالم. يمكننا تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل رئيسية:

**أ. ما قبل القرن العشرين:** في العصور القديمة والوسطى، لم يكن هناك مفهوم واضح للتوازن الجهوي، حيث كانت التنمية تتركز في عواصم الممالك أو المدن الكبرى التي تتمتع بموقع استراتيجي، فقد كانت المناطق البعيدة تعاني من الإهمال وغالبًا ما كانت تُدار بشكل مستقل دون خطط مركزية.

**ب. الثورة الصناعية والقرن العشرين:** مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا، بدأت الفجوة بين المناطق تتسع بشكل كبير؛ فالمدن الصناعية ازدهرت بينما تراجعت المناطق الريفية، مما دفع بعض الدول مثل فرنسا وبريطانيا إلى التفكير في سياسات لتوزيع الثروة. وفي منتصف القرن العشرين، ظهرت نظريات اقتصادية مثل نظرية "النمو المتوازن" للاقتصادي الاستوني Ragnar Nurkse، التي دعت إلى ضرورة الاستثمار في جميع القطاعات والمناطق لتحقيق التنمية.

**ت. ما بعد الحرب العالمية الثانية:** بعد الحرب سنة 1945، بدأت الدول تعيد بناء اقتصاداتها مع التركيز على التوازن الجهوي كجزء من الاستقرار السياسي. ففي الدول النامية، مثل الهند والبرازيل، ظهرت خطط تنموية تهدف إلى ربط الأرياف بالمدن وتقليص الفوارق. في الوطن العربي، تبنت دول مثل الجزائر وتونس سياسات اللامركزية لتعزيز التنمية في المناطق الداخلية، رغم التحديات المرتبطة بالتمويل والتخطيط.

في الوقت الحاضر، أصبحت التنمية الجهوية المعتمدة على التوازن جزءًا من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في آفاق سنة 2030، إذ تُعتبر أداة للحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها

دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

إن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة، أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويمكن ذكرها كما جاءت في موقع الأمم المتحدة الإنمائي: «القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الإنتاج والاستهلاك المستدام، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، الشراكات من أجل الأهداف».

## 3. خصائص التنمية المعتمدة على مبدأ التوازن الجهوي

تُعد التنمية المعتمدة على التوازن الجهوي أحد النماذج التنموية التي تسعى إلى تحقيق العدالة الجغرافية في توزيع الموارد والخدمات بين مختلف المناطق داخل الدولة، وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات، وتعزيز التكامل بينها لتحقيق نمو شامل ومستدام. وعليه وباعتبار أن التنمية المعتمدة على التوازن الجهوي تُعد أنموذجًا تنمويًا شاملاً يهدف إلى تحقيق العدالة والاستدامة، مع تعزيز المشاركة المحلية والتكامل بين المناطق فإنها تقوم على مجموعة من الخصائص نذكرها على النحو الآتي:

**أ. العدالة في توزيع الموارد:** تعتمد التنمية الجهوية على توزيع عادل للموارد المالية والبشرية بين المناطق، مما يضمن عدم تركيز الثروة والخدمات في مناطق محددة على حساب أخرى.

**ب. التنمية المستدامة:** تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة.

**ت. تعزيز المشاركة المحلية:** تشجع هذه التنمية على مشاركة السكان المحليين في صنع القرارات التنموية، مما يعزز الشعور بالمسؤولية والانتماء.

**ج. التكامل بين الجهات:** تعمل على تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق المختلفة، مما يسهم في خلق شبكة من التعاون المتبادل، أي أن التنمية المعتمدة على التوازن الجهوي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الإنتاجية المحلية وربطها بالأسواق الوطنية والدولية، ناهيك عن أنها تعمل على تشجيع التنمية المستدامة بالاعتماد على الاستخدام الفعّال للموارد الطبيعية، ودعم الابتكار والمشاريع البيئية لضمان استدامة التنمية على المدى الطويل.

**ح. التركيز على الخصوصيات المحلية:** تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية والاجتماعية

والاقتصادية الفريدة لكل منطقة، مما يسمح بتصميم برامج تنموية تلبي احتياجاتها الخاصة، ولذلك فإن التنمية المعتمدة على التوازن الجهوي تعتمد مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار مما يسمح لكل جهة بتحديد أولوياتها وفق احتياجاتها الفعلية، بدلاً من فرض خطط مركزية قد لا تلائم طبيعة المنطقة .

**خ. تحقيق الاستقرار الاجتماعي:** من خلال تقليل الفوارق بين المناطق، بحيث تسهم هذه التنمية في خلق مجتمع أكثر استقرارًا وتلاحمًا.

**د. تعزيز البنية التحتية:** يتم التركيز على تطوير البنية التحتية في المناطق الأقل نموًا، مما يسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية ويحفز النشاط الاقتصادي، فتطوير البنية التحتية في إطار التنمية المتوازنة جهويا تعمل على ضمان تحسين الخدمات الأساسية مثل النقل، التعليم، الصحة، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة للسكان.

**ذ. التنويع الاقتصادي:** تشجع التنمية الجهوية على تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق، مما يقلل من الاعتماد على قطاع واحد ويعزز المرونة الاقتصادية.

**ر. تحسين جودة الحياة:** من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والنقل.

تسهم هذه التنمية في تحسين مستوى معيشة السكان في جميع المناطق.

**ز. الاستجابة للتحديات المستقبلية:** تعمل على بناء قدرة الجهات على مواجهة التحديات المستقبلية مثل التغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية.

## 4. استراتيجيات التنمية المعتمدة على مفهوم التوازن الجهوي

حسب التطور التاريخي لمفهوم التنمية المعتمدة على مبدأ التوازن الجهوي، فقد تم تحديد ست (6) استراتيجيات رئيسية لتحقيق التنمية الجهوية المتوازنة، حيث سيتم التطرق إلى جوهر كل استراتيجية على حدى، وذلك على النحو الآتي:

**أ. إستراتيجية النهج القائم على المكان:** ينطوي هذا النهج على تصميم السياسات وفق احتياجات وموارد كل منطقة، مع الاعتراف بأن كل منطقة لها قوتها وتحدياتها الفريدة.

يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) المنشور سنة 2022، إلى أن "النهج القائم على المكان ضروري لمعالجة الحواجز المحددة للنمو والرفاهية في كل منطقة"، ومن هنا فإن الدولة تنتهج إستراتيجية تعزيز التنمية المحلية في الأقاليم الصغيرة ذات الخصائص المحددة، بحيث يعمل هذا النهج على تعزيز التنمية المحلية من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية مما ساهم في تحسين الاقتصاد المحلي. هذا يشمل دعم الزراعة والصناعات المحلية والحرف اليدوية .

**ب. إستراتيجية اللامركزية في تنفيذ المشاريع التنموية:** تشمل اللامركزية تعزيز سلطات الحكومات المحلية لاتخاذ قرارات تناسب احتياجاتها، مما يؤدي إلى حكم أكثر فعالية واستجابة. أظهرت دراسة Rana 2018 أن الحكم اللامركزي يمكن أن يعزز التنمية المتوازنة من خلال تمكين المناطق من تحديد أولوياتها وتخصيص الموارد وفقًا لذلك .

**ج. الاستثمار في البنية التحتية:** يعتبر الاستثمار في البنية التحتية، مثل شبكات النقل والتواصل والخدمات، ضروريًا لدعم الأنشطة الاقتصادية وتحسين جودة الحياة. أشارت دراسة Ghosh 2005 و De إلى أن الاستثمارات في البنية التحتية يمكن أن تقلل بشكل كبير من الفجوات الجهوية من خلال تحسين الاتصال والوصول إلى الخدمات. على سبيل المثال، يمكن لشبكات الطرق المحسنة تسهيل حركة البضائع والأشخاص، مما يحفز النمو الاقتصادي في المناطق النائية، فالاستثمار في تطوير البنية التحتية وتحسين كفاءة عمل البنية التحتية في المناطق النائية يعتبر عاملاً مهماً لتحقيق التوازن الجهوي، يشمل ذلك بناء الطرق والجسور وتوفير خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي .

**ح. تطوير رأس المال البشري:** يشمل تطوير رأس المال البشري الاستثمار في التعليم والتدريب لبناء قوى عمل مؤهلة. أظهرت ورقة عمل Glaeser 2011 وGottlieb ، أن المناطق ذات مستويات أعلى من رأس المال البشري تميل إلى الإنتاجية والنمو الأعلى من خلال ضمان وصول جميع المناطق إلى التعليم والتدريب عالي الجودة، يمكن الدول من تقليل الفجوات المهارية وتعزيز التنمية المتوازنة .

وعليه فإن تعزيز التعليم والتدريب في المناطق الأقل نمواً يساهم في تحسين المهارات المحلية وزيادة فرص العمل، ويمكن أن يشمل ذلك بناء مدارس جديدة وتوفير برامج تدريبية مهنية.

**خ. تعزيز الابتكار والريادة:** يمكن لتعزيز الابتكار والريادة تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، خاصة في المناطق المتأخرة؛ تلعب الجامعات دورًا رئيسيًا في تعزيز النظم البيئية الريادية الجهوية من خلال تعزيز البحث وتوفير مساحات حضانة وتسهيل الروابط بين الهيئات الأكاديمية والصناعة. كما أن تشجيع ثقافة الابتكار ودعم المؤسسات الناشئة يمكن أن يساعد المناطق على أن تصبح أكثر تنافسية وديناميكية.

تقوم ريادة الأعمال كأهم أداة استراتيجية للتنمية المعتمدة على التوازن الجهوي على مبدأ تشجيع الاستثمار في المناطق الأقل نمواً الذي يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل المحلي. يمكن أن يتم ذلك من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية للمستثمرين.

**د. التخطيط الجهوي والتنسيق:** يعتبر التخطيط الجهوي والتنسيق الفعال ضروريًا لضمان أن تكون التنمية متوازنة عبر المناطق. يشمل ذلك تنسيق الجهود عبر المناطق المختلفة لمنع النمو غير المتساوي وإدارة الموارد المشتركة بكفاءة. أشارت خطة الهند الخماسية الثالثة (Planning Commission of India, 1961) إلى الحاجة إلى مثل هذا التخطيط لتحقيق النمو المتوازن، من خلال وضع أهداف تنمية واضحة ومراقبة التقدم، وهو ما يمكن الحكومات العمل على تقليل الفجوات الجهوية.

في مقابل ذلك، فإذا كان النظام السياسي يأخذ بالتخطيط المركزي فإن الاستراتيجية تقوم على التخطيط الإقليمي المتكامل، إذ يعتبر التخطيط الإقليمي أداة أساسية لتحقيق

التوازن الجهوي، حيث يتضمن هذا التخطيط تحديد الاحتياجات الخاصة بكل منطقة وتخصيص الموارد بشكل عادل. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية بناء البنية التحتية في المناطق النائية، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية.

| الاستراتيجية | الوصف |
|---|---|
| **النهج القائم على المكان** | تصميم السياسات وفق احتياجات وموارد كل منطقة |
| **اللامركزية** | تعزيز سلطات الحكومات المحلية لتحسين الاستجابة والكفاءة |
| **الاستثمار في البنية التحتية** | بناء شبكات النقل والخدمات لتحسين الاتصال والوصول |
| **تطوير رأس المال البشري** | الاستثمار في التعليم والتدريب لزيادة الإنتاجية |
| **تعزيز الابتكار والريادة** | دعم الجامعات لخلق بيئات ريادية وتحفيز الابتكار |
| **التخطيط الجهوي والتنسيق** | التنسيق بين المناطق لضمان النمو العادل وإدارة الموارد المشتركة |

**المصدر:** من إعداد الباحث بناء على ما سبق تفصيله

## ثالثا: معايير الحوكمة والتشاركية في تنفيذ المشاريع التنموية المحلية

تُعد المشاريع التنموية المحلية، حجر الزاوية في تحسين جودة حياة المجتمعات، ولضمان نجاحها وتجنب انحرافها عما هو مخطط، يجب الالتزام بمجموعة من المعايير والمبادئ، كالحوكمة، النجاعة، الشفافية والمساءلة.

يهدف تطبيق هذه المعايير إلى استكشاف طرق ذات كفاءة أكبر في الأداء والنجاعة التي تنعكس على المردودية والنتائج في الأخير، مع توفير فهم شامل لكل معيار وكيفية تطبيقه في المشاريع التنموية المحلية، مستندة إلى الممارسات الناجحة من مختلف المناطق.

### 1. مبادئ الحوكمة والتشاركية

**أ. الحوكمة:** تُعرف الحوكمة في سياق المشاريع التنموية المحلية بأنها الهياكل والعمليات والآليات التي تُتخذ من خلالها القرارات ويتم تنفيذها. تتميز الحوكمة الجيدة بالشرعية، الفعالية، الاستجابة، والمسؤوليات الواضحة، مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والرصد.

صمم برنامج الحوكمة والتنمية المحلية التابع لجامعة غوثنبورغ السويدية والممول من قبل المجلس العلمي السويدي النرويجي، وكذا البنك الدولي، وهو برنامج يستهدف

تفسير التباين في الحوكمة والتنمية المحلية لتعزيز رفاهية الانسان على المستوى العالمي. وبالتنسيق مع نفس البرنامج بجامعة ييل الأمريكية، فإن البرنامج يركز في دراساته على العالم العربي.

الشكل رقم 01: العناصر الأساسية لمؤشر أداء الحوكمة المحلية LGPI

**المصدر:** جليلة العبداوي، مؤشرات أداء الحوكمة المحلية (أداء التنمية من منظور المواطن)، ص277، نقلا عن The local governance performance index 2015.

الحوكمة الجيدة تتيح توجيه الموارد بفعالية، وتحد من الفساد، وتضمن استجابة السياسات لاحتياجات المواطنين الفعلية. وعليه فإن تحقيق التوازن الجهوي لا يمكن أن يتم دون آليات حوكمة قوية، تضمن توزيعًا عادلاً للاستثمارات، وتدعم المشاريع التي تلبي متطلبات التنمية المستدامة.

تسهم الحوكمة الرشيدة للمؤسسات والدوائر الحكومية في إقامة ديمقراطية قوية ورشيدة، ومن أجل أن تؤدي المؤسسات دورها بفاعلية، لابد من فهم أفضل للأدوار والتوقعات المشتركة للقادة المنتخبين والموظفين المحترفين. وتتعلق الحوكمة الرشيدة بالموازنة ما بين المسؤوليات الاستراتيجية والتشغيلية بطريقة منظمة ومدروسة، والتأكد من أن المؤسسة تتم إدارتها وتسيير أعمالها بالشكل الفعال.

إذا تعتمد الحوكمة على: مشاركة المجتمع، الإطار المؤسسي الفعّال، المسؤوليات الواضحة.

**ب. النجاعة:** النجاعة في المشاريع التنموية المحلية تتعلق بتحقيق النتائج المرغوبة باستخدام الموارد بأفضل طريقة، بما في ذلك الوقت، المال، والأشخاص. تشمل مكوناتها الرئيسية تبسيط العمليات، تقليل العراقيل البيروقراطية، واستخدام التكنولوجيا لتحسين تقديم الخدمات . فهي تعتبر عاملاً حاسماً في تقييم الأداء التنموي، إذ تعكس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى فائدة بأقل تكلفة. وعندما تُدمج النجاعة مع الحوكمة الفعالة، يمكن تحقيق نتائج ملموسة تسهم في تحسين نوعية الحياة على المستوى المحلي.

إذا تعتمد النجاعة على: تبسيط العمليات، استخدام التكنولوجيا، الرصد المستمر.

**ج. الشفافية:** الشفافية تتعلق بنشر المعلومات بشكل مفتوح وصادق حول العمليات، القرارات، والمالية للمشاريع التنموية المحلية، وهي ضرورية لبناء الثقة بين الأطراف المعنية وضمان إدارة المشاريع في المصلحة العامة. تشمل الآليات نشر تفاصيل المشروع على المواقع الإلكترونية، استخدام أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS) للخرائط والرصد، وتطبيق سياسات حرية المعلومات.

في دراسة أجريت على بلديات إسبانيا في سنة 2019، أظهرت أن البلديات الأكثر كفاءة وشفافية هي التي تؤكد على نشر المعلومات حول قضايا الإدارة، مع عوامل سياسية مثل الأغلبية الحكومية، التوجه اليميني، أو وجود عمدة أنثى. كما تسلط مبادرات دولية مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI) الضوء على أهمية الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، والتي يمكن تطبيقها على المشاريع التنموية المحلية .

إذا تعتمد الشفافية على: نشر المعلومات، الوصول العام، سياسات حرية المعلومات.

**د. المساءلة:** المساءلة تضمن أن الأشخاص المسؤولين عن إدارة المشاريع التنموية المحلية يُحاسبون على أفعالهم وقراراتهم. تشمل المساءلة العمودية (الحكومة إلى المواطنين) والأفقية (بين أجزاء الحكومة المختلفة)، وهي طريقة فعالة لتعزيز المساءلة من خلال التدقيقات الاجتماعية، حيث يشارك أعضاء المجتمع في التحقق من تنفيذ المشاريع. على سبيل المثال الميزانية، فالمشاركة في البرازيل تتيح للمواطنين التأثير المباشر على قرارات الميزانية، مما يعزز الشفافية والمساءلة، كما تؤكد الاتحادية الدولية للمحاسبين (IFAC) على دور المحاسبين المحترفين في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال التقارير المالية عالية الجودة والضوابط الداخلية القوية.

إذا تعتمد المساءلة على: التدقيقات الاجتماعية، الإطار المالي القوي، مشاركة المواطنين.

نشير هنا إلى أن معايير الحوكمة، النجاعة، الشفافية والمساءلة مترابطة وأساسية لتنفيذ المشاريع التنموية المحلية بنجاح، إذ من خلال الالتزام بهذه المعايير، يمكن للحكومات المحلية ضمان إدارة المشاريع بفعالية وكفاءة وبشكل شفاف ومسؤول أمام المواطنين وأمام الدولة.

## 2. برامج ومخططات التنمية المحلية بالجزائر

ترتبط التنمية المحلية بالبلديات والولايات والاقاليم بالإنفاق العمومي للدولة من خلال ميزانية الدولة للتجهيز، التي تعتبر لا غنى عنها كمحرك أساسي للتنمية في تلك المناطق، حيث يتم منح هذه الاعتمادات المالية على حسب معايير محددة، كعدد السكان، المساحة، مستوى التنمية المحلية في كل منطقة.

فمنذ الاستقلال استحدثت الدولة الجزائرية عدة برامج ومخططات للتنمية المحلية، الإقليمية والوطنية، حيث تهدف هذه البرامج إلى تدارك التأخر في النمو وتهيئة الظروف

للاستثمار الاقتصادي، وتطوير وترقية الأقاليم والمجتمعات المحلية، وتحسين الوسط المعيشي للمواطنين في المجالات الحيوية، ودعم التنمية المحلية خاصة بمناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا.

كما تم استحداث برامج خاصة في إطار استحداث صندوق ضبط الموارد سنة 2000، هذه البرامج التي وجهت لتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية بشكل خاص؛ ومن هذه البرامج برنامج الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب (FSDRS)، وبرنامج التنمية الاقتصادية للهضاب العليا (PDHP)، برنامج صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية (CGSCL) وهو ما يدعى بصندوق الجماعات المحلية المشترك (FCCL) سابقا، المخططات القطاعية للتنمية (PSD)، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE).

ومن البرامج المهمة في ميزانية التجهيز، التي ترصد لها الدولة اعتمادات مالية هامة برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات (ADSEC)، الذي كان يسمى سابقا المخطط البلدي للتنمية (PCD)، لما له من أهمية وأثر بارز في تحسين الظروف المعيشية للمواطن، والذي من خلاله يمكن حصر مسؤولية الجماعات المحلية في دعم التنمية.

**1.2. برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات (ADSEC)**

يشكل برنامج دعم الجماعات المحلية الأداة الأنسب لتجسيد الأهداف المسطرة في مجال التنمية المحلية، فمن خلال هذه البرامج تضع الدولة في متناول البلديات الوسائل المالية، من خلال ميزانية الدولة للتجهيز، قصد تفعيل الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات وتمكينها من الاستجابة بشكل فعال وسريع لحاجيات السكان من خلال تسجيل مشاريع جوارية ذات أثر مباشر على الإطار المعيشي للمواطنين.

فبصدور القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، والذي أرسى نظاما جديدا وقواعد جديدة وأطرا جديدة تتعلق بالتسيير المالي الخاص بكل القطاعات والوظائف والمجالات في الدولة بما في ذلك المتعلقة بالجماعات المحلية والبلدية، ويطبق على جميع الأصعدة المركزية والمحلية، حيث أحدث هذا القانون هيكلة جديدة وأسس لقواعد ومبادئ جديدة لم يعرفها سابقه القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، إذ انتقل بميزانية الدولة من التسيير عن طريق الوسائل إلى التسيير المتمحور حول النتائج.

وتطبيقا لمقتضيات القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية السالف الذكر، صدرت مجموعة من النصوص التنظيمية توضح وتبين وتؤطر لتنفيذه بصفة رسمية، خاصة بعد دخوله حيز التنفيذ برسم السنة المالية 2024.

وتبعا لذلك، أسست وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ضمن الحافظة الوزارية المخصصة لها، لبرنامج دعم الجماعات المحلية الذي يحتوي على برنامج فرعي يتضمن برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات (المخطط البلدي للتنمية سابقا PCD) .

وكخلفية تاريخية، فقد جاء في وصف المخطط البلدي للتنمية بالمرسوم التنفيذي رقم 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973 المتضمن شروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية

للتنمية على أنه مجموعة الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياساتها التنموية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية .

وتبعا لأحكام القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، خاصة المادة 107 منه والتي تنص على أنه "يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا. وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي" .

تحدد العمليات التي يمكن تسجيلها بعنوان برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات (المخططات البلدية للتنمية سابقا) والتي تصب كلها في التنمية المحلية المستدامة فيما يلي: التزويد بمياه الشرب، التطهير، الأسواق الجوارية، الطرقات والمسالك، البريد والهاتف، البنايات البلدية، وكالة النفقات في البلديات الواجب ترقيتها، التربية والتكوين، التهيئة الحضرية، الصحة والنظافة، الثقافة والتسلية، الشباب، الرياضة، البيئة.

تساهم المخططات البلدية للتنمية سنويا وعبر ميزانية الدولة للتجهيز في تمويل جملة من الأعمال ذات الطابع الجواري قصد ترقية مجموع البلديات وكذا تلبية الحاجيات الأساسية المعبر عنها محليا.

فقد تطورت الاعتمادات المالية المخصصة لدعم الجماعات المحلية عبر مختلف المخططات الخماسية التي سطرتها الدولة، فعلى سبيل الذكر فقد بلغت الاعتمادات المالية للمخطط الخماسي بين سنتي 2000 و2004، ما قيمته 175 مليار دينار جزائري، وبلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات البلدية للتنمية بعنوان المخطط الخماسي 2010-2014، 434 مليار دينار، ما سمح بتسجيل 83997 عملية، بينما بلغت هذه الاعتمادات سنة 2018، ما قيمته 100 مليار دينار جزائري .

كما تم تخصيص بعنوان برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات لسنة 2023، غلاف مالي قدره 110 مليار دج، تم توزيعه بشكل كلي على الولايات، وذلك بالاستناد إلى جملة من المعايير لاسيما عدد بلديات كل ولاية، مساحة كل ولاية، القدرة على التمويل الذاتي للبلديات، عدد السكان، حجم البرنامج الجاري إنجازه.

سمح الغلاف المالي المخصص للولايات بتسجيل 660 13 عملية، حيث بلغ عدد العمليات المنتهية 7770 عملية. تم منح خلال سنتي 2023 و2024 من ميزانية هذا الصندوق بعنوان قسم التجهيز مبلغ إجمالي قدره 229,25 مليار دج، استفادت منه 58 ولاية، منه 200 مليار دج تم توزيعه على الولايات. وخلال سنة 2023 تمكنت الولايات والبلديات من تسجيل 6437 مشروع.

**2.2. الأثر الناتج عن إعادة تقييم المشاريع العمومية**

تطبيقا للمبادئ التي تعرضنا لها سابقا في هذا البحث وهي مبادئ الحوكمة، النجاعة الشفافية والمسائلة في تنفيذ المشاريع العمومية، فغالبا ما تظهر إلى السطح إشكالية إعادة

تقييم المشاريع العمومية والتي لا تتوافق مع المبادئ المذكورة سابقا، والتي تحمل خزينة الدولة أموالا إضافية طائلة وتساهم بشكل هائل في تعاظم الدين العمومي.

حيث يتم باستمرار تسجيل فوارق مهمة بين التسجيل الميزانياتي للمشاريع وكلفتها الحقيقية بعد الانطلاق في التنفيذ، لذلك تضطر المصالح المتعاقدة لطلب اعادة تقييم للمشاريع قيد الانجاز وطلب تمويل إضافي. ففي سنة 2020، تم رصد مبلغ قدره 280 مليار دينار جزائري لإعادة تقييم المشاريع قيد الانجاز.

وبالرغم من أن قانون الصفقات العمومية والنصوص التنظيمية المرتبطة به تنص على ضرورة إعداد التقدير الإداري المسبق للنفقات بشكل صادق وعقلاني، إلا أن ميزانية الدولة تتحمل باستمرار أعباء إعادة التقييم. في هذا الصدد يشار إلى أنه على الرغم من أن إبرام وتنفيذ ورقابة العقود والصفقات العمومية تخضع للأحكام الواردة في قانون الصفقات العمومية، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود نصوص أخرى يجب مراعاتها، وعلى رأس تلك النصوص المرسوم التنفيذي رقم 98-277، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09-148 مؤرخ في 02 مايو سنة 2009، الذي تنص المادة 6 منه على أن: "لا يمكن أن تعرض للتسجيل بغرض الإنجاز بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز إلا برامج ومشاريع التجهيز المركزة التي بلغت النضج الكافي والذي يسمح بالانطلاق في انجازها خلال السنة. يقصد بدراسات النضج لمشروع أو برنامج تجهيز عمومي، مجموع الدراسات التي تسمح بالتأكد من أنه من شأن المشروع المساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي وبأن أشغال انجاز المشروع مهيأة للانطلاق في الظروف المثلى للكلفة والآجال". وبهذه الصفة، يتعين ما يأتي:

-دراسة إمكانية التنفيذ وطريقة الانجاز المرتقبة،

-العناصر التي تبرر الملاءمة الاقتصادية والاجتماعية والأولوية الممنوحة لها،

-تقويم أثرها على ميزانية الدولة خلال السنوات اللاحقة،

-تقويم الكلفة بالعملة الصعبة مباشرة مع الإشارة إلى كيفية تمويلها.

وتنص المادة 9 من نفس المرسوم، أنه بعد اكتمال نضج المشروع طبقا لأحكام المواد 6 و7 و8 منه، يجب أن يشمل الملف التقني للمشروع المطلوب تسجيله اجباريا العناصر الآتية: عرض الأسباب أو تقرير تقديم المشروع أو البرنامج، الالتزام بالتنسيق الضروري فيما بين القطاعات، اختيار استراتيجية التنفيذ بتشجيع اللجوء إلى الوسائل والمواد المحلية في ظل احترام أهداف التنمية، بطاقة تقنية تتضمن لاسيما المحتوى المادي والكلفة بالدينار/ العملة الصعبة وآجال الإنجاز والدفع، نتائج المناقصات طبقا للتنظيم المتعلق بالصفقات العمومية .

يوصي مجلس المحاسبة في تقريره السنوي الذي صادق عليه في 09 جوان 2019، على:

- الامتثال الصارم لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998 والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز المعدل والمتمم، لاسيما فيما يتعلق في نضج المشاريع؛

- تعريف أولويات برامج التجهيز التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترتيبها وتحديدها؛

- اشراك المواطنين والأطراف الفاعلين المحليين في خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق الشروط التي رسمتها السلطات العمومية، وتشجيع المبادرات المتخذة من طرف البلديات؛

- ضمان الاستعمال العقلاني والفعال للاعتمادات المخصصة لمخططات التنمية البلدية بهدف تحقيق التنمية المستدامة للجماعة المحلية وتحسين مستوى معيشة المواطنين ووضع نظام يضبط توزيع الاعتمادات بين البلديات، ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية الموجودة.

## رابعا: التحديات والحلول الاستشرافية

يعد تحقيق التوازن الجهوي أحد الأهداف الأساسية للتنمية في الجزائر. ونظراً لأهمية تقليل الفوارق بين مختلف المناطق وتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي، فإن ذلك يستدعي تبني سياسات تنموية فعالة، تهدف إلى تعزيز التنمية المحلية، وتدعيم تطبيق مبادئ الحوكمة والتشاركية، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأقل كثافة في النشاط الاقتصادي.

### 1. التحديات التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، لتحقيق التوازن الجهوي والتقليص من والفوارق التنموية، من خلال تحليل متغيرات التنمية المحلية والتفاوت في التنمية بين مختلف جهات الوطن، يتضح لنا أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية، خاصة التنمية التي تأخذ بمبدأ التوازن الجهوي، هذه التحديات نطرحها على النحو الآتي:

التباينات الجغرافية والمناخية: الجزائر بلد شاسع المساحة، يضم مناطق صحراوية شاسعة ومناطق جبلية وعرة، مما يجعل عملية التنمية المحلية صعبة، خاصة في إقليم الصحراء، فهي تشهد نقص في البنية التحتية والخدمات مقارنة بالمناطق الشمالية.

التركيز على المراكز الحضرية: الاستثمارات الكبيرة في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران، وقسنطينة أدت إلى نمو اقتصادي غير متوازن، هذا التركيز أدى إلى هجرة كبيرة من الريف إلى المدن، مما زاد من الضغط على الخدمات الحضرية.

### 2. رؤية استشرافية للتنمية بالجزائر، آفاق سنة 2050

تعتمد هذه الرؤية الاستشرافية بعيدة الأمد للتنمية المحلية المستدامة على اقتراح بعض السياسات والاستراتيجيات المستقبلية التي من شأنها تدعيم وتحقيق هذا الهدف

والمتمثل في الحفاظ على التوازن الجهوي وتعزيز العدالة الاجتماعية وفق مبادئ الحوكمة، النجاعة، الشفافية والمساءلة، بهدف ترشيد الانفاق العمومي المحلي.

لذلك سنحاول اقتراح مخطط يضم عدة محاور رئيسية مترابطة، تشكل الأساس لرؤية تنموية مستدامة ومتوازنة للجزائر بحلول سنة 2050، والتي يجب التركيز عليها من أجل تلافي الفوارق التنموية. وانطلاقا من المقولة المشهورة والتي مفادها "قد يكون الاستثمار مكلفا لكن التنمية تستحق"، إن هذا المخطط المتكامل في الشكل رقم 2 مبني أساسا على مفهوم الاستثمار طويل الأمد (البشري، الفكري، المادي والمالي).

الشكل رقم 02: مخطط متكامل لرؤية استشرافية تنموية مستدامة متوازنة

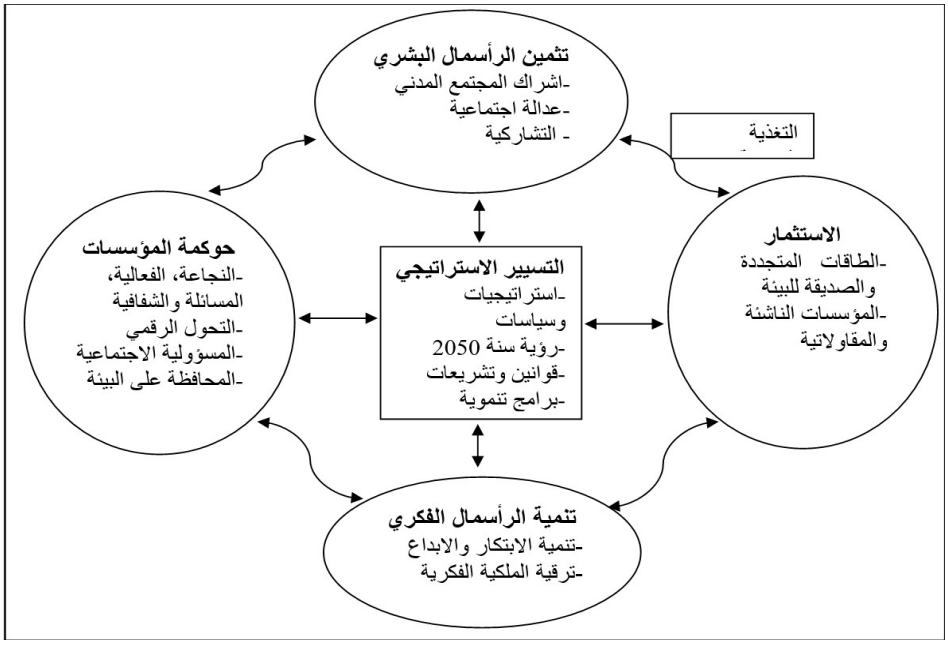


**المصدر:** من اعداد الباحث

وسنأتي لشرح كل محور من محاور هذه الرؤية على حدى وهو كآلاتي:

## المحور الأول: التسيير التشاركي الاستراتيجي

يُمثل التسيير التشاركي الاستراتيجي الأساس الذي تُبنى عليه كافة العمليات التنموية، حيث يركز على وضع رؤى وخطط طويلة المدى تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتجلى ذلك من خلال إعداد استراتيجيات وسياسات تنموية مدروسة، تُصاغ بناءً على تحليل دقيق لاحتياجات المجتمع، وتأخذ بعين الاعتبار التحديات المستقبلية. ومن أبرز معالم هذا المحور، وضع رؤية شاملة لسنة 2050، تحدد الأهداف الكبرى التي تسعى الدولة إلى تحقيقها على المدى الطويل.

تلعب القوانين والتشريعات دوراً داعماً في هذا المسار، من خلال توفير إطار قانوني ملائم يعزز بيئة الاستثمار والابتكار. ويتكامل هذا المحور مع إطلاق برامج تنموية واقعية تتماشى مع الأهداف المرسومة، وتُشرف على تنفيذها هياكل وهيئات متخصصة، تضمن التنسيق بين جميع الفاعلين المعنيين.

**المحور الثاني: تثمين الرأسمال البشري**

يُعد تثمين الرأسمال البشري الركيزة الأساسية لأي تنمية مستدامة، حيث يرتكز على تطوير القدرات البشرية وتمكين الأفراد من لعب أدوار فعالة داخل المجتمع. ويبرز ضمن هذا المحور أهمية إشراك المجتمع المدني، باعتباره شريكاً محورياً في صياغة السياسات التنموية وتنفيذها.

إن إشراك منظمات المجتمع المدني يضمن إشراك المواطنين بشكل مباشر في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم اليومية، ويعزز من ثقافة المواطنة النشطة. كما أن العدالة الاجتماعية تشكل جانباً رئيسياً في هذا المحور، فهي تضمن تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع، مما يعزز من الاستقرار المجتمعي ويُسهم في بناء مجتمع متماسك. إضافة إلى ذلك، تقوم التشاركية بدور حيوي في تحقيق التنمية، حيث يتم إشراك مختلف الأطراف الفاعلة، من حكومات ومؤسسات خاصة ومجتمع مدني، لضمان رسم وتنفيذ السياسات بشكل تشاركي يعكس تطلعات الجميع.

**المحور الثالث: الاستثمار**

يُعتبر الاستثمار حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يسهم في خلق فرص العمل وتحريك عجلة الاقتصاد. ومن بين أهم مجالات الاستثمار التي تركز عليها الرؤية، الاستثمار في الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة، لما لها من دور كبير في تقليل الاعتماد على الطاقات التقليدية والحفاظ على البيئة.

تشجيع الاستثمارات في الطاقات المتجددة الشمسية، الريحية والمائية بهدف بناء اقتصاد أخضر مستدام. كما أن مواصلة دعم المؤسسات الناشئة والمقاولاتية (ريادة الأعمال) يمثل ركيزة مهمة، حيث يتم توفير بيئة ملائمة لريادة الأعمال من خلال تقديم التسهيلات المالية والتشريعية، مما يشجع الشباب والمبدعين على ابتكار مشاريع جديدة تسهم في تعزيز النسيج الاقتصادي.

**المحور الرابع: حوكمة المؤسسات العمومية**

تُعد حوكمة المؤسسات العمومية من الركائز الجوهرية لضمان الأداء الفعّال والشفاف للهيئات والمؤسسات. فهي تقوم على مبادئ النجاعة والفعالية، حيث يتم السعي لتحقيق الأهداف بأعلى قدر من الكفاءة، مع ضمان خضوع المؤسسات للمساءلة

واتباعها لمبادئ الشفافية في جميع تعاملاتها. كما يلعب التحول الرقمي دوراً محورياً في هذا السياق، حيث تسهم الرقمنة في تسريع العمليات وتبسيطها، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة.

تحث المسؤولية الاجتماعية المؤسسات على تبني سياسات تراعي مصالح المجتمع والبيئة، إلى جانب المحافظة على البيئة كعنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة، من خلال التزام المؤسسات بالمعايير البيئية وتبني ممارسات مسؤولة.

### المحور الخامس: تنمية الرأسمال الفكري

تُعنى تنمية الرأسمال الفكري بتعزيز القدرة المعرفية والابتكارية للمجتمع، وهو ما يُعد ضرورياً لبناء اقتصاد قائم على المعرفة. ويبرز في هذا المحور التركيز على تنمية الابتكار والإبداع، من خلال دعم البحث العلمي وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة، فضلاً عن تحفيز الأفراد على التفكير الإبداعي والابتكاري. كما تحظى ترقية الملكية الفكرية بأهمية كبيرة، حيث يتم تشجيع حماية حقوق المخترعين والمبدعين، مع وضع سياسات تحفّز تسجيل براءات الاختراع وتشجيع الاستثمار في الصناعات المعرفية، مما يسهم في تعزيز التنافسية الاقتصادية وبناء مجتمع معرفي متقدم.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 2، بأن كل المحاور مترابطة فيما بينها ترابطا وثيقا يضمن التغذية الراجعة التي تشكل آلية مهمة لضمان جودة واستمرارية السياسات التنموية. فهي أداة تقييمية تُستخدم بشكل مستمر لمراجعة مدى تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، من خلال جمع البيانات وتحليلها للكشف عن نقاط القوة والضعف في الأداء.

يتيح هذا النهج التفاعلي إمكانية تعديل السياسات والبرامج، بما يتناسب مع المتغيرات التي قد تطرأ على البيئة الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يضمن بقاء عملية التنمية على المسار الصحيح وتحقيق النتائج المرجوة.

## الخاتمة

يعد اعتماد سياسات تنموية متوازنة ومستدامة ضرورة ملحّة لضمان تحقيق تنمية شاملة تعود بالنفع على جميع المناطق دون استثناء، فالحد من الفوارق الجهوية يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويخلق فرصًا متكافئة لكل السكان.

ومن خلال توزيع الموارد والاستثمارات بشكل عادل، يمكن تحفيز التنمية المحلية وتعزيز قدرة السلطة المحلية على تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أن تبني استراتيجيات مستدامة يضمن الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة، مما يعزز استمرارية التنمية. لذا فإن تحقيق العدالة الاجتماعية لا يكون ممكنًا إلا عبر سياسات تنموية تدمج بين الكفاءة، والتوزيع العادل للمشاريع الاقتصادية والتنموية، والرؤية الاستراتيجية طويلة المدى في المخططات التنموية.

من جهة أخرى تعد التنمية المحلية ركيزة أساسية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، حيث تهدف إلى تعزيز قدرات المجتمعات المحلية واستغلال مواردها بفعالية. تتطلب هذه العملية نهجًا متكاملاً يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجغرافية والاقتصادية لكل منطقة، مع التركيز على الاستدامة والعدالة في توزيع الفرص.

ويعد التوازن الجهوي أحد العوامل الحاسمة لضمان عدم تركيز التنمية في مناطق معينة على حساب أخرى، مما يحد من الفوارق التنموية ويعزز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني، فهو يرتبط بالتنمية المحلية بشكل وثيق بمبادئ الحوكمة، النجاعة، الشفافية، والمساءلة، والمشاركة الفعالة للمجتمع في صنع القرار.

لذلك فإن التكامل بين هذه المفاهيم: التنمية المحلية، والتوازن الجهوي، والحوكمة، والنجاعة، الشفافية والمساءلة، يشكل الأساس لأي نموذج تنموي ناجح قادر على تحقيق نمو مستدام وشامل.

## المراجع

1. موقع الأمم المتحدة UN، تاريخ التصفح: 13/03/2025. https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences
2. موقع المعهد الدولي للتمية المستدامة، تاريخ التصفح: 12/03/2025. https://www.iisd.org/mission-and-goals/sustainable-development
3. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية، دار الجامعة، 2007، ص ص 19-20.
4. الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص 300.
5. ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد 01، 2009، ص ص 490-492.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مجلس المحاسبة، تقرير مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ديسمبر 2018، ص ص 12-13.
7. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، صادر في الجريدة الرسمية عدد 82، سنة 2020، مؤرخة في 30 ديسمبر 2020.
8. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 10.
9. Louis FAVREAU et Benoit LEVSEQUE, Développement économique communautaire, économie sociale et intervention, presses de l'université de Québec, 1996, p 23.

10. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005، ص 38.

11. إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص 33.

12. محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص 15.

13. القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010، المتضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، عدد 61، الصادرة في 21 أكتوبر سنة 2010، ص 90.

14. أحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص 153.

15. فراري محمد، تمويل التنمية المحلية في الجزائر بين مقتضيات الديمقراطية والانشغالات المركزية، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2013، ص 03.

16. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2011، ص ص 25-28.

17. أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص ص 139-140.

18. فاتح حاجي، الجهوية في الجزائر الواقع والآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15، العدد 26، 2008، ص ص 119-120.

19. حليمة غربي، التنمية الجهوية ومتطلبات التوازن الجهوي في السياسات الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، 2019.

20. John Friedmann & William Alonso, Regional Development and Planning: A Reader, MIT Press, 1965.

21. موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تاريخ التصفح: 2025/03/15.

أهداف-التنمية-المستدامة/https://www.undp.org/ar/arab-states

22. ناصر فتحي، إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلمة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 02، فرع علوم الأرض، تخصص تهيئة الإقليم، 2021، ص ص 54-55.

23. القانون 82-11 المؤرخ في 12 جويلية 1982، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية العدد 34 الصادرة في 24 أوت 1982، المادة 8، ص 1694.

24. Glaeser, E. L., & Gottlieb, J. D. (2011), The Economics of Place-Making Policies, NBER, Working Paper No. 14373. http://www.nber.org/papers/w14373.

25. OECD (2022), OECD Regions and Cities at a Glance 2022, OECD Publishing, Paris,

https://doi.org/10.1787/14108660-en, 2022.

26. Rana, R (2018), Policy Initiative for Balance Regional Development and Growth, Theoretical Economics Letters, 8, 3034-3045, https://doi.org/10.4236/tel.2018.814188.

27. Ghosh, B., & De, P. (2005), Investigating the linkage between infrastructure and regional development in India: era of planning to globalization, Journal of Asian Economics, 15(6), 1023-1050, doi:10.1016/j.asieco.2004.11.002.

28. Ibid, pp 1023-1050.

29. Dimitrios. G. I. (2019), Discussing the Role of Universities in Fostering Regional Entrepreneurial Ecosystems, Economies, 7(4), 119, DOI: 10.3390/economies 7040119

30. Planning Commission of India 1961, Third Five-Year Plan, New Delhi: Government of India, 1961.

31. جليلة العبداوي، مؤشرات أداء الحوكمة المحلية (أداء التنمية من منظور المواطن)، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص ص275-283 بتصرف.

32. حديدي عائشة وطرافي إلهام، المنهجية المتبعة في تطوير مؤشرات أداء الحوكمة المحلية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 14، جوان 2020، ص 341.

33. يوسف قروج وفتيحة قصاص، عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية - دارسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص176، بتصرف.

34. حديدي عائشة وطرافي إلهام، مرجع سبق ذكره، ص 342.

35. المرجع السابق نفسه ص 338-342.

36. حرفوش نادية، دور الدولة في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات في إطار تطبيق مقتضيات القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية: قراءة تحليلية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2024، ص897.

37. المرسوم التنفيذي رقم 136-73 المؤرخ في 09 أوت 1973، الجريدة الرسمية العدد 67 الصادرة في 21 أوت 1973.

38. القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 37 الصادرة في 03 جويلية 2011، ص 17.

39. https://www.interieur.gov.dz/images/FICHE-PCD-arabe.pdf، الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تاريخ التصفح: 2025/03/17.

40. عرض السيد إبراهيم مراد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، يوم الثلاثاء 23 أفريل 2024، أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط بـالمجلس الشعبي الوطني حول "تهيئة المناطق الصناعية والتنمية المحلية".

41. المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية سنة 1998 والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز المعدل والمتمم. الجريدة الرسمية العدد 51، الصادرة في 15 جويلية سنة 1998.

42. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مجلس المحاسبة، التقرير السنوي لسنة 2019، الذي تمت المصادقة عليه في 09 جوان 2019، الجريدة الرسمية العدد 75 الصادرة في 04 ديسمبر 2019، ص 13.

# مكافحة الآفات الاجتماعية، مهمة في تعزيز التلاحم الوطني

المقدم درامشية فريد
قيادة الدرك الوطني

## مقدمة

لقد شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورا سريعا في مجال التكنولوجيات الحديثة، لاسيما ذات الاستخدام الواسع من طرف المواطنين كالهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر. ومما زاد من أهمية هذه الوسائل هو تطور وسائل الاتصال لاسيما الأنترنت لما لها من مزايا إيجابية كونها أصبحت أول مصدر للمعلومات، ولكنها أيضا لا تخلوا من السلبيات كونها متواجدة في العالم الافتراضي. وبالتالي ظهرت العديد من الآفات الاجتماعية في الفضاء السيبراني والتي أصبحت تهدد أمن واستقرار الدول، وتشكل خطرا على تماسك المجتمعات.

ولمواجهة الآفات الاجتماعية إما في الواقع أو في الفضاء السيبراني، سخرت الدولة إمكانياتها المادية والبشرية لمواجهة هذه الظاهرة من خلال مصالحها الأمنية المختصة من بينها الدرك الوطني. وعليه سنحاول في هذه المداخلة التطرق إلى الآفات الاجتماعية وآثارها السلبية على المجتمع وتبيان دور الدرك الوطني في مواجهة هذه الظاهرة.

## I- الآفات الاجتماعية وآثارها على الأمن المجتمعي:

### 1. تعريف الآفات الاجتماعية

الآفات الاجتماعية هي ظواهر سلبية ناتجة عن سلوكات لا تتناسب مع القيم الاجتماعية، حيث تشكل تحديا كبيرا للمجتمعات، كونها ظاهرة معقدة وتهدد استقرار المجتمع، كما لها القدرة على التحول والتغير المستمر ويمكنها التأثير على النسيج الاجتماعي. ولهذا فإن دراسة الآفات الاجتماعية ينطلق من معرفة الأسباب التي تقف وراء انتشار هذه الظاهرة بمختلف أنواعها كالإدمان على المخدرات والعنف المجتمعي وغيرها.

### 2. العلاقة بين مكافحة الآفات الاجتماعية وتعزيز اللحمة الوطنية

إن مكافحة الآفات الاجتماعية تتطلب اتخاذ إجراءات صارمة للحد من انتشارها وذلك من خلال:

- تعزيز الأمن والاستقرار: يسود الأمن، التعايش بين أفراد المجتمع، بيئة ملائمة للازدهار، تعزيز الروابط الوطنية؛

- تعزيز القيم الأخلاقية والوطنية: تعزز قيم التعاون والتضامن، الهوية الوطنية المشتركة، بيئة ملائمة للازدهار، الاحترام المتبادل؛

- تعزيز العدالة الاجتماعية: يشعر المواطنون بالعدالة، تعزيز الثقة في المجتمع، بيئة ملائمة للازدهار، تعزيز الثقة في الدولة؛

- تحقيق التنمية المستدامة: تجذب الاستثمار، بناء الثقة في مؤسسات الدولة، بناء رأس المال البشري، تعزيز المشاركة الفعالة؛

- رفع مستوى الوعي المجتمعي: الإحساس بالمسؤولية اتجاه الوطن، ثقافة المسؤولية المجتمعية، تعليم الأجيال القادمة، تعزيز ثقافة الوقاية.

## II- الفضاء السيبراني مجال جديد للآفات الاجتماعية

### 1. تعريف الفضاء السيبراني

الفضاء السيبراني هو بيئة افتراضية، ونسخة موازية للحياة الحقيقية، يتم من خلاله تبادل المعلومات والبيانات الرقمية لتسهيل التواصل عبر الانترنت بين المستخدمين عبر أنحاء العالم. هذا الفضاء، يشمل مجموعة من العناصر وهي: الأنترنت، البرامج، أجهزة الكمبيوتر والمستخدم.

### 2. الآفات الاجتماعية من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي

إن انتشار الآفات الاجتماعية في العالم الافتراضي زادت من تعقيد أساليب مواجهتها كونها تتطلب وسائل تكنولوجية جد متطورة، حيث أصبح العمل الاجرامي أسرع وأسهل مقارنة بالعمل الاجرامي في العالم الواقعي. كما يمكن التأثير على عدد كبير من الضحايا وبتكلفة أقل خاصة وأن الكثير من المجرمين غير مرئيين ويصعب تعقبهم وكذا تحديد مكان تواجدهم بسبب تحكمهم في التقنيات الحديثة. ولهذا شدد المشرع في القانون على تحيين القوانين لمتابعة وتشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم السيبرانية والتي تستهدف مختلف فئات المجتمع.

ومن أبرز الآفات الاجتماعية في الفضاء السيبراني نذكر ما يلي:

- نشر الفساد الأخلاقي (مخدرات، هجرة غير شرعية، انحلال خلقي)، حيث يتم الترويج لها عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، لاسيما وأن فئة الشباب اليوم أصبحت مدمنة على استعمال الهواتف الذكية من خلال تصفح مواقع غير مراقبة وتحمل هويات مستعارة ولا يمكن تحديد مصدرها؛

- خطاب الكراهية والتمييز عبر الفضاء السيبراني بهدف المساس بوحدة ومقومات المجتمعات؛

- الأخبار الزائفة والتضليل الإعلامي من خلال نشر الإشاعة والدعاية الهدامة عبر شبكة الانترنت؛

- ارتكاب مختلف جرائم القانون العام؛

- استدراج القصر من فئة الأطفال عبر الألعاب الإلكترونية أو الفيديوهات المنشرة عبر شبكة الانترنت.

### 3. مكافحة الظواهر السلبية على الإنترنت وتعزيز التماسك المجتمعي

إن تعزيز ثقافة الاحترام والتسامح داخل المجتمع يساهم في الحد من انتشار الظاهر السلبية الناتجة عن بعض العادات والتصرفات السيئة البعيدة عن قيم مجتمعنا. ولتحقيق ذلك يمكن توفير منصات إيجابية للتواصل بين أفراد المجتمع تكون مراقبة، وهدفها نشر الوعي الرقمي وتعزيز الشعور بالأمان لدى المواطنين، هذا بالإضافة إلى تعزيز العدالة الرقمية والتي تستلزم تظافر الجهود بما يتماشى مع التطور الذي يشهده الفضاء الرقمي.

## III- دور الدرك الوطني في مواجهة الآفات الاجتماعية

يؤدي الدرك الوطني دورًا محوريًا في مكافحة الآفات الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية، حيث يعمل على تحقيق الأمن والاستقرار، وحماية المواطن وممتلكاته والمجتمع بشكل عام من المخاطر التي تهدد تماسكه وذلك بالقضاء على الجريمة التي تهدد أمن واستقرار المجتمع وتماسكه.

ومن خلال العمل الإستباقي والوقائي، يسهر الدرك الوطني في الحفاظ على الأمن والنظام العموميين بعمل وقائي تميزه مراقبة عامة ومتواصلة على الإقليم، لحماية الأشخاص والممتلكات وضمان حرية التنقل.

أما الدور الردعي، فيعمل الدرك الوطني على مكافحة الإجرام والجريمة المنظمة، ويستعمل لهذا الغرض وسائل تحريات الشرطة العلمية والتقنية وخبرة الأدلة الجنائية، بهدف الكشف عن الجرائم، البحث والقبض على المخالفين للقانون، وتسليمهم للعدالة. كما يعمل الدرك الوطني على:

- ضمان الانتشار والتواجد الدائمين عبر كافة التراب الوطني؛
- تعزيز العمل الجواري والتقرب من المواطن؛
- تسيير دوريات أمنية في شتى المناطق خاصة تلك التي تشهد انتشارًا للإجرائم كالمخدرات؛
- تفعيل تقنيات المراقبة والتحقيقات لكشف وردع العناصر الخطيرة؛
- ملاحقة الشبكات الإجرامية والقيام بمداهمات تستهدف أوكار الجريمة مع تأمين الشريط الساحلي للقضاء على الهجرة غير الشرعية.

إن عدم الشعور بالتمييز والتهميش يؤدي بالمواطن إلى الشعور بالأمان وهو ما يعزز الثقة في الدولة ومؤسساتها، ويعزز أيضا اللحمة الوطنية.

وفي إطار مكافحة الآفات الاجتماعية وجرائم الفضاء السيبراني، قام الدرك الوطني بتكييف البنية التنظيمية واستحداث مصالح مختصة وهي كالآتي:

- مصلحة مكافحة الإجرام السيبراني (تقني عملياتي)؛

- النواة الجهوية لمكافحة الإجرام السيبراني (تقني إداري)؛
- المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام (خبرة علمية)؛
- محققي تكنولوجيات الإعلام والاتصال (تقني).

ومن بين المهام الموكلة إلى هذه المصالح المختصة نذكر ما يلي:

- الوقاية من كل أنواع الجرائم المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها؛
- ضمان يقظة عامة ومستمرة على شبكة الانترنيت من أجل رفع كل ما يتنافى مع التشريع الجزائري الساري المفعول؛
- تقديم المساعدة لوحدات الدرك الوطني المكلفة بالشرطة القضائية لمعاينة الجرائم التي تم ارتكابها أو المرتبطة باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، جمع أدلتها والبحث عن مرتكبيها،
- مساعدة السلطات القضائية من أجل إجراء التحقيقات التقنية المتعلقة بالجرائم المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- تقديم المساعدة للهيئات العمومية الوطنية، فيما يتعلق بالوقاية من الجرائم الماسة بالأطفال عبر الأنترنيت؛
- نقطة إتصال 24/7 مع العديد من مقدمي الخدمة عبر الأنترنيت؛
- المشاركة في مختلف الحملات التحسيسية والتوعوية لفائدة المواطن، مع ضمان الحضور الدائم عبر مختلف وسائل الإعلام؛
- إعداد وتفعيل الاستراتيجية الرقمية مع مختلف الشركاء الفاعلين.

## خاتمة

بالرغم من الأنترنت تعد وسيلة للتواصل والتعارف بين أفراد المجتمع، غير أن استعمالها إذا حاد عن القيم النبيلة فقد تتحول من نعمة إلى نقمة وتكون آثارها وخيمة على المجتمع، ولهذا فالكل مسؤول عن مراقبة أفعاله وأفعال من حوله، والتي تنطلق من الأسرة حيث يراقب الآباء أبناءهم الذين هم جيل المستقبل، لأن الشارع بصفة عامة، والفضاء السيبراني على وجه الخصوص أصبحا ملاذا للمنظمات الإجرامية وأعداء الجزائر الذين يتربصون بها للمساس باستقرارها وتماسك مجتمعها.

إن أهم تحديات المواجهة على الصعيد الوطني تخص الجانبين القانوني والتقني. فقد بذلت الدولة جملة من التدابير لمواجهة هذه الظاهرة من خلال تحيين القوانين وتكييف التنظيمات وكذا تأهيل المورد البشري وتكوينه في مجال الأمن السيبراني، ليبقى التعاون المؤسساتي والمجتمعي الوسيلة الأنجع لمواجهة هذه الظواهر سواء في الواقع أو في العالم الافتراضي.

وعليه، فإن الأمن المجتمعي أولوية وطنية، لا يمكن تحقيقه إلا بإشراك المجتمع

المدني وتشجيع ثقافة التبليغ عن الظواهر السلبية، وذلك عبر مختلف قنوات الاتصال التي وضعتها الدولة تحت تصرف المواطنين، سواء عبر الرقم الأخضر أو عبر التطبيقات التي يكمن تحميلها على الهواتف الذكية، بحيث يمكن التبليغ عن طريق إرسال الصور والفيديوهات التي يتم التقاطها حول الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم والمساس بالأمن العام.

إن مكافحة الآفات الاجتماعية وجرائم الفضاء السيبراني تتطلب تظافر الجهود وتعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة، وذلك من خلال المساهمة في الإعلام الأمني عبر مختلف وسائل الاعلام والاتصال (السمعية والبصرية والمكتوبة)، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق مع مختلف المصالح الأمنية في مجال التحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات، وتنفيذ استراتيجية الدفاع السيبراني مع المصالح المختصة لوزارة الدفاع الوطني، وكذا التنسيق مع الجهات القضائية التي لها دورا كبيرا في التطبيق الصارم للقانون على مرتكبي الجرائم.

# المقاربة التشاركية كآلية لمجابهة التحديات المجتمعية في الجزائر

الأستاذ الدكتور محمد بالخير
جامعة تامنغست

## مقدمة

تعمل دول العالم على تحقيق انسجام وتفاعل واستقرار في حياة شعوبهم ومجتمعاتهم، وفي ظل الصراع والتوتر الذي يسود العلاقات الدولية، تعمد كثير من الدول إلى تعزيز التماسك والتوافق المجتمعي وتقوي من خلاله التلاحم الوطني بما يضمن لها استقرار داخلي وتعايش سلمي. وتعمل الجزائر على تعزيز دورها ومكانتها السياسية والاقتصادية، وعلاقاتها الخارجية على مستويات إقليمية ودولية، حيث تمكنت من خلال مكانتها ومصداقيتها أن تسمع صوتها عاليا وتفرض مواقفها في العديد من الهيئات والمنابر الدولية بفضل نهجها المتزن القائم على مبدأ الحكامة في القضايا الدولية.

وفي سبيل التطوير والتنمية والبناء، تسعى الجزائر إلى تعزيز الوعي الجماعي المجتمعي للوصول إلى الأمن المجتمعي والنفسي، من خلال تقديم برامج اجتماعية موجهة لدعم المجتمع بمختلف فئاته وإشراك المواطنين في العملية التنموية.

تواجه الجزائر، البلد القارة من حيث المساحة، عديد التحديات مما يتطلب جهود ويقظة مجتمعية، حيث تعمل على مجابهة وتقليص هذه التحديات التي غالبا ما تكون من الخارج وتحاول ضرب الوحدة الوطنية، حيث تسعى الجزائر إلى تحقيق الحصانة والتماسك الاجتماعي المبني على دور وتماسك كل الأطراف الفاعلة في المعادلة التشاركية.

## المحور الأول: المقاربة التشاركية لمواجهة التحديات والتهديدات

### أولا: المقاربة التشاركية وخصائصها

هي المساهمة الفعلية للأفراد في مجريات الاحداث داخل الجماعة أو التنظيم الاجتماعي ويرتبط مستوى المشاركة بمدى الانسجام الوجداني للجماعة وبدرجة تماسك أعضائها. هي سيرورة اجتماعية تواصلية تقوم على تمكين السكان من سلطة المبادرة والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد وتنفيذ الانشطة المجتمعية والبرامج التنموية التي تهم مصيرهم، ويعمل المسؤولون على تشجيع وتعبئة مختلف السكان من أجل القيام بالأدوار المفروض القيام بها باعتبارهم شركاء أساسيين لتحقيق التغيير المنشود والمحافظة على السلم الاجتماعي.

فالتشاركية تقوم على فكرة أن الكل يساهم في بناء الدولة وحسب قدراته وامكانياته ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي رفع درجة الوعي لدى أفراد المجتمع؛ تفعيل وتقوية دور

المؤسسات وهيئات المجتمع المدني؛ توفر حرية وسائل الاعلام.

ويمكن تلخيص خصائص التشاركية فيما يلي:

- التعاون والتكامل بين كل فئات المجتمع والمساهمة في بناء السياسات بتظافر جهود الكفاءات المحلية والإدارة الجيدة للشأن العام،
- المقاربة التشاركية تعد أسلوبا لحماية النظام العام وتحقيق المصلحة العامة،
- المشاركة هي تطبيق للديمقراطية من أسفل باعتبارها مرتبطة بالمواطن ومشاركته في صناعة القرار المحلي،
- التشاركية تكمل دور الديمقراطية التمثيلية وجهود المؤسسات الرسمية وليست بديلا لهما،
- تعزز التشاور بين مختلف مؤسسات الدولة وضمان المشاركة لمختلف الفواعل في صناعة القرار واقتراح المشاريع وابداء الرأي،
- المقاربة التشاركية تتم بالتفاعل المباشر والنشيط بين المواطنين وممثليهم،
- إعطاء كل فرد في المجتمع فرصة التعبير والرأي.

تعتمد المقاربة التشاركية على تحقيق شروط ضمانها من خلال:

- وجود مجتمع مدني منظم ومستقل في التمثيل (يمثل مجموعة مؤسسات مستقلة تستطيع أن تعمل على التعاون والمشاركة بفعالية في الأدوار المناطة به)،
- مسؤولية الإعلام وتنوعه وتوفير المعلومة وتمكينها للمواطن والفاعلين الاجتماعيين،
- توفير وسائل وأدوات الاتصال وتسجيل الآراء وايصالها للجهات الراغبة،
- تفتح الهيئات المحلية على آراء ومقترحات الشركاء والفواعل الاجتماعية،
- تنوع طرق الرقابة الشعبية على مستوى تنفيذ القرارات ومراقبة المشاريع،
- تعد المشاركة في الحوار والمناقشات وإثراء المواضيع أساسية قبل اتخاذ القرارات.

كما تستند المقاربة التشاركية على المبادئ التالية:

- مبدأ الشفافية: بإتاحة المعلومة لجميع أفراد المجتمع والفواعل ضمن المجتمع المدني.
- مبدأ المشاركة: تعتبر جوهر العمل الديمقراطي المؤسساتي، بإشراك جميع الفئات والجهات المعنية بما فيها هيئات المجتمع المدني، فالمشاركة هي معادلة لا تلغي أي طرف من القطاعات الثلاث: القطاع العمومي والقطاع الخاص ثم تثمين دور القطاع الثالث الخيري التطوعي.
- مبدأ المساءلة: باعتبارها شكل من أشكل الرقابة، هي أيضا نقد وتقويم بطرح البدائل.
- مبدأ الكفاءة والفعالية: تتطلب المشاركة المجتمعية أن تعتمد على الكفاءة وفعالية الطرح والعمل في مواجهة التحديات الاجتماعية.

### ثانيا: التحديات التي يواجهها الشباب

تمثل فئة الشباب أكثر من 70 % من فئات المجتمع الجزائري، وتسجل في أغلبها عند سن الثلاثين، عكس ما تعيشه كثير من المجتمعات الصناعية الغربية منها اليابان الذي يعاني الشيخوخة، والمجتمع الألماني الرائد في الصناعات وغيرها من البلدان الأوروبية التي تعوض اليد العاملة الشابة باستقطاب المهاجرين الشباب من أفريقيا، ودولة كندا التي تستقطب شباب من بلدان المغرب العربي بخلق حوافز وأجور مغرية والترويج لحياة أفضل، وفي هذا السياق يصبح تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ضرورة ملحة.

فمجابهة التحديات والمخاطر التي قد تواجهها فئة الشباب يتطلب توجيه الجهود والبرامج للاهتمام بتنمية قدرات الشباب وتوجيه مواهبه ودعم طموحاته وربطها بجوانب التنمية والتحدي الاقتصادي للبلاد، وهذا ما يترجم في برامج التعليم والتكوين المهني، والتعليم الجامعي. إن المشاركة المجتمعية هي ركيزة أساسية لخلق بيئة تفاعلية تدعم التماسك الوطني وتقوي أواصر الثقة بين المجتمع والدولة.

### ثالثا: الشائعات والأخبار المغلوطة لضرب الوحدة المجتمعية

تمثل الشائعات اليوم تحديا داخليا للبلدان ولم تعد تحت سيطرة الاعلام التقليدي، بل اتخذت اليوم من الانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي فضاء لنشر الشائعات والاخبار الكاذبة، والتأثير في الرأي العام، فإذا استغلت التكنولوجيا لما يخدم الصالح العام فإنها تكون إيجابية غير أن كثير من الاخبار التي تنتشر وتروج لا علاقة لها بما يجري في الواقع، ويعمل المؤثرون على توجيه الرأي العام، وخاصة الشباب للتأثير على عقولهم ومحاولة إبعادهم عن المرجعية الدينية والثقافية والاجتماعية.

## المحور الثاني: آليات مجابهة التحديات الراهنة في الجزائر

بتبني المقاربة التشاركية التي تعمل على ضم وتجنيد جميع القوى والفواعل الاجتماعية بدءا من السلطات العمومية الرسمية، ومرورا بدور الإعلام وإمكانياته في هذا الصدد، وما يقدمه المجتمع المدني من دور ومهام في هذا الإطار، كما تعد مؤسسات التنشئة الاجتماعية هي الأخرى مهمة في هذه المقاربة فدور المؤسسات الأساسية مهم (من الأسرة والمدرسة والمسجد... الخ)، في بلورة المقاربة التشاركية والعمل المجتمعي لمجابهة التحديات الداخلية والخارجية.

### أولا: المجتمع المدني

إن المجتمع المدني هو القطاع الثالث المهم في كل بلدان العالم، وفي الجزائر هناك وعي متزايد بأهمية المجتمع المدني والجمعيات والنخب في التنمية وحماية الوطن، وتضطلع هذه الجمعيات بمهام لم تعد تقليدية بل هي في غاية الأهمية وذلك من خلال العمل الجواري وتوعية المواطنين بأهمية مشاركتهم وتواجدهم في كل ما يهم المجتمع،

حيث يضطلع الاعلام بمهمة كبيرة في ظل الوضع الراهن الذي كثرت فيه الازمات والتحديات والهجمات السيبرانية مما يتطلب عمل إعلامي واعي مدرك للمخاطر والأزمات، وبالتالي يعد الاعلام الجواري أحد الدعائم الأساسية التي ترافق عملية التنمية.

اليوم في الجزائر هناك وعي متزايد بأهمية المجتمع المدني والجمعيات والنخب في التنمية، وفي حماية الوطن، وتضطلع هذه الجمعيات بمهام لم تعد تقليدية بل هي في غاية الأهمية وتحتاج الى أن يعمل أفراد المجتمع المدني بمختلف الهيئات والمؤسسات على العمل الجواري وتوعية المواطنين بأهمية مشاركتهم وتواجدهم في كل ما يهم المجتمع واستقراره وتنميته وحمايته من التهديدات والمخاطر سواء كانت داخلية أو خارجية، كما لدى المجتمع المدني من الأساليب والافكار ما يستطيع أن يستغلها في مجالات التحسيس بالمخاطر والتحديات المحدقة بين الفينة والأخرى معتمدا على كثير من الوسائل المتاحة كالمحاضرات، الندوات، الزيارات الميدانية، المهرجانات، المعارض والمنافسات... الخ،

## ثانيا: مؤسسات التنشئة الاجتماعية

### 1- الأسرة دعامة التشاركية في أفرادها

الأسرة هي اللبنة الأساسية في المجتمع ويقع عليها كثير من الأدوار والوظائف، فالأسرة لها أدوار عديدة تدخل ضمن تنشئة أفرادها ليكونوا صالحين إيجابيين في مجتمعهم، وتربيهم على كثير من القيم كحب الوطن والتعامل والتعاون والتواصل مع الآخرين.

### 2- المدرسة تغرس قيم المشاركة

المدرسة تعد من بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يتعلم فيها الأفراد القواعد الأساسية للتعامل مع الحياة، من خلال البرامج التعليمية ويسعون دوما إلى التواصل الإيجابي المبني على الاحترام. فالمدرسة باعتبارها ناقلة للقيم عبر الأجيال تسعى لتنشئة الأفراد على حب الانسان والتعامل والتعاون.

### 3- المسجد يجسد التآلف ويحقق درع الصمود

تعد المساجد في المجتمعات الإسلامية والعربية مكانا للعبادة والشعائر الايمانية، ومن المسجد يتعلم ويجسد الفرد كثير من المعاني والقيم والأخوة والتعاون والمشاركة والدفاع. إذ يعد المسجد معلما وصرحا وملتقى أسبوعي حيث يعكس فيه الخطيب ما يدور في المجتمع من آفات ومخاطر قد تحدق بالوطن واستقراره فيشير إليها، ويشد الافراد بالمواعظ التي تنقل الإحساس والأمان بين أفراد الحي والمسجد.

فكثير من حملات التطوع والنظافة والتعاون بين الافراد إنما تبدأ من المسجد، فالخطاب المعتدل المتزن الوسطي يبني فردا متشبعا بقيم دينيه، ومتمسكا بأخلاق القرآن والسنة، ليصبح صالحا ونافعا، فمن المسجد يتعلم الأفراد معاني البذل والعطاء وفعل الخير مما يقوي ويوسع من دائرة مشاركتهم الإيجابية التي تصب في مصلحة المجتمع والوطن، حيث تتجسد معاني المواطنة الحقة في حب الوطن والتضحية في سبيله.

## ثالثا: تأمين المناطق الحدودية وتنميتها

في إطار سعي الجزائر إلى تأمين المناطق الحدودية التي تمثل 7 وجهات مع الدول المجاورة والتي تعاني في معظمها ارتدادات ما بعد ما يسمى بـ "الربيع العربي"، حيث كانت وجهة العديد من المهاجرين من بلدانهم نحو الجزائر المستقرة لاسيما من ليبيا ومالي والنيجر، وغيرها من بلدان الساحل الافريقي الذي يشهد أزمات متعددة. وأمام كل هذه الأوضاع والتهديدات المحدقة بالجزائر والتحديات التي تواجهها داخليا، من خلال زيادة مستوى تأهب وجاهزية الوحدات، وذلك بتزويدها بأحدث التقنيات القتالية والدفاعية والأجهزة الاستطلاعية، إلى جانب تعزيز الملاحة الجوية وعصرنتها لمراقبة الحدود.

## خاتمة

إن المقاربة التشاركية تشمل فعاليات المجتمع بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية من المجتمع المدني، والمشاركة الفاعلة على أساس المواطنة الصالحة ذات الانتماء الحقيقي والبعد الدفاعي عن القيم والثوابت وإرساء معالمها بالوعي المجتمعي في مختلف المنابر ومؤسسات التنشئة الاجتماعية والمؤسسات التعلمية والثقافية والشبانية والرياضية،

فتماسك هذه الفواعل الاجتماعية وتلاحمها مع المؤسسات والأجهزة الرسمية في الدولة يعطي حصانة حقيقية، ويعطي للمواطن وعيا قوميا للعمل المتواصل على الحد من التحديات والمخاطر والتعاون مع كل الدولة ومرافقتها، وهو ما يعطينا مشاركة مجتمعية فاعلة واعية، وهو ما يضمن تحقيق الأمن المجتمعي.

على صعيد الشباب والمشاركة المجتمعية الواسعة وجب التفكير في آليات التدريب والتأهيل في المرحلة الجامعية وفي مختلف المؤسسات التعلمية على الأنشطة الجماعية وتسيير الفرق والمجموعات حتى يسهل الاندماج المهني والسياسي بظهور قيادات شابة جديدة.

إيجاد صيغة جديدة من قبل المسؤولين في قطاع الطاقة والمناجم للحد من فوضى التنقيب عن المعادن من خلال إنشاء شركات وطنية توظف الشباب وتتكفل بالتنقيب والتصنيع عن الذهب والمعادن الثمينة بأقصى الجنوب.

تفعيل المقاربة التشاركية بين الفواعل المجتمعية الرسمية والمجتمع المدني والشخصيات والمكاتب المتخصصة، والاعتماد على الدراسات والبحوث وتفعيل الأيام الدراسية والمنتديات الجوارية.

الدعوة الى إنشاء مجالس علمية على مستوى الولايات ودعم جهود التنمية المحلية في المناطق الحدودية بهذه الخبرات والدراسات.

إعطاء الأولوية في برامج التنموية الى البنى التحتية وتكثيف الجهود واستثمار الأموال في فترة متوسطة وتحرير صندوق الجنوب للتنمية وتطويره وإنشاء مؤسسة مستقلة لمتابعة ومرافقة الولايات الحدودية وولايات الجنوب الحديثة.

## المراجع

1. إبراهيم علي، اقتصاديات التنمية، الإسكندرية، 1991.

2. بالخير محمد، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست، جامعة الجزائر2 بوزريعة، رسالة ماجستير، 2006.

3. بخوش صبيحة، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال افريقيا الجزائر نموذجا، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد1، 2018.

4. بلهادي محمد، الحكومة المفتوحة كآلية لتحسين الحوكمة المحلية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد 12، عدد1، 2021.

5. بوشلوش طاهر محمد، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري(1999-1967): دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، الجزائر: دار بن مرابط، الطبعة الأولى، 2008.

6. تكوك أحمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر علوم سياسية جامعة مستغانم، 2020.

7. خذايرية ياسين، نحو رؤية استراتيجية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 8، 2013.

8. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر، 2012،

9. صيد صابرة ومحلق عبد الغاني، إشكالية تأمين الحدود وتنمية المناطق الحدودية قراءة في أهم تجارب بعض الدول في تنمية وتطوير المناطق الحدودية، مجلة الاقتصاد والقانون، عدد 3، ديسمبر 2008.

10. غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012.

11. مركز هير دو لدعم التغيير الرقمي، دور منظمات المجتمع المدني وواقع مشاركته في تنمية المجتمع، القاهرة، 2015.

12. هاشم الشمري وايثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، عمان: دار اليازوري، 2011.

13. ويفي خيرة، ظاهرة الهجرة غير الشرعية الافريقية ودول المنطقة المغاربية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة: دراسة في الأسباب التداعيات وسبل المكافحة، مجلة المعيار الجزائر، مجلد 25، عدد 59، 2021.

14. الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، المكونات الأساسية لمخطط العمل للتهيئة وتنمية المناطق الحدودية الجنوبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 13و14 أكتوبر 2024.

# محاضرة ختامية

# الحوكمة الذكية: نحو رؤية استشرافية

البروفيسور عبد المليك مزهوده
المدير العام للمدرسة الوطنية للإدارة

"The first rule of any technology used in a business is that automation applied to an efficient operation will magnify the efficiency. The second is that automation applied to an inefficient operation will magnify the inefficiency". **Bill Gates**

If we continue to develop our technology without wisdom or prudence, our servant may prove to be our executioner. **Omar N. Bradley**

## مقدمة

تستثمر كل دول العالم اليوم بشكل مكثف في تكنولوجيا الاعلام والاتصال سعيا لتحقيق السبق في التحول الرقمي واعتماده كاستراتيجية فعالة للارتقاء بالقيمة العمومية والاستجابة بشكل أكثر كفاءة لتطلعات مختلف فئات المجتمع إما على المستوى المركزي من خلال تطبيقات الحكومة الالكترونية (E-Government) أو على المستوى المحلي بتطوير ما يعرف بالمدن الذكية (Smart cities) أو حتى على المستوى المؤسسي بالتطبيق الواسع لنظم التسيير المدمجة (ERP). فعلى سبيل المثال يتوقع أن يصل الانفاق على تكنولوجيا المعلومات في سنة 2025 مبلغ 5.6 ترليون دولار منها 1.7 على الخدمات. بينما يقارب الإنفاق على تطوير المدن الذكية في سنة 2023 مبلغ 1.1 ترليون دولار (انترنت الأشياء) ويتوقع أن يصل خلال السنوات القادمة ما يقارب 8.6 ترليون دولار.

يتيح هذا الاتجاه للدول التجسيد الفعلي للحوكمة الذكية التي تجعل القرار العمومي في مختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وفي مختلف الهيئات العمومية من وزارات ومجالس وطنية ووكالات ضبط ومؤسسات خدمية وجماعات محلية، يستند إلى البيانات الفعلية عن نشاط الأفراد والمجموعات وعن استخدامات موارد الدولة واحتياجات مواطنيها، ويستهدف تحقيق الاستدامة الاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية ويضمن جودة الخدمة العمومية. كما يتيح أيضا الاشتمال المجتمعي بإرساء الديموقراطية التشاركية وتعزيز ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، الأمر الذي يشكل، بلا شك، رافدا قويا للتماسك المجتمعي.

غير أن هذا التحول الرقمي، المستفيد من التطور اللامتناهي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، ترافقه تحديات كثيرة مثل ضرورة انشاء النظم البيئية الداعمة للاندماج الرقمي، انشاء الحوسبة السحابية السيادية التي تضمن أمن البيانات الحساسة، أخلقة الذكاء الاصطناعي بالتأكيد على شفافية ونزاهة الخوارزميات والبيانات ودمقرطتها. كما ترافقه في الوقت نفسه بعض المحاذير التي يمكن أن تأتي بنتائج عكسية على التماسك الاجتماعي. فالمنصات الالكترونية التي أثبتت كفاءتها كأداة لترقية الاشتمال الاجتماعي قد تكون أيضا فضاءً لخطابات عكسية ومجالا للاستثمار في نقائص السياسات العمومية للترويج للأفكار الهدامة.

من هذا المنظور، تسلط هذه المداخلة الضوء على التحولات التي يشهدها العالم اليوم في مجال الحوكمة العمومية وانعكاسات التحول الرقمي عليها سواء من حيث المكتسبات التي يمكن تحقيقها من تبني الحوكمة الذكية كالارتقاء بدور المرفق العمومي من منظور الأداء والنتائج إلى منظور القيمة العمومية أو من حيث المحاذير الاجتماعية والمجتمعية التي ترافق الاندماج الرقمي وتبني الحلول الذكية في مختلف فضاءات القرار العمومي (المركزي واللامركزي) والتي قد تكون لها انعكاسات سلبية على التماسك الاجتماعي.

## أولا: الحوكمة العمومية ورهان القيمة العمومية

تأسست وترعرعت الإدارة العمومية العلمية في كنف الفلسفة البيروقراطية التي أسسها ماكس فيبر في بدايات القرن العشرين بالتوازي مع إرساء أولى مبادئ ونظريات إدارة الأعمال التي دعا إليها على الخصوص كل من فريدريك ونسلو تايلور وهنري فايول (Haderbache، 2021). حيث أكد فيبر على أن الإدارة العمومية الفعالية هي التي تقوم على التقسيم السلمي للمنظمات وتخصص الوحدات الإدارية والامتثال الصارم للأنظمة واللوائح والإجراءات البيروقراطية التي تجسد سلطة الإدارة في المرفق العمومي بأتم معنى الكلمة. غير أن هذه الفلسفة اهتزت في بدايات الثمانينات بعد ما تعالت الأصوات إلى ضرورة تجاوز المسير العمومي لمنطق الامتثال للوائح والأنظمة والقوانين في إدارته للمرفق العمومي إلى منطق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة له وذلك بتطبيق مبادئ إدارة الأعمال واخضاع تقديم الخدمات العمومية لآليات السوق على اعتبارها أكثر رشادة وضمانا لاستغلال الموارد العمومية التي تزداد يوما يوم شحا وندرة (Pesqueux، 2007).

لقد أدى هذا التحول البرادغمي في إدارة الشأن العام إلى ميلاد ما يسمى اليوم بالتسيير العمومي الجديد ومن ثم ظهور فلسفة جديدة في الحوكمة العمومية. فلسفة تفرض على المسير العمومي مراعاة مبادئ الكفاءة والفعالية والأداء في استخدام المواد العمومية الموضوعة تحت تصرفه والعمل للاستجابة قدر الإمكان لتطلعات المواطن. وبذلك انتشرت مفاهيم التنافسية والجدوى والمرتفق (الزبون) والحوكمة وكذا تطبيقات إدارة الجودة والتسيير الاستراتيجي ومراقبة التسيير ولوحات القيادة وغيرها من التطبيقات التي شكلت العصر الذهبي لإدارة الأعمال في قطاع الإدارات العمومية، وتسابقت الدول والمنظمات نحو من يبدع أفضل طرق إدارة المرفق العمومي (Mergel, 2021؛ Guerchouh & Si-Mohammed, 2019).

ولعل ما أدى إلى سرعة انتشار هذه الفلسفة الجديدة في إدارة الشأن العام هو الدعم المنقطع النظير الذي تلقته من المؤسسات الدولية والإقليمية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي التي رافعت كلها لصالح ما أسمته بـ : "الحوكمة الرشيدة".

وعلى غرار ما حدث في عالم الأعمال، فرض المواطن (الزبون) نفسه كعنصر محوري في هذا التوجه وذلك لجعل السياسات العمومية تستهدف احتياجات المواطن وتتماشى مع تطلعاته، ما أدى إلى بروز ما يسمى بالديموقراطية التشاركية كمذهب جديد يتيح للمواطن المشاركة بمختلف الصيغ والآليات في القرار العمومي. فتعددت الصيغ والابداعات المقترحة في إشراك المواطن في القرار العمومي خاصة مع تنوع الحلول التي اتاحتها تكنولوجيا الاعلام والاتصال التي سمحت للمواطنين، كأشخاص وكمجموعات، بالمشاركة في النقاشات العمومية وفي تقييم الخدمات العمومية وفرض التحسن المستمر عليها. بل أصبح المواطن هو المحدد الرئيس في إنشاء وتطوير المرافق العمومية أو حتى رفضها مثلما يحدث أحيانا في بعض المدن والأقاليم التي تستشير مواطنيها بشأن إنشاء مرافق عمومية ذات تأثير مباشر على مواطنيها مثل المطارات والمجمعات الرياضية وغيرها. ولعل أبرز مثال على ذلك، النقاش العام المثير الذي أطلق سنة 2020 في مدينة ليل الفرنسية بشأن توسعة مطار المدينة وعصرنته. فمواطن اليوم أصبح أكثر وعيا بقضايا الصحة العمومية والبيئة والآفات الاجتماعية لذلك لا يتردد في التجند لمعارضة القرارات العمومية التي يعتقد بأن انعكاساتها السلبية أكثر من ايجابياتها رغم أنها تقع في صميم صلاحيات السلطة العمومية.

وفضلا عن ذلك، عرفت الإدارة العمومية انتشار التسيير المبني على النتائج وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة واستخدام الموارد العمومية وكذا وضع الآليات التي من شأنها منع الفساد خاصة في المشتريات والصفقات الحكومية سعيا لإرساء الثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة في الشأن العمومي. وأصبح الكل في الإدارة العمومية يتحدث ويدعو إلى تطبيق الحوكمة الرشيدة (OCDE، 2002).

يقصد بالحوكمة العمومية مختلف الآليات والضوابط الموضوعة من أجل ضمان توجيه الموارد والقرارات العمومية نحو خدمة مختلف أصحاب المصلحة في الشأن العمومي (المواطنين والمرتفقين والسلطات العمومية والجمعيات والأحزاب السياسية والتنظيمات المهنية ووكالات الضبط الحكومي وغيرها). تأخذ هذه الآليات والضوابط أشكالا متعددة مثل النظم والمعايير واللوائح والمجالس والأطر الرقابية المؤسساتية ومهمات التدقيق والمراجعة. لذلك فالحوكمة العمومية تعني أيضا: دولة القانون، حيادية وعدالة الخدمة العمومية، ومحاربة الفساد.

وتجدر الإشارة إلى أن الحوكمة العمومية تتميز عن الحوكمة في مجال الأعمال بصعوبة تحديد الفواعل الرئيسيين، لأن المالك الذي يفترض أن تقدم له الحسابات في الشأن العام غير واضح وصعب التحديد على وجه الدقة على خلاف شركات الأعمال التي تفرض تقديم الحسابات لملاك معروفين بأسمائهم عن طريق مجالس الإدارة أو الجمعيات العمومية أو محافظي الحسابات. كما أنها تتميز بتعدد أبعادها إذ لا تتوقف عند البعد

المالي لتغطية نشاط المرافق العمومية بل تتجاوز إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية وكذا بتنوع أدواتها، من النصوص القانونية إلى الأطر المؤسساتية إلى صفحات التواصل الاجتماعي والمنتديات غير الرسمية.

وبالنظر للانعكاسات الإيجابية لهذا التحول في إدارة الشأن العام مقابل محدودية آليات السوق كمنظومة للحوكمة في التكفل بالدور الاجتماعي للمرفق العمومي، برز تيار ينادي بمفهوم جديد في تقييم فعالية المرفق العمومي ألا وهو مفهوم القيمة العمومية. إذ يرى رواد هذا التيار أن التوقف عند تقييم المرفق العمومي من حيث الكفاءة والفعالية فقط، وإن كان ضروريا، هو بتر للدور الذي يجب أن يلعبه المرفق العمومي ويجب دعم مقاربة الأداء بمقاربة القيمة العمومية.

يعني مصطلح القيمة العمومية الذي جاء بها Mark Moore سنة 1995، مقاربة الفعل العمومي بمنظور أكثر شمولية لمختلف أبعاده. حيث يرى Moore أن عملية التقييم يجب ان تلمس الإضافة الفعلية للفعل العمومي التي تحققت للمواطن. ومن هذا المنظور يؤكد أن القيمة العمومية تشمل المتطلبات الثلاثة التالية:

- قدرة المرفق العمومي على الاستجابة لتطلعات المرتفق؛
- خضوع القيمة العمومية للتقييم الخارجي أي من قبل المواطن الذي يشرعن ما الذي يجب أن تقوم به المنظمة العمومية؛
- تجلي الأداء الداخلي في قدرة المرفق العمومي على تقديم الخدمات بأقل التكاليف.

وعليه فالقيمة العمومية تتجاوز تحقيق الأهداف التقليدية للمرفق العمومي وتوسعها لتشمل أيضا أهداف الأطراف المتعددة له بما في ذلك الأطراف الخارجية، وتهتم بنتائج أكثر اتساعا من الأداء لتشمل التطلعات الاجتماعية المشتركة بين المواطنين والمرتفقين المعبر عليها بالعدالة والثقة والشرعية مثلما يلخصه الشكل التالي:

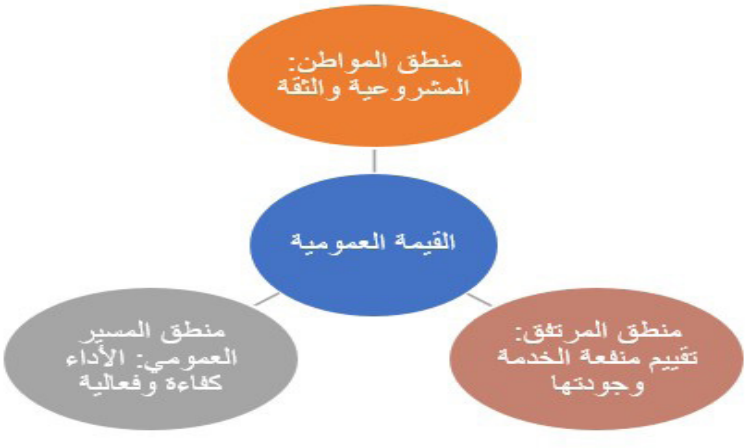

## ثانيا: التحول الرقمي في الإدارة العمومية

إن التحولات التي سبقت الإشارة إليها في الإدارة العمومية لم تكن لتحدث وتنجح لولا التغييرات الجذرية التي جاءت بها تكنولوجيا الاعلام الاتصال في كيفية إدارة وتقديم وتقييم الخدمة العمومية. حيث أن ظهور الانترنت وما رافقها من امتيازات كثيرة مثل سرعة تداول ومعالجة البيانات، انخفاض تكلفة الاتصالات، تسهيل دمج النظم والأدوات التسييرية، تمكين المواطن من المشاركة في الفعل العمومي أدى إلى الاستخدام الواسع بل اللامحدود لهذه التكنولوجيات في الإدارة العمومية.

فقد شهد المشهد العمومي منذ مطلع الالفية الجديدة اكتساحا لهذه التكنولوجيا سواء من تقديم الخدمات العمومية التي أصبحت في الكثير من الدول تتم بشكل كامل أو جزئي، بحسب طبيعة الخدمة، عن طريق وسائط الانترنت والمنصات الكترونية أو من حيث تفاعل المرفق العمومي مع مختلف أصحاب المصلحة عن طريق صفحات ومنصات التواصل الاجتماعي أو من حيث إدارة المرفق العمومي في حد ذاته التي توظف بشكل واسع تطبيقات التسيير الالكتروني المدمجة في مختلف أبعاده مثلما يلخصه الشكل التالي:

يبين هذا الشكل بوضوح النقلة النوعية التي حدثت في المرفق العمومي بفعل الرقمنة والاستخدام اللامحدود لتطبيقات الشبكة العنكبوتية. فقد أصبح المرتفق يستفيد من الخدمة العمومية في بيته وفي أي وقت أراد دون أن ينتقل إلى الإدارة ولا أن يعرف حتى مكان تواجدها. إذ يتصفح موقع الإدارة المعنية عن بعد ويُحمِّل إليها الوثائق المطلوبة ويسدد مستحقاتها عن طريق الدفع الالكتروني فيستفيد من الخدمة دون أن يلمس أية ورقة.

أما المسير العمومي، فقد أصبحت أرقام وبيانات الخدمة العمومية متاحة أمامه في الشاشات، يتابع تطورها ارتفاعا وانخفاضا بشكل آني، كما توفر التطبيقات التسييرية له الدعم الكافي لاتخاذ القرارات المناسبة في التسيير المالي، في تسيير الموارد البشرية، في تقييم الأداء، في متابعة جودة الخدمة العمومية، في قياس رضا المواطن، في معرفة مستوى تحفيز الموظفين بالمؤسسة وغيرها.

لقد فتح هذا المشهد الجديد المجال للإبداعات الرقمية وتفعيل المشاريع المقاولاتية التي تقدم الحلول التقنية المبتكرة للإدارة العمومية ليمتزج بذلك منطق الخدمة العمومية بمنطق الأعمال، وتتشكل حدود جديدة بين القطاعين العمومي والخاص على مستوى المرفق العمومي. كما أصبح تأسيس النظم البيئية الداعمة للابتكارات التكنولوجية في الإدارة العمومية إحدى الانشغالات البالغة الأهمية والمجالات التي تتسابق فيها الدول لتبين قدرتها على إدماج المرفق العمومي في الفضاء الرقمي سعيا لضمان الشفافية والمساءلة والأداء لهذا الأخير.

وعلى قدر انتشار الحواسب في المكاتب وتطبيقات الهواتف النقالة واللجوء المكثف للحلول الرقمية، ازدادت الفجوة الرقمية وأخذت أبعادا أخرى بين الأفراد والمجتمعات والدول. فبعدما كانت تقاس بقدرة هذه الأخيرة على امتلاك الحاسب واستخدامه، انتقلت إلى القدرة على الولوج للنت بالتدفيق المطلوب وتسجيل الحضور الدائم على الشبكة العنكبوتية ثم إلى القدرة على استعمال التطبيقات والمنصات الرقمية، قبل أن تتسع هذه الفجوة اتشمل اليوم القدرة على الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي. ففي كل مرة يتدارك الفرد أو الدولة الفجوة الرقمية ويقلصها تأخذ شكلا جديدا، ذلك لأن التطور التكنولوجي المتسارع لا يتماشى إلا مع الذين يواكبونه ويساهمون في تطويره إن لم يكن مع الذين يصنعونه. فبعد أن شاع استخدام الحواسيب الشخصية والهواتف النقالة الذكية وأصبح ما يزيد عن نصف سكان الكرة الأرضية حاضرا على مدار اليوم في منصات التواصل الاجتماعي، ها هو الذكاء الاصطناعي يوسع هذه الفجوة من جديد بين الأفراد القادرين على الاستفادة من خدمات شاتجبتي وجميني وديبسيك والآخرين سواء لجهلهم بها أو لعدم القدرة على الاشتراك فيها كما اتسعت الفجوة بين الدول النامية والمتطورة في الاستفادة من هذه التكنولوجيات الدقيقة. في هذا الشأن، بينت دراسة أجراها مكتب الاستشارات McKinesy في سنة 2024 بأن الدول المتطورة تستفيد من الثروات التي يفرزها الذكاء الاصطناعي (الايلدورادو الجديد) بنسب تتراوح بين 20 و 30% مقابل 5 إلى 15% للدول النامية وهذا راجع إلى ضعف التربية الرقمية في هذه الدول. الشكل الموالي يلخص تطور الفجوة الرقمية:

إن موجة التحول الرقمي لم تتوقف عند تعميم استعمال التجهيزات والحلول الرقمية في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والإدارية والعسكرية والمدنية، بل جعلت هذه الحلول تتعلم مثل الانسان وتعالج مختلف القضايا والوضعيات التي تواجهها بنوع من الذكاء مستفيدة من البينات المتاحة والحالات السابقة الشبيهة. فقد أصبحت القرارات والمؤسسات والحلول ذكية بفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي وتتعامل مع بعض الحالات بكفاءة أحيانا تضاهي الكفاءة البشرية إن لم تتفوق عليها، مما أدى إلى ميلاد عهد جديد يسمى بعهد الذكاء الرقمي.

إن تعميم نظم التسيير المدمجة في المؤسسات والمنصات الرقمية كفضاء جديد للتعامل مع وبين الأفراد واستخدام تجهيزات جمع البيانات المختلفة (وثائق، تقارير، صور، تسجيلات صوتية) أدى إلى إنتاج كميات ضخمة من البيانات مكنت خوارزميات الذكاء الاصطناعي من توظيفها في انتاج حلول جديدة ومساعدة الانسان في اتخاذ القرار حتى في حياته الشخصية. وقد أثبتت الربوتات قدرتها على قراءة التحاليل الطبية وصور المسح بالأشعة الصحية والمعلومات التي يدلي بها المرضى على تشخيص الحالات المرضية بل ووصف الدواء لها بنفس قدرة الأطباء العاديين. في بعض المجالات تمكنت هذه الخوارزميات من الاحلال كليا محل الانسان مثل مجالات التصميم الفني للمواقع، وتطوير البرمجيات والتعليم وغيرها. وعليه فإن العهد القادم للمنافسة بين البشر كأفراد وكدول سيكون حول الذكاء الرقمي، وأن تقارير التنافسية التي تصدرها المنتديات العالمية ستكون في شقها الأكبر على الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والاستفادة من مزاياه.

## ثالثا: الحوكمة الذكية

مع انتشار ما يسمى الحكومة الالكترونية التي تدمج الخدمات الحكومية المركزية في منصات أو بوابات موحدة، وظهور ما يسمى بالمدن الذكية التي تقدم فيها الخدمات الحضرية بطرق ذكية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والاستدامة للموارد البيئية، انتقلت الحلول الرقمية إلى توجيه القرار العمومي معلنة عن ميلاد ما يسمى بالحوكمة الذكية.

وفي الحقيقة إن الحوكمة الذكية تزداد ذكاء كلما أتيح لها المزيد من البيانات واستفادت من الشبك بين مستويات القرار العمومي الثلاثة الرئيسة: المستوى المركزي (الحكومة الالكترونية) والمستوى المحلي (المدن الذكية) والمستوى المؤسساتي (نظم التسيير المدمجة) مثلما يلخصه الشكل التالي:

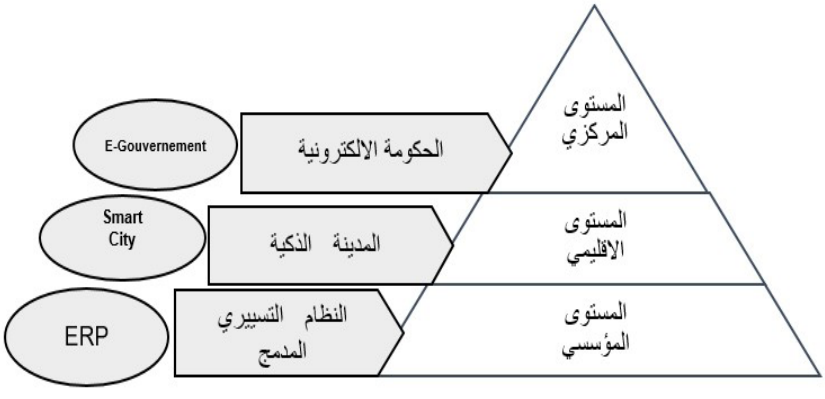


يقصد بالحوكمة الذكية استعمال التكنولوجيا والعمليات الإبداعية لتحسين الفعالية والشفافية والمحاسبة في الإدارة العمومية وفي اتخاذ القرار، حيث تعد الحلول الرقمية القرار العمومي بعد تحليل عميق للبيانات المتاحة (بينات ديموغرافية، اقتصادية، تسويقية، ثقافية، سياسية، اجتماعية، أمنية...)، وفي بعض المجالات يعهد المسير العمومي إلى تطبيقات الحوكمة الذكية باتخاذ القرار العمومي مثل تحويل تدفق حركة المرور إلى الطرق الأقل ازدحاما الذي تقوم به حلول تسيير المرور في المدن الذكية تلقائيا أو توزيع المياه على الأحياء السكنية حسب الاحتياجات الفعلية.

لكن صواب القرارات التي تتخذ عن طريق تقنيات الحوكمة الذكية تتوقف على توفر العناصر المفتاحية التالية:

- التطبيقات التكنولوجية الكفؤة،
- البيانات الضخمة،
- اشراك المواطن في اتخاذ القرار عبر البوابات الرقمية،
- المعايير والنظم،
- الذكاء الاصطناعي.

إن بناء نظم الحوكمة الذكية يخضع حتما للمنطق التسييري الذي يوفق بين التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة (الرؤية الاستراتيجية) والنصوص القانونية والتنظيمية الضابطة لاستخدام البيانات والإحصاءات العمومية والمقاربة الإدماجية للموارد والتطبيقات والحلول التكنولوجية الشاملة ووجود المراكز التي تجمع وتعالج بشكل منتظم البيانات، وبيئة تساعد على تطوير المنشآت الصغيرة التي تحول الحلول الإبداعية إلى مؤسسات ناشئة ناجحة.

ولعل أبرز الصور التي تتجلى فيها الحوكمة الذكية هي صورة المدينة الذكية، إذ أن الفضاء الحضري الرقمي الذي يستطيع أن يرقمن كل جوانب التسيير ويجسد الحكومة

الالكترونية على المستوى المحلي يصبح مؤهلا لأن يكون مدينة ذكية.

المدينة الذكية هي كل تجمع سكاني يتطور حضريا بالاعتماد على ادماج تكنولوجيات الاعلام والاتصال سعيا لمنح الساكنة خدمات مكيفة بشكل أفضل مع احتياجاته أو يستخدم الحلول التكنولوجية للاقتصاد في استخدام الموارد، تحسين جودة الحياة، دعم تنافسية الاقتصاد بشكل مستدام، تعظيم الاستفادة من البنى التحتية وجمع البيانات عن كل مظاهر الحياة من أجل قرارات ذات قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة.

تستمد المدينة ذكاءها من شبكة التغطية الحاسوبية التي تلفها، ويتجلى ذكاؤها في شكل إبداع حيوي ديموقراطي، مستدام، اقتصادي وأمني.

في المدن الذكية:

- تكون الخدمات الحضرية متكاملة؛
- تتخذ القرارات بناء على تحليل البيانات وبمساعدة الذكاء الاصطناعي؛
- يتم إقرار بناء المرافق العمومية وفقا للبيانات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛
- تكثر فرص المقاولاتية للأفراد خاصة لأفكار الشباب الإبداعية؛
- يخضع استهلاك الموارد (الماء والطاقة) للأنظمة الذكية؛
- تكون البيانات متاحة في مراكز خاصة عن جميع أوجه الحياة في المدينة؛
- يكون النقل ذكيا بحيث يوفق بين مختلف النماذج ويقتصد الموارد؛
- تكون المباني ذكية وصديقة للبيئة؛
- تتاح الفرص للجميع بدون استثناء لتوظيف طاقاته؛
- تساهم مراكز التفكير والبحث والابتكار في تطوير المدينة بشكل مستدام.

لكن كيف يمكن تطوير الفضاءات الحضرية لتصبح مدنا ذكية؟

إن تطوير المدن الذكية يشمل ستة أبعاد يتعين أن تتحلى كلها بالذكاء والتي يحصرها Giffinger في: الحركية، والعيش، والشعب، والاقتصاد، والحوكمة والبيئة. تبنى هذه الأبعاد بشكل متدرج تراكمي، أي أن المدينة الذكية ليست حلا متكاملا جاهزا أو وضعية تكنولوجية محددة يجب أن تصل إليها المدينة بتوظيف إمكانيات معينة وفي وقت محدد، بل هي عمل تراكمي ينتج عن الانشاء والادماج التدريجي للحلول التكنولوجية في مختلف أبعاد النشاط الحضري من نقل وتعليم وصحة وعمران وبيئة وتزويد بالخدمات الأساسية (الكهرباء، الماء، الصرف الصحي). حيث يمكن في كل مرة رقمنة قطاع معين وإضافته للقطاعات المرقمنة الأخرى، فضلا عن تغطية المدينة تدريجيا بالمستشعرات والكاميرات التي تجمع البيانات عن كل مظاهر الحياة في المدينة على أن تربط كل القطاعات وتجهيزات جمع البيانات بمركز (دماغ) المدينة. كما تستثمر السلطات المحلية في دعم البنى التحتية بالحلول الرقمية التي تحولها إلى بنى ذكية

مثل تجهيز الإنارة العمومية بالتطبيقات التي تسير الإنارة العمومية بشكل مثالي يراعي الاقتصاد في الموارد والتأثير على البيئة.

يقدم دماغ المدينة بشكل آني المؤشرات والأرقام عن الحياة في المدينة ويساهم في دعم القرار، ما يجعل التسيير الحضري يستند في قرارته وتوجهاته على معالجة البيانات ويضمن إلى حد كبير الاستخدام الأمثل للفضاءات والخدمات في المدينة ويستطيع اشراك كل فواعلها وفئاتها الاجتماعية.

بهذا التصور يبنى ذكاء المدينة وتؤهل لتعظيم القيمة العمومية لتضمن جودة الحياة والاشتمال الاجتماعي ومشاركة المعارف والارتباط الشبكي المدمج والعمل بكفاءة

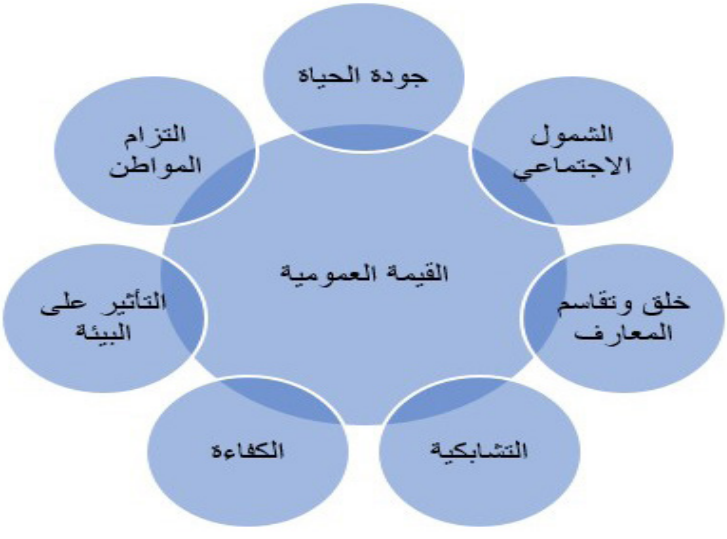


لقد أثبت تجارب المدن الذكية في العالم، التي أصبحت اليوم بمثابة صناعة كاملة، التحقق الناجح إلى حد كبير لكل هذه المزايا، لكن الشق الاجتماعي والمجتمعي يبقى محل تساؤل بالنظر لما يرافق الحلول التكنولوجية من انعكاسات سلبية تؤثر على التماسك الاجتماعي.

## رابعا الحوكمة الذكية والتمساك الاجتماعي

نظريا تساهم الحوكمة الذكية في تعزيز اللحمة الاجتماعية بما تتيحه من فرص للاستفادة بشكل متساو من الخدمات العمومية وتفتحه على الآفاق المهنية لكل حامل فكرة خلاقة بغض النظر عن انتماءاته الاجتماعية أو أصوله الاثنية، هذا فضلا عن سهولة تتبع الحياة الرقمية للأشخاص والتحديد السهل للفئات الهشة التي تستدعي التكفل بشكل أفضل (Miklian, Hoelscher, 2017 ؛Tavits & Sargsyan, 2022 ؛Bastos et al. 2024).

## 1. الحوكمة الذكية ودعم التماسك الاجتماعي

تشير الدراسات إلى جملة من المزايا والمنافع الاجتماعية التي تتيحها الحوكمة الذكية يمكن تلخيصها فيما يلي:

**- المشاركة والاشتمال:**

يتحقق الاشتمال الاجتماعي بإتاحة المنصات الالكترونية لكل فئات المجتمع وتمكينها من الوصول إلى الخدمات العمومية بتكلفة تكون في أغلب الأحيان رمزية، لا تتجاوز تكلفة الاشتراك في خدمة الانترنت. فالمنصات الرقمية والبوابات الموحدة للخدمات العمومية تمثل أداة فعالة لتوصيل هذه الخدمات لكل فئات المجتمع بدون إستثناء، بما في ذلك أولئك الذين لا يملكون حاسوبا ولا اشتراكا في الانترنت، إذ أن هواتفهم أو هواتف أصدقائهم تكفل لهم ذلك مقابل تكلفة شبه منعدمة (Robin, 2013).

**- الشفافية والثقة:**

تتيح المنصات الالكترونية للمؤسسات والإدارات العمومية نشر البيانات، التي يسمح بها القانون أو التنظيم، للمواطنين والباحثين بشكل مباشر ما يرفع من شفافية إدارة المرفق العمومي ويزيد من ثقة المواطنين في المؤسسات. كما أن فرض عقد كل المعاملات الحكومية عبر البوابات الرقمية المؤسساتية مثل المشتريات العمومية وعمليات التوظيف والانتقاء والاعلان عن العروض عبر المنصات الإلكترونية يساهم بلا شك في محاربة الفساد والوقاية منه.

**- المساواة في الوصول للخدمات:**

يسمح تقديم الخدمات العمومية عبر المنصات الالكترونية بفتح أبواب الخدمة أمام جميع فئات المواطنين دون تمييز، الأمر الذي يجعلهم يكونون سواسية في الاستفادة من نفس مستوى الجودة، حتى وإن كانت هناك إجراءات تمييزية فإنها تكون لاعتبارات موضوعية يقبل بها الجميع، لأن المنصات تتميز بالشفافية والوضوح في الترخيص بالولوج إلى الخدمات. كما أنها تتيح الفرصة للسلطات العمومية من أجل تنفيذ برامج تستهدف بها فئات محددة خاصة لما تكون نظم المعلومات لمختلف القطاعات مدمجة، حيث تستطيع الإدارة تحديد الفئة المستهدفة بدقة وتتيح لها فرصة الولوج للخدمة لها بشكل حصري.

**- الوقاية من النزاعات ومعالجتها:**

من بين إيجابيات الحوكمة الذكية، تعزيز قدرة الإدارة على دراسة وتحليل البيانات لاستباق النزاعات والأزمات. فخوارزميات الذكاء الاصطناعي تستطيع تحليل البيانات سواء تلك المخزنة في قواعد البيانات أو تلك التي تجمعها المستشعرات وأدوات الرصد، ما يعطي للإدارة رؤية استشرافية عن أحداث المستقبل.

وفضلا عن ذلك، تمكن الحوكمة الذكية من إدارة الأزمات وذلك بالاستفادة من الحالات السابقة الشبيهة إذ توفر لمتخذ القرار البيانات الهامة في هكذا وضعية.

**- ترقية القيم المجتمعية والتعاون:**

تلعب المنصات الإلكترونية دورا بالغ الأهمية في إطلاق الحملات التحسيسية وتوعية المواطن بشأن القضايا الاجتماعية ونشر القيم التي من شأنها تنمية اللحمة الوطنية. إذ أن منصات التواصل الاجتماعي تعتبر أداة جد فعالة لنشر القيم المجتمعية الحميدة، كما أنها تساعد على فتح قنوات التواصل مع المجتمع المدني ورصد آرائه واتجاهاته بشأن قضايا الشأن العام. فحينما ترغب المؤسسات في جمع التبرعات لفائدة فئات اجتماعية معينة تبرز المنصات الالكترونية كأولى خيارات التعبئة المجتمعية. لذلك فهي تعتبر قطعة رئيسة في نظام الدعم الاجتماعي.

**- التربية المدنية والتمكين:**

توظف الحوكمة الذكية المنصات والمنتديات الالكترونية لتوجيه الرأي العام وتمكينه من الاطلاع على مستجدات تسيير الشؤون العامة في المدينة أو في الدولة. ففي الكثير من القضايا الوطنية توظف الدولة المنصات والأنظمة الالكترونية لنشر الوعي السياسي والاجتماعي لدى الفئات المستهدفة.

## 2. انعكاسات الحوكمة الذكية على التماسك الاجتماعي

من المؤكد أن الإيجابيات الاجتماعية للحوكمة الذكية على التماسك الاجتماعي لا تعد ولا تحصى، لكنها في نفس الوقت ترافقها ارتدادات اجتماعية أخرى تواجه الأفراد والمجتمعات على المديين القريب والبعيد قد تكون لها تبعاتها على التماسك الاجتماعي إن لم تؤخذ بعين الاعتبار، بعضها تقني أو يرجع إلى الطبيعة التقنية للحوكمة الذكية وبعضها اجتماعي محض وبعضها ديموغرافي وبعضها أمني.

**- الانعكاسات التقنية على التماسك الاجتماعي**

تراهن نظم الحوكمة الذكية على التقليل من الفجوات التقنية التي يمكن لها أن تؤثر سلبا على مستخدميها، ومع ذلك فإن الواقع كشف عن تبعات كثيرة تجلت مع الممارسة الميدانية بعضها يمكن أن يصنف ضمن خانة الخطيرة. من هذه التبعات نذكر:

- الفجوة الرقمية بين الأشخاص، إذ أن اشخاص المجتمع الواحد لا يملكون نفس الإمكانيات للولوج إلى العالم الرقمي، حتى وإن تساوت الفرص فإن الأفراد لا يملكون نفس المهارات الأمر الذي قد يؤدي إلى حرمان بعض الفئات المجتمعية من الانسجام مع متطلبات الحوكمة الذكية؛
- نقل بيانات الأشخاص إلى المؤسسات المالكة للنظم المعلوماتية خاصة شركات GAFAM وما يتبع ذلك من مخاطر الاستخدامات التجارية غير المرخص بها لهذه البيانات أو توظيفها لأغراض أمنية؛
- يُسهِّل الادماج الرقمي للأفراد على الشركات التجارية خاصة GAFAM استهداف الأفراد بإعلاناتها التجارية تطوير تطبيقات توجه السلوك الاستهلاكي، بل أن المستوى

الحالي للتكنولوجيا والدعاية التسويقية تمكن من تشكيل السلوك الاستهلاكي للأفراد على النحو الذي يضمن ديمومة الحصص التسويقية؛

- الغاء التعامل الإنساني يجعل من الأفراد مجرد أرقام أو بيانات على الشاشات مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية؛
- تطرح نظم الحوكمة الذكية مشكلة ملكية البيانات التي تجمعها مختلف المؤسسات والجهات عن الأفراد وكيفية استخدامها. فالدخول إلى خدمات اية مؤسسة يفرض على المرتفق تسجيل بياناته الشخصية على المنصة وبالتالي فإنها تصبح ملكية لتلك المؤسسة قد تستخدمها لأغراض أخرى غير تلك التي جمعت من أجلها. لمعالجة هذا الإشكال عملت الكثير من الدول على وضع الأطر القانونية التي تضبط استخدام تلك البيانات غير أنها تبقى غير كافية خاصة في الدول التي تسجل فجوة رقمية في التحكم في التكنولوجيا؛
- تعتمد الحوكمة الذكية على البرمجيات التي تعالج البيانات، غير أن هذه البرمجيات تشتغل في الخلفية دون أن يعلم منها المستخدم وأحيانا حتى المسير العمومي أي شيء مما يفقدها الشفافية التي تتغنى بها، وفي حالة حدوث الأخطاء أو الاقصاءات غير المقصودة يصعب تحديد المسؤوليات ومحاسبة المعنيين؛
- بسبب الغموض الذي يكتنف التطبيقات التكنولوجية، فإن تحيز خوارزميات هذه النظم لا يظهر بشكل واضح وقد لا يكتشف إلا بعد حدوث أضرار كثيرة لا يمكن جبرها. يرجع هذا التحيز إلى المنهجيات التي صممت بها هذه الخوارزميات أو إلى المعايير التقنية التي تستخدمها؛
- ترهن الدول والمدن، التي تعتمد بشكل كامل على الحوكمة الذكية، نفسها لهذه التكنولوجيا، وأي اختلال فيها قد تنجر عنه خسائر كارثية على الأشخاص والمؤسسات. فانقطاع الانترنت فقط عن منطقة أو مؤسسة قد يكبدها فورا خسائر قد لا تتحملها ميزانيتها خاصة التي تعتمد بشكل مطلق على العمل عن بعد؛
- من مزايا الحوكمة الذكية اتخاذ جل القرارات بالرجوع إلى البيانات التي يتم جمعها دوريا من الواقع الميداني، غير أن ذلك يُبعد المسيرين العموميين تماما عن واقع المواطنين ويرهنون كل القرارات بالذكاء التحليلي الذي تترجمه الخوارزيمات دون أن يكون هناك أي هامش لتدخل الذكاء الاجتماعي أو العاطفي رغم أهميتهما في تسيير الشأن العام. فالشخص الذي يتخلف عن الآجال، مثلا، لأسباب قاهرة، سيجد نفسه محروما من الخدمة دون أن يمتلك أية فرصة للاستدراك على الرغم من كون الأمر خارجا عن إرادته؛
- فقدان الثقة في الأنظمة عند حدوث الاختلالات التقنية، إذ بمجرد حدوث خطأ واحد في معالجة البيانات يظهر تململ واسع في أوساط المجتمع.

**- المشكلات الاجتماعية في المدن الذكية:**

كل ما سبق ذكره من تبعات عن الحوكمة الذكية يرجع إلى الطبيعة التقنية لجمع ومعالجة البيانات، ويمكن التقليل من مخاطره بحلول تقنية أو بمعايير معنية تفرضها أنظمة الضبط والهيئات المستقلة. أما الأكثر خطورة في الحوكمة الذكية هو تلك الانعكاسات التي تؤثر على سلوك الأشخاص فتغيرها على المدى البعيد. ولعل أبرز هذه الانعكاسات ما يلي:

- الرقابة على الحياة الشخصية (الرقابة بالفيديو على سلوك الأشخاص)، إذ أن كاميرات الاستشعار وأدوات الرصد تضع الحياة الشخصية للأفراد تحت المراقبة المستمرة وتفقدهم الخصوصية التي يتمتعون بها في ظل الأنظمة التقليدية؛
- محدودية الحريات، لأن إدماج الحياة الشخصية للأفراد في أنظمة الحوكمة التي تفرضها الدول والمدن والمؤسسات يجعل الأفراد يفقدون حريتهم، ولأن التطبيقات التقنية تسلط عليهم الضوء في جميع مجالات حياتهم بما في ذلك الحياة الخاصة التي لا يرغبون في تقاسمها مع الآخرين؛
- الفجوة الرقمية بين الأشخاص تزيد من الفروقات الاجتماعية خاصة وأن فرص العمل وإطلاق الأنشطة التجارية تمر في معظمها على نظم الحوكمة الذكية؛
- تركيز الوسائل على المدن الكبرى على حساب الفضاءات الريفية لأن الدول تستثمر أكثر حيث توجد التجمعات الحضرية الوازنة؛
- المشكلات الصحية للاستعمال المفرط للتكنولوجيا، لأن الأفراد يجدون أنفسها مضطرين للبقاء ساعات طوال أمام شاشات حواسبهم أو جوالاتهم، وقد حذرت الكثير من الجمعيات الصحية من هذه الانعكاسات خاصة لدى الأطفال أو الفئات الهشة صحيا.
- إقصاء الفئات المجتمعية غير المندمجة مع التكنولوجيا ما يجعل التكنولوجيا أداة إقصاء بدلا من أن تكون أداة اشتمال اجتماعي؛
- البطالة وتحويل المناصب، فالحوكمة الالكترونية والأتمتة قضت على الكثير من المهن اليدوية تماما. ومع مجيء الذكاء الاصطناعي، انحصرت الوظائف أكثر وزال الكثير منها بما في ذلك الوظائف الفنية التي تتطلب تأهيلا عاليا. يبرر البعض هذا بكون التكنولوجيا تخلق أيضا مهنا جديدة، غير أن هذه المهن ليست في متناول الأشخاص الذين يحالون اليوم على التقاعد أو البطالة الاجباريين بسبب التحول الرقمي؛
- فقدان التعامل البشري ما يؤثر على العلاقات الإنسانية وطغيان التعامل المادي والمصلحي بين الأشخاص ما قد يؤدي إلى ارتفاع الاجرام؛
- القضاء على الثقافة المحلية وأعمالها لأن جل الأعمال ستقوم بها الحواسيب بما في ذلك التصاميم الفنية التي كانت إلى عهد قريب حكرا على الفنانين؛ وحتى المهارات التقليدية العادية ستزول مثل مهارات الكتابة والتدريس وتطوير البرامج والخدمات وغيرها؛
- قضايا الخصوصية والانحرافات الأخلاقية، إذ أن الاجرام سينتقل من الفضاءات العادية

إلى الفضاءات الرقمية، وسيستفيد أيضا من كل امتيازات التكنولوجيا لنشر الانحراف والثراء غير المشروع والتجنيد للقضايا الخبيثة.

**- الاختلالات الديموغرافية**

لا تتوقف الانعكاسات الاجتماعية للحوكمة الذكية عند التأثيرات الاجتماعية بل تؤدي أيضا إلى اختلالات ديموغرافية. إذ أن المدن الذكية تستقطب رواد التكنولوجيا وأصحاب الأفكار الإبداعية الذين يجدون في أغلب الأحيان النظام البيئي الجذاب لهم، ما يؤدي إلى اتساع الطبقة المتوسطة الشابة أو أحيانا الشابة جدا، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال التوازن الديموغرافي للمدن. وقد بينت الدراسات أن المدن الذكية التي تنشئ أقطاب الابتكار تستقطب الشركات التكنولوجية والأفراد المبدعين ما يؤدي الى تغير النسيج الاجتماعي في هذه المدن وكثرة الإطارات المتوسطة ومن ثم زيادة أسعار العقارات وتكلفة المعيشة وزيادة الفجوة مع الطبقات المحدودة، وهو ما يؤدي إلى انتقال الفئات المعوزة إلى المناطق المحيطة بالمدن بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة لتنشأ مناطق توتر اجتماعي جديدة. ولعل أحسن مثال ذلك ما حدث في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية.

**- المخاطر الأمنية**

تعتبر المخاطر الأمنية إحدى المخاوف التي تتوجس منها الدول والمؤسسات دوما. ففضلا عن أمن البيانات والتعرض للهجمات السيبرانية، يمكن أن تستخدم المنصات الالكترونية في التأثير على الرأي العام وتأليبه ضد فئات مجتمعية معينة ما يخلق عدم الاستقرار.

وقد تكون أيضا المنصات الالكترونية فضاء لمهاجمة اللحمة الوطنية وتقسيم المجتمع، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، إذ تستعمل الدول جيوشا من الذباب الالكتروني لأحداث التفرقة بين أفراد الدول التي تعتبرها عدوة لها. فما لا يمكن تحقيقه بالحرب يمكن تحقيقه بالمنصات الالكترونية خصوصا في ظل حروب الجيل الرابع.

**- المشكلات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي**

يضاف إلى كل ما سبق، المشكلات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي الذي يحاكي كل الوضعيات. ففي مجال البحث العلمي مثلا يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي أن تنتج أبحاثا متكاملة يصعب التفرقة بينها وبين الأبحاث الحقيقية. أما تركيب الصور والأصوات في مشاهد تحاكي الحقيقة فقد أصبح أمرا دارجا، ما يتيح الفرصة للمحتالين من الثراء غير المشروع.

كما أن خوارزميات الذكاء الاصطناعي تعيد انتاج تفضيلات وتحيزات مصمميها ما يجعل نتائج البحث التي تقدمها غير موضوعية. هذا الحديث عن التلاعب بالبيانات الذي يمكن أن تحدثه أو التحيز في الإجابة عن بعض الأسئلة.

## خاتمة

بفعل النتائج الخارقة للعادة التي أفرزتها تكنولوجيا الاعلام والاتصال في ظرف زمني قياسي وقدرتها على محاكاة الذكاء الانساني، وجدت البشرية نفسها في سباق محموم لتعميم استخدام هذه التكنولوجيات وتسريع التحول الرقمي في كل مناحي الحياة بما في ذلك مجال الإدارة العمومية المعروفة ببطء التغيير فيها وتفضيلها للاستقرار. سباق نتج عنه إعادة تشكل للإدارة العمومية سعيا لنقل المرفق العمومي من منظور النتائج إلى منظور القيمة العمومية وجعله يخضع لمنطق الأداء المتعدد الأبعاد ولمنطق الاستدامة. وقد تجلى ذلك في انتشار نماذج الحكومة الالكترونية في أغلب دول العالم وتحول مئات المدن إلى مدن ذكية تحتكم إلى الحوكمة الرقمية في إدارة شؤونها واستغلال مواردها وخدمة ساكنتها.

ولئن جاء هذا التحول بمكاسب لا يمكن احصاءها بالمقارنة مع النموذج التقليدي لإدارة المرفق العمومي، إلا أن التحول رافقته مخاطر أخرى على الصعيد الاجتماعي كانتهاك خصوصية الأشخاص، زيادة الفجوة الرقمية، تنامي الفروقات الاجتماعية، مهاجمة القيم المجتمعية والتجنيد ضد اللحمة الوطنية، واختلال الانسجة الاجتماعية في المدن التي توصف بالمدن الذكية، دون الحديث عن تفكك الروابط الأسرية بسبب انكفاء أشخاص البيت الواحد على هواتفهم الذكية وانغماسهم في عوالمهم الافتراضية دون إعادة أدنى اهتمام لمن يتواجد حولهم.

والواقع كذلك، فإن البشرية مدعوة لتسليط الضوء أكثر على المخاطر الاجتماعية للحوكمة الذكية وضرورة تقييدها بالنظم والضوابط التي تقلل من آثارها الاجتماعية السلبية والعمل على تحويلها إلى دعائم للتماسك الاجتماعي ونشر قيم العدالة والشرعية والتكامل.

## المراجع


- Bastos, D.; Costa, N.; Rocha, N.P.; Fernández-Caballero, A.; Pereira, A. A Comprehensive Survey on the Societal Aspects of Smart Cities. Appl. Sci. 2024, 14, 7823. https://doi.org/10.3390/app14177823.
- Desmarais, C., & Sauviat, I. (2022). Valeur publique. In M. Benzerafa-Alilat, D. Lamarque, & G. Orange (éds.), Encyclopédie du management public (1). Institut de la gestion publique et du développement économique.
- Haderbache, Bachir (2021), L'école classique de la théorie des organisations, Revue qabas des études humaine et social, volume 05, N° 01, pp 1286-1301, juillet.
- Mergel, Ines (2021), Etude sur l'impact de la transformation numérique sur la démocratie et la bonne gouvernance, Adoptée par le CDDG à

l'issu de sa 13e réunion plénière (15-16 Avril 2021).

- Miklian, Jason & Hoelscher, Kristian (2017), Smart Cities, Mobile Technologies and Social Cohesion in India, Indian Journal of Human Development, 11(1) 1–16.
- Mouloud Guerchouh & Djamal Si-Mohammed (2019), La gouvernance publique : une réponse a l'amélioration de l'efficacité et de l'efficience de l'action publique en Algérie dans un contexte de restriction budgétaires, Revue des sciences commerciales, 18(2).
- OCDE (2002), La gouvernance au 21ème siècle, Etudes prospectives.
- Pesqueux, Yvon. Le nouveau management public (ou New Public Management). 2006.
- Porcher, Simon (2021) "Le management stratégique appliqué au gouvernement" in " Les grands auteurs en management public" dirigé par Stéphanie Chatelain-Ponroy, Patrick Gibert, Madina Rival et Alain Burlaud Ed. EMS
- Robin, Enora (2013), Smart cities, digital connectivity and social inclusion: paving the way to inclusive urban strategies, Communications – Winter, Cambridge University Science and Policy Exchange (www.cuspe.org).
- Sadik, Mohammed ; Chnigri Yousra & Slimani Hamid (2024), De la performance a la valeur publique : un nouveau cadre de pilotage pour les services publics, Management Control, Auditing and Finance Review (MCAFR) - Volume No. 1, Issue No. 1
- Tavits, Gaabriel & Sargsyan, Arman (2022), Les répercussions de la numérisation et de l'évolution des technologies de l'information sur les droits sociaux et la cohésion sociale, Rapport, Comité européen pour la Cohésion sociale (CCS), Le Conseil de l'Europe.
- Twizeyimana, J. D., Andersson, A. (2019). The Politics of Open Government Data: Understanding Organizational Responses to Pressure for More Transparency. Government Information Quarterly, 36(2), pp. 167-178.

# كلمة اختتام الملتقى

# كلمة السيد العقيد،
# مدير المعهد العسكري للوثائق والتقويم والإستقبالية

**سيادة اللواء، رئيس أركان الناحية العسكرية الثالثة**
**سيادة العميد، ممثل مدير المدرسة العليا الحربية،**
**السيد مراقب الشرطة، ممثل المديرية العامة للأمن الوطني،**
**السيدات والسادة رؤساء الجامعات، السيدة مديرة المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل**
**السيدات والسادة ممثلي الوزارات والهيئات الوطنية، حضرات الضباط،**
**السيدات والسادة الأساتذة الباحثين والمتدخلين المختصين،**
**الضيوف والحضور الكرام، كل باسمه ومقامه الكريم،**

في مستهل هذه الكلمة، أود أن أتقدم بالشكر إلى القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، التي أسدت إلينا التعليمات للمحافظة على صلابة الرابطة جيش-أمة وتنظيم هذا الملتقى الوطني البالغ الأهمية، وكذا على عنايتها وحرصها الدائمين على النشاطات والتظاهرات العلمية التي دأب معهدنا على تنظيمها.

ها نحن قد وصلنا الآن بعد يومين من التفكير معا إلى ختام فعاليات هذا الملتقى المبارك الذي كان فرصة سانحة لنتبادل الأفكار البناءة مع أساتذتنا الأفاضل من مختلف ولايات وطننا العزيز حول سبل تعزيز الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني لأن المحاولات والأجندات الخبيثة تحاول كسر هذه الرابطة القوية وأواصر وحدة شعبنا الأبي وكذا تلاحمه مع جيشه، خاصة وأنهم يدركون جيدا مدى صلابة هذه الرابطة التي لن ينالوا منها طالما أن هناك حرائر ورجال صادقون أقسموا يمينا على صون الوطن وحفظ وديعة شهدائنا الأبرار.

ولقد بات لزاما على كل منا بعد هذا الملتقى أن يدرك حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا، وكل في المستوى الذي يمكن فيه علينا أن تحافظ على أمانة الشهداء لأن أعداء الأمس واليوم يتربصون لأي لحظة ضعف منا لمحاولة زعزعة استقرار وطننا، مما يستلزم علينا أكثر من أي وقت مضى رص صفوفنا وتقوية دائما جبهتنا الداخلية مع تغليب المصلحة العليا للبلاد كما فعله قبلنا الشهداء الأبرار.

حيث يبقى تعزيز التلاحم الوطني وتقوية جبهة داخلية قوية، أهدافا مصيرية وقضية كل واحد منا، من أجل تعزيز المناعة والسير قدما لمواصلة التنمية الشاملة المستدامة ومواصلة مسار بناء الجزائر، القوية بشعبها الأبي وكل أبناءها المخلصين

وجيشها العتيد، وقطع دابر جميع محاولات التشتيت، تحت راية الولاء للوطن.

شكرا لكم جميعا أساتذة، باحثين وممثلي الهيئات الرسمية وممثلي المجتمع المدني على حضوركم ومساهمتكم الثمينة وعلى أمل أن نلتقي في مناسبات أخرى في مواصلة البناء الحضاري أتمنى لكم عودة ميمونة.

كما أود أن أوجه الشكر الجزيل إلى كل من شارك في تنظيم هذا الملتقى.

وفي الختام، وباسم سيادة اللواء الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني أعلن عن الاختتام الرسمي لفعاليات الملتقى.

**تحيا الجزائر،**

**المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**